

الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر

منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤



دكتور عبد العظيم رمضان

الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر

منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤

مكتبة مدبولي

تقديم الطبعة الثانية

قد يدهش بعض القراء لقبول إعادة طبع هذا الكتاب ، الذى صدر فى طبعته الأولى عام ١٩٧٥ ، بعد أن انتقلت من موقف المتعاطف مع ثورة يوليو الى موقف الناقد لها ، المهاجم بقسوة سلبياتها ! وفى الواقع أننى وافقت على ذلك عمدا لسببين : الأول ، اثبات أن الحقائق التاريخية لا تتأثر بموقف المؤرخ الفكرى سلبا أو ايجابا - بمعنى أن موقف المؤرخ الفكرى لا يخفى حقيقة ولا يخلق واقعة ، وانما هو يقدم الحقائق كما وقعت تماما ، او قريبا مما وقعت ، طالما كان يملك الوثائق التى تمكنه من إعادة تركيب صورة الحدث التاريخى . وانما تختلف فقط رؤيته التاريخية ، التى تتعلق به وحده ، فرؤية المتعاطف تختلف عن رؤية الناقد ، ولكنها فى نهاية الامر تسجل موقف المؤرخ من الحدث التاريخى ولا تغير من حقائق الحدث التاريخى .

ولقد كانت رؤيتى لثورة يوليو ، حين كتبت هذه الدراسة رؤية ايجابية ، اذ لم يكن قد تكشف لى وقتذاك ما تكشف لى فيما بعد من سلبياتها التى اثرت سلبا على مستقبل مصر ، ولذلك كنت ارى فى انتصارها على القوى الوطنية والتقدمية فى ذلك الحين مما يخدم حركة التاريخ . على أن دراساتى التاريخية التالية لانجازات الثورة ، ودراستى لحرب يونية ١٩٦٧ التى قمعتها تحت عنوان :

« تعظيم الآلهة » - قد غيرت هذه الرؤية ، اذ بت أكثر اقتناعا بان انتصار القوى الوطنية والتقدمية فى ذلك الحين كان يخدم مستقبل مصر بأفضل مما خدمها انتصار الثورة - على الرغم من انجازاتها الكثيرة المحققة - لأن الشعب على الدوام أكثر قدرة على تحقيق مصالحه من أية مجموعة حاكمة تفرض وصايتها عليه ، حتى ولو كانت مخلصه فى تحقيق مصالحه ، كما أن ضمانات الديمقراطية أقوى من ضمانات الدكتاتورية العسكرية للانجازات الوطنية .

وربما كان مما عزز رؤيتى الجديدة ، هو ما تكشف لى من أن كسر احتكار السلاح - على سبيل المثال - وهو انجاز كبير من انجازات ثورة يوليو - لم يمنع هزيمة يونية ١٩٦٧ ، ولم يحل دون أن تفقد مصر سلاحها وعنادها العسكرى فى سيناء بدون استخدام تفريبا ! ، لأنه لا فائدة من سلاح يعمل تحت قيادة عسكرية جاهلة تركز أبصارها على السلطة والحكم بأكثر مما تركزه على أداء دورها الطبيعى فى حماية حدود البلاد . كذلك فان ثورة القومية العربية كانت انجازا كبيرا هز قوائم الاستعمار ، وبلغت ذروتها بالوحدة المصرية السورية ، ولكن الأخطاء الفادحة التى ارتكبت أثناء الوحدة انتهت بها الى خاتمة مفاجئة ، وبعدها لم تتحقق أية وحدة يعتد بها ، بل انه لم يعد هناك الآن مفكر عربى يستطيع أن يتنبأ بوحدة عربية حتى نهاية هذا القرن على الأقل !

اما قرارات يولية الاشتراكية سنة ١٩٦١ ، فقد تمخضت عن رأسمالية دولة لا يوجد وجه شبه بينها وبين الاشتراكية الحقيقية ، وبعدها تحولت الى رأسمالية فردية بقوانين الانفتاح الاقتصادى ، وتوقف التحول الاشتراكى كلية .

على كل حال فان هذه الرؤية الجديدة لثورة يوليو لم تغير من الحقائق التاريخية الواردة فى هذه الدراسة ، كما أن الرؤية القديمة لم تنحرف بها .

فالحقائق التاريخية تخضع لمنهج علمي صارم هو منهج البحث التاريخي ،
أما رؤية المؤرخ فتخضع لأيديولوجيته الاجتماعية وفكره السياسي ، وهذه
قابلا للتعديل حسب تجربة المؤرخ وصدقه مع نفسه .

وبالنسبة لى - كمؤرخ وككاتب سياسى - فلم تتغير أيديولوجيتى
الاجتماعية ، التى تنبع أصلا من انتمائى الطبقي وثقافتى ، ولكن فكرى
السياسى هو الذى تغير ، لأنه يخضع لتغير أصلا ، وهو الجديد الذى يتكشف
من الحقائق التاريخية والأحداث السياسية .

ولقد كانت دراستى لحرب يونية ١٩٦٧ ، التى صدرت تحت عنوان :
« تحطيم الآلهة ، قصة حرب يونية ١٩٦٧ » هى الفيصل فى هذا التغير الذى
طرا على فكرى السياسى . فقد أنارت لى من حقائق حكم عبد الناصر ما كان
كفيلا بردى عن التقييم الأول الى تقييم جديد . فالشعب يتعلم من التاريخ ،
والمؤرخ هو أول فرد فى الشعب يتعلم من التاريخ ، لأنه هو الذى يكتشف
الحقيقة التاريخية ، ويميز الأسطورة من التاريخ .

على كل حال فقد كان هذا هو السبب الأول الذى دعانى الى الموافقة على
إعادة طبع هذا الكتاب بنصه الأول دون تعديل تقريبا ، الا فيما تطلب
النص من ضبط العبارة أو الواقعة التاريخية بال حذف أو الإضافة أو
التغيير . أما السبب الثانى ، فيتمثل فى النظرة الشمولية للصراع
السياسى الذى حدث بين ثورة يولية والطبقة البورجوازية القديمة
التي كانت تحكم قبل الثورة . فقد قدمت فى هذا الكتاب دراسة متكاملة
عن نشأة هذه الطبقة وتطورها وإنجازاتها وسلبياتها - وهو عمل غير مسبق
فى أى عمل علمى ، بل انه - فى حدود علمى - لم تلحقه دراسة من نوعه .

- ٨ -

ومن هنا رأيت أن إعادة طبع هذا الكتاب قد يحقق بعض الفائدة للقارئ،
وقد يدعوه إلى التفكير والمقارنة بين التقييم القديم والتقييم الجديد .

والله الموفق . . .

مصر الجديدة في أول نوفمبر ١٩٨٨

د . عبد العظيم رمضان

تقديم الطبعة الأولى

تعالج هذه الدراسة تاريخ الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر فى الفترة الواقعة بين قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأزمة مارس ١٩٥٤ . وهذه الفترة تمثل مرحلة تحول حاسمة فى تاريخ مصر . فقد انتقلت مصر خلالها من النظام الليبرالى الذى خاضت من أجله أشد المعارك ودفعت من أجله دماء الكثير من الضحايا الى نظام جديد . وانتقل الحكم فى هذه الفترة بصفة نهائية من يد البورجوازية المصرية الكبيرة الى يد البورجوازية الصغيرة ، العسكرية والمدنية .

وهذا الانتقال لم يتم سلميا ، وإنما تم من خلال صراع هائل بين البورجوازية المصرية الكبيرة ، التى كان فى يدها الحكم ، والعناصر البورجوازية الصغيرة التى قامت بالثورة والتى أيدتها . ولم يكن هذا الصراع بسيطا ، بل كان صراعا مركبا ومعقدا بسبب التناقضات بين الجناح الزراعى والجناح الصناعى من البورجوازية الكبيرة ، وهى التناقضات التى استفادت منها قيادات ثورة ٢٣ يوليو فى ضرب الجناح الزراعى الحاكم وتثبيت أقدامها ، ومن بعد فى ضرب الجناح الصناعى حين تبين لها ضعفه وتخاذله .

ولأنه كان من المستحيل تحليل أو فهم طبيعة الصراع الطبقي الذى حدث فى تلك الفترة التاريخية الهامة ، دون الرجوع الى أصول البورجوازية المصرية الكبيرة ، ودون تتبع حركتها الديالكتيكية ، فلذلك خصصت فصلين لهذا

الفرض تناولت فيهما التاريخ الاجتماعى والسياسى لهذه الطبقة التى ملأت حياة مصر على طول قرن وربع من الزمان ، واستطاعت من خلال معارك وطنية عنيفة ، سخرت فيها كافة امكانياتها وطاقاتها الاقتصادية والسياسية . أن تستخلص من برائن الاحتلال البريطانى والامبريالية الغربية معاقلة وطنية كانت تتخذها هذه القوى الأجنبية مرتكزا لضرب مصالح الشعب المصرى ، ولكنها وهى تحرر مصر من القيود الاستعمارية والامبريالية ، كانت تفرض قيودها هى بدورها على الطبقات الجماهيرية التى لولا مساندتها لما أمكن انتزاع النصر وفك قيود الاستعمار ، وكانت أيضا تنشئ ، بالتالى ، الى جانب التناقض القديم تناقضا جديدا ، ظل مع التناقض القديم يغذيان حركة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لمصر طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين . وكانت الفترة من يولية ١٩٥٢ الى مارس ١٩٥٤ ، ذروة الدراما الاجتماعية والسياسية ، حيث أخذ الصولجان السياسى الذى ظل فى يد الطبقة البورجوازية الكبيرة فى الفترة السابقة ينتقل الى يد ثوار يوليو ١٩٥٢ ، لينتقل بدوره بعد ذلك فى حركته المحتومة الى يد الطبقات الجماهيرية عبر التحولات الكبرى الديمقراطية والاشتراكية فى مسيرة الثورة .

ولن انعرض فى هذا التقديم للمتاعب التى صادفتنى فى جمع مادة هذه الدراسة من مصادرها الأولى ، ويكفى انها فى معظمها مدفونة فى بطون الصحف والوثائق وفى صدور اصحابها . ولكن القارىء قد يلتمس اننى كنت مؤزعا بين التعاطف مع الثورة ، والتعاطف مع القوى الليبرالية التى لقيت مصرعها على يد الثورة ، وهذا التوزع ربما كان امرا طبيعيا بالنسبة لمؤرخ عاصر الأحداث ، وكانت له « رؤية معاصرة » تختلف عن « رؤيته التاريخية » لها بعد نصف وعشرين عاما . على ان هذا التعاطف مع ذلك كان اشبه بوقفه تأيينية لمريض عزيز مات .

أما تعاطفى مع الثورة ، فهو يتمثل فى الموقف الفكرى العام للدراسة المؤيدة للثورة واستمرارها . وهذا التعاطف نابع من إيمان عميق بحركة التاريخ وابعادها المحسوم الى الامام . وللانصاف فانه نابع ايضا من اننى اكتب هذه الدراسة بعد سبع وعشرين عاما من الثورة ، أى بعد أن شاهدت التحولات الديمقراطية والاشتراكية العظيمة التى أحدثتها فى تربة البلاد الاجتماعية والاقتصادية . هذا الموقف التاريخى الذى اكتب منه قد أعطانى ديزه لم ننوفر للأسف الشديد للقوى التقدمية الليبرالية والاشتراكية التى التفت حول علم الليبرالية فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ ، وهى تقطن أنها تقف ضد دكتاتورية عسكرية لا ثورة حقيقية . فى ذلك الحين كان موقع هذه القوى لا يتيح لها رؤية ، أو حتى التنبؤ ، بالتحولات السياسية والاجتماعية الثورية العظيمة التى تمت على يد عبد الناصر : كسر احتكار السلاح ، تأميم قناة السويس ، ثورة القومية العربية ، تطوير الاصلاح الزراعى ، قرارات يولية ١٩٦١ الاشتراكية والقرارات المكملة لها . الخ . ومن المحقق ان هذه القوى لو أتيج لها أن ننبا بهذه التحولات الكبرى . لتغير موقفها من الثورة ، وهو ما حدث فعلا بعد ذلك ، وكانت هذه القوى أقوى نصير للثورة فى وجه الرجعية والامبريالية .

على كل حال ، فلعل هذا الحديث عن التعاطف يدفع البعض الى التساؤل عن الحيادة التاريخية ! وفى الواقع انه يجب التفرقة بين الحيادة التاريخية والتناول العلمى المنهجى ، فالحيادة التاريخية بالمعنى الحسابى أو الكيميانى لا وجود لها . والمؤرخ موقف فكرى ، ومن هذا الموقف تكتسب كتابته التاريخية أهميتها أو عدم أهميتها . أما التناول العلمى المنهجى فهذا هو المطلوب من المؤرخ . ان المطلوب من المؤرخ هو أن يلتزم بمنهج البحث العلمى التاريخى ويطبق مقياس الدراسة العلمية التاريخية بكل امانة ودقة ، من

- ١٢ -

فأحية الرجوع الى المصادر الأصلية ، والتحقق من صحة الوثيقة ، والمقارنة
والمناقضة ، واصول الاستقراء والاستنباط . الخ . ليبنى دراسته على
اساس متين من الوقائع التاريخية الصحيحة . فاذا أمكن للمؤرخ أن يقيم بحثه
التاريخي على هذا الأساس ، فإنه لا يزول فقط التعارض أو التناقض بين
موقفه الفكري والحيدة التاريخية ، بل ان الحيدة التاريخية القائمة على
الموقف الفكري تكون قد اكتسبت قيمتها العلمية التي لا أهمية لها بدونها .

مصر الجديدة في أول فبراير ١٩٧٥

د . عبد العظيم رمضان

الفصل الأول
البنورجوازنية المصرية
أصولها وتطورها

الفصل الأول

البورجوازية المصرية اصولها وتطورها

قد يكون من الضروري ، قبل أن نعالج موضوع تطور البورجوازية المصرية فى عهد ثورة ٢٣ يوليو ، أن نمهد لذلك بمدخل أساسى نحدد فيه ، من جانب ، موقفنا من بعض القضايا النظرية ، ونعالج فيه ، من جانب آخر ، بعض ما يتصل بأصول البورجوازية المصرية وتطورها حتى قيام الثورة .

ولعل أهم ما ينبغى علينا أن نعنى به فى هذا المدخل ، هو أن نجيب على بعض الأسئلة ذات الصلة الجدلية أو التاريخية ، أولها ، ماذا نعنى بلفظ « بورجوازية » اطلاقا ؟ • ثانيا ، ما هو مفهوم « البورجوازية المصرية » ؟ • ثالثا ، ما هو الدور التاريخى للبورجوازية المصرية قبل الثورة ، وما هو طابعها ؟ • رابعا ، ما هى مراحل تطور ونمو البورجوازية المصرية منذ نشأتها ؟ • خامسا ، ما هى طبيعة وخصائص المؤسسات السياسية والدستورية التى أقامتها البورجوازية المصرية قبل الثورة ؟ • سادسا ، ما هو تأثير البورجوازية المصرية فى البناء الفوقى ، وما هى طبيعة الصراع بين الأنظمة الاقتصادية فى مصر قبل الثورة ؟ •

وفىما يتصل بمفهوم « البورجوازية » ، فإن هذا اللفظ يرتبط فى نشأته أساسا بظهور طبقة التجار الرأسمالية الجديدة فى المجتمع الاقطاعى فى أوروبا

- ١٦ -

فى القرنين العاشر والحادى عشر الميلادى ، والنسب أخذت تتمركز فيما يعرف باسم Burg أو Bourg ، وهى مدن ترجع الى العهد الرومانى أو العصر الاقطاعى ، وتقع غالبيتها على مفترق الطرق أو عند مصب الأنهار . ومن هنا أطلق على هؤلاء التجار اسم Burgenses وظل هذا الاسم طويلا مرادفا لكلمة تاجر ، قبل أن يتطور الى Bourgeois (١) .

وعلى هذا النحو يمكن تعريف البورجوازية بأنها الطبقة الرأسمالية التى تقوم على نظام اقتصادى يختلف عن نظام الاقطاع (٢) . وهذا التعريف يساعدنا على تحديد مسألتين : الأولى : ماهية الأقسام والأجنحة التى ينطوى عليها مفهوم البورجوازية . ثانيا : ما هو مفهوم البورجوازية المصرية .

وبالنسبة للمسألة الأولى ، فتتألف البورجوازية عند ماركس وانجلز من ملاك وسائل الانتاج الذين يعيشون على « القيمة الفائضة » Surplus value بأشكالها الثلاثة : الربح (للأرض) والفائدة (للمال) والربح (للتجارة والصناعة) . أى أنها تشمل كبار ملاك الأرض والتجار والمستصنعين وأرباب البنوك وكبار رجال الأعمال . ويليهم الطبقة الوسطى ، أو ما يسميه الاشتراكيون بالبورجوازية الصغيرة Petty Bourgeoisie وتتألف من صغار المستصنعين وأصحاب الحوانيت وصغار المزارعين والصناع (٣) .

ويدور الخلاف حول الفلاحين . فقد اعتبر ماركس الفلاحين من الدرجات السفلى من الطبقة الوسطى ، ووضعهم جنبا الى جنب مع صغار الصناعيين والتجار وأصحاب الإيرادات والحرفيين ، واعتبر هذه الفئات محافظة وأكثر من محافظة : « انها رجعية ، فهى تطلب أن يرجع التاريخ القهقرى ويسير حولاب التطور الى الوراء ، وإذا كنا نراها تقوم بأعمال ثورية ، فما ذلك الا خوفا من أن تتدهور الى صفوف البروليتاريا » (٤) .

على ان الحقيقة أن هناك فارقين هامين بين صغار الفلاحين وصغار الصناع والتجار ، وهما : استخدام العمل المأجور ، والملكية المستغلة . فالفلاح الصغير من الدرجات السفلى لا يستخدم سوى قوة ذراعه فى زراعة ملكيته الصغيرة ، كما ان حاجته وجهله يجعلانه محل استغلال الآخرين . أما صاحب الورشة الصغيرة أو صاحب المتجر الصغير ، فهو اما انه يحتاج الى استخدام العمل المأجور ، واما أنه يستخدم ملكيته فى استغلال الغير واستخلاص أكبر ربح ممكن منهم ، حتى ولو أدى الأمر الى انبعاث الأساليب الملتوية من تخزين البضائع واخفائها وتهريبها . وفى كلتا الحالتين فهو ينطوى تحت لواء البورجوازية .

وعلى كل حال ، فان هذا التقسيم الذى ذكرناه للبورجوازية ، يساعدنا على مناقشة النقطة النائية ، وهى مفهوم البورجوازية المصرية . فهل ينطبق مفهوم البورجوازية المصرية على الرأسمالية التجارية والصناعية والمالية فقط ، أم ان هذا المفهوم يمتد ليشمل كبار الملاك الزراعيين ؟

ان أهمية الاجابة على هذا السؤال تتمثل فى انه اذا كانت البورجوازية المصرية الحديثة لا تضم كبار الملاك الزراعيين ، فان تاريخها يبدأ فقط منذ أوائل القرن العشرين . اما اذا كانت تشتمل على كبار الملاك ، فان تاريخها يرجع الى أواخر عهد محمد على .

وفى الواقع أن الكثرين من اليساريين المصريين يطلقون لفظ البورجوازية عادة على الرأسمالية المصرية التى ظهرت فى أوائل القرن العشرين وانتعشت أثناء الحرب العالمية الأولى ثم شقت طريقها بنجاح فى ميادين المال والتجارة والصناعة فى ظل المناخ الذى هيأته ثورة ١٩١٩ . أما الجناح الزراعى منها فيطلقون عليه اسم « الاقطاعيين » أو « كبار الملاك الزراعيين » (٥) . أما اليساريون الأوروبيون وغيرهم ، فيميزون بين البورجوازية وكبار ملاك

الأرض ، وهم يطلقون على الآخرين نارة اسم « الاقطاعيين » ، وتارة اسم « طبقة كبار الملاك » أو « ملاك الأرض وأغنياء الريف » . . الخ (٦) .

والقول الحاسم فى هذه المسألة - فيما نرى - يرجع الى تحديد صفة الملكية الزراعية لكبار الملاك ، والعلاقات الاقتصادية التى تربط بينهم وبين الفلاحين . وبينما يعبر البعض أن « احتكار ملكية الأرض هى بذاتها صفة اقطاعية ، فلا يمكن اغفال فصل الاقطاع عن الملكية الكبيرة بالرغم من تطورهما الواسع أحيانا فى طريق الرأسمالية » - فإن البعض الآخر يرى أن كبار الملاك فى مصر « هم ملاك رأسماليون ، لانهم ملاك غائبون لا يتحملون تجاه فلاحهم أية مسئولية اجتماعية أو اقتصادية ، ولا يمارسون أية سلطة قانونية على الفلاحين مثل محاكمتهم وسجنهم . وهم يستمدون دخلهم من تأجير أراضيهم ومن الأرباح التى يحصلون عليها من بيع وشراء الأراضى الزراعية ، بينما لا تقوم أية علاقة عامة بينهم وبين العمال الزراعيين الذين يعملون لحساب المستأجرين » (٧) .

ويمكن حسم هذه المسألة بالاجابة على سؤال آخر هو : هل يعتبر تملك الأرض دون علاقات اقطاعية أو حواجز اقطاعية ، اقطاعا أم رأسمالية زراعية استغلالية ؟ . ذلك انه اذا تحقق أن هذا الشكل من التملك يعتبر رأسمالية ، فإن طبقة كبار الملاك تعتبر طبقة بورجوازية وليست طبقة اقطاعية .

على ان المؤرخ السوفيتى « لوتسكى Lutsky » يتخذ موقفا وسطا . فهو يصف كبار ملاك الأرض الذين ظهروا فى منتصف القرن التاسع عشر بأنهم « أنصاف اقطاعيين وأنصاف رأسماليين » ! وينى هذا رأى على ان هؤلاء الملاك كانوا يجمعون بين أساليب الاقتصاد الحديثة وأساليب الاستغلال

القديمة . فهم قد أدخلوا الآلات فى صناعتهم ، وتوسعوا فى زراعة محاصيل التصدير مثل القطن وقصب السكر ، وشيدوا المصانع فى أراضيهم . ولكنهم من جانب آخر استمروا فى استغلال الفلاحين ، وفرض أساليب العصور الوسطى فى الاغتصاب والنهب عليهم ، واجبارهم على السخرة ، (٨) .

وهذا الرأى يعسد فى نظرنا من قبيل أنصاف الحلول ، بل انه ليظهر بطلانه اذا عرفنا أن النظام الاقتصادى السابق على ظهور هذه الطبقة لم يكن نظاما اقطاعيا أصلا - وان كان هذا القول على أية حال ما يزال محل خلاف محتدم بين المؤرخين (٩) .

وفى الواقع أن العلاقات الاناجية التى كانت تربط المالك الكبير فى مصر بالفلاح ، كانت تختلف من كل الوجوه تقريبا عن العلاقات التى كانت تربط « السيد » ب « القن » فى المجتمع الاقطاعى . ففىما يتصل بالمالك الكبير ، فقد رأينا من عرضنا السابق للآراء المختلفة كيف كانت تنطبق عليه صفة « الملاك الرأسماليين » . أما ما يتصل بالفلاح ، فاما أنه كان مالكا صغيرا أو مستأجرا أو أجيرا . وبالنسبة للمالك الصغير فقد كان بعيدا قانونا عن استغلال المالك الكبير له ، لأن سلطانه على ملكيته الصغيرة وتصرفه عليها ، كان مطلقا بحكم القانون . وحتى فى العهد السابق على اقرار حق الملكية الزراعية ، وحين كان حقه على أرضه لا يتعدى حق المنفعة المقيدة بدفع الضريبة ، فقد كانت علاقته مباشرة بالبيروقراطية الحكومية .

أما بالنسبة للمستأجر ، فلم يكن يدين بأية تبعية قانونية أو سياسية للمالك الكبير . فضلا عن ان هذا المالك كان غالبا ما يؤجر أراضيها لملاك آخرين - كما كان يفعل أحمد عمرو باشا الذى كان يملك ستة عشر ألف فدان يؤجرها سنويا جميعا - أو يؤجرها الى مستأجر كبير يقوم بدوره بتأجيرها قطعا صغيرة لصغار الفلاحين (١٠) .

أما العمال الزراعيون في الإبعديات ، فلم يكن هناك أوجه شبه بينهم وبين الآفنان (ولعلهم كانوا أسوأ حالا منهم !) فقد كانوا يعملون حسيب عقد شفوي له أشكال متعددة ، ولكنها ترجع كلها الى اصلين أو نموذجين :

الأول : العمل بالحصّة ، **والثاني :** العمل باليومية . وفيما ينصل بعمال الحصّة ، فقد كانوا يقيمون في الأطيان التي يزرعونها ، ويحصلون على الربع أو الخمس أو السدس من جميع حاصلات الأرض ، فيما عدا القطن الذي يحاسبون على نصيبهم فيه نقدا . أما العمال باليومية ، فكان بعضهم يقيمون في الإبعديات ، وبعضهم الآخر لا يقيمون بها . وبالنسبة لمن يقيمون في الإبعديات ، فقد كان أجر العامل منهم يتراوح بين قرشين وثلاثة قروش وهو ربح أقل في الغالب من ربح العامل بالحصّة . ولهذا كانت هذه الطريقة مفضلة على غيرها . أما بالنسبة للعمال الرحل ، فكانوا يكترون في الوجه القبلي خاصة ، حيث الأرض المزروعة تضيق بمن عليها ، وحيث تقل زراعة القطن الذي يتطلب عناية متصلة . فكانت مصلحة كبار الملاك تقضي بعدم احتفاظهم بعدد كبير من العمال الدائمين . وفي ذلك الحين لم يكن للمالك بحكم القانون أية حقوق قضائية في أرضه ، وكان في وسع العامل المدين أن يهجر أرضه ، وليس للشرطة أن تتدخل لاعادته اليها ، وللمالك أن يقاضيه مدنيا لدفع ما عليه ، ولكنه معدم لا يعبأ بالمقاضاة (١) .

وعلى هذا النحو يتبين أن العمال الزراعيين ، من الناحية القانونية البحتة ، كانوا أحرارا من وجهتين : من وجهة أنهم أحرار من كل قيد في بيع قوة عملهم ، وأحرار لانهم لا يملكون أرضا ولا وسائل انتاج بوجه عام . وتلك صفة بروليتارية وليست قنية ، واستغلال المالك لهم في هذه الحالة يعتبر استغلالا رأسماليا وليس استغلالا اقطاعيا .

على كل حال ، فعند هذا الحد يمكننا أن نعالج نقطة أخرى ذات أهمية

قصوى فى تحديد طابع البورجوازية المصرية ، وتلك هى التى تتعلق بأصولها الاجتماعية ودورها التاريخى . ويتيسر معالجة ذلك بالمقارنة مع البورجوازية الأوروبية . فمن المعروف ، تاريخيا ، أن البورجوازية الأوروبية قد نشأت من بين أسوأ الطبقات حالا فى المجتمع الاقطاعى ، الذين اضطروا لعدم حيازتهم أية أراضى يزرعوها ، الى العمل كأجراء فى أوقات الحصاد أو كمرزقة فى الجيش . ومنذ هؤلاء كانت التجارة تقدم لهم بابا عريضا للربح والثروة . وبالفعل ، فقد استفاد هؤلاء المغامرون مما صادفوه من تجارب وما حدث من المجاعات التى كانت تنتشر كثيرا فى تلك العصور ، ثم أخذوا يتركزون فى المدن التى أصبحت فيما بعد مراكز تجارية كبرى . وجاء اكتشاف أمريكا والطريق البحرى حول إفريقيا « ليقدم لهذه البورجوازية الصاعدة ميدانا جديدا للعمل ، فان أسواق الهند والصين واستعمار أمريكا والتبادل مع المستعمرات وتعدد وسائل التبادل وتدفق البضائع بوجه عام - كل هذه الأمور دفعت التجارة والملاحة والصناعة الى الأمام بقوة لم تكن معروفة الى ذلك الحين ، وأمنت بذلك نموا سريعا للعنصر الثورى فى المجتمع الاقطاعى الآخذ فى الانحلال - ولما كانت قيود المجتمع الاقطاعى تعوق هذه الطبقة الجديدة عن تحقيق أرباحها ، فقد انحصر دور البورجوازية الغربية التاريخى فى انتزاع السلطة من الاقطاعيين والتنادى بالحرية والعدالة والمساواة ، لازالة كل القيود والعمل على إعادة بناء المجتمع وصياغته بما يتفق مع مصالحها . وكان عليها لتحقيق هذا الدور أن تخوض سلسلة معارك طويلة شاقة ، استغلت فيها وعبأت لها كل الطبقات الأخرى التى ضاقت ذرعا بالاقطاع وقيوده ، واستبداد عصر الاقطاع ، والتى اتفقت معها مرحليا فى المبادئ والمصالح (١٢) .

أما الطبقة البورجوازية المصرية الحديثة ، فقد اختلفت فى نشأتها كل

الاختلاف عن نشأة البورجوازية الأوروبية ، فلم تنشأ من بين أسوأ الطبقات حالا فى المجتمع المصرى ، وانما نشأت من بين أحسن الطبقات حالا ، طبقة كبار رجال الادارة والجيش والأسطول . ولم تنشأ كطبقة تجارية وانما نشأت كطبقة زراعية . ولم تصطدم فى نموها بالاقطاع وقيود الاقطاع ، وانما اصطدمت فى نموها بالمصالح الأجنبية والنفوذ الأجنبى : اصطدمت بالارستقراطية الاسلامية الحاكمة الممثلة فى عناصر الالبان والشراكسة والارناؤوط . واصطدمت بالسيطرة الاقتصادية الأجنبية ممثلة فى عناصر التجار والماليين الفرنسيين والانجليز واليهود وغيرهم . وعلى هذا النحو ، فقد انحصر دور هذه الطبقة التاريخى فى انتزاع السيطرة من العناصر الأجنبية الاسلامية والأوروبية واليهودية ، ومن هنا كان الطابع الوطنى للبورجوازية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو .

ومنذ نشأة البورجوازية المصرية الحديثة ، على أنقاض البورجوازية التقليدية المؤلفة من كبار التجار ومشايخ الأزهر والسادة الأشراف ، أخذت تمر بتحولات وتطورات هامة . فلقد رأينا كيف كانت هذه الطبقة الزراعية مكونة أساسا من كبار رجال الادارة وقواد الجيش والبحرية والأعيان . وقد حصلت على ملكياتها الكبيرة أساسا ، لا عن طريق الشراء والبيع ، وانما عن طريق الهبات والانعامات . فعندما أراد محمد على أن يوجد الى جانبه ارستقراطية زراعية تحصر فى نفسها نسب الغنى العقارى ، أمر فى فبراير ١٨٣٧ أن تورث الابعاديات التى أنعم بها على كبار رجال الدولة بعد مسح أراضي القطر المصرى عام ١٨١٣ ، لأولادهم وأولاد أولادهم ، ثم أعطى أصحاب هذه الابعاديات ملكيتها المطلقة فى فبراير ١٨٤٢ ، أى بعد خمس سنوات .

فلما أخذت حيازة الأرض الحراجية تتعرض ، على طول النصف الثانى

من القرن التاسع عشر ، لتطورات كبيرة بعلها من حق المنفعة المفيدة بدفع الضريبة وبعدم الصرف بالبيع أو التوريد ، الى حق المالكه المطلقة ، أخذت تدخل فى التركيب الاجتماعى للبورجوازية الزراعيه الكبيره عناصر أخرى ، هى عناصر التجار والمهنيين والمسولين وغيرهم ، وهى عناصر برية فمت ملكيتها للأراضى الزراعيه على اساس الشراء والبيع .

وفى الوقت نفسه ، حدث تحول فى النشاط الاقتصادى للبورجوازية الزراعيه . فقد أخذت بتطلع لوراته النشاط الاقتصادى الاجنبى المتمركز فى ميدان المال والصناعة والتجارة ، فأخذت على طول نصف قرن نفريبا ، تكافح من أجل انشاء بنك وطنى ينافس البنوك الأجنبية ، وأفلحت فى ذلك فى ظل المناخ القومى الذى أوجدته ثورة ١٩١٩ ، وفى الوقت نفسه ، نزلت الى الميدان الصناعى فى ظروف الحرب العالميه الأولى ، وظهرت دلائل اهتمامها بهذا الميدان فى انشاء الحكومة لجنة التجارة والصناعة سنة ١٩١٦ ، من فحول الرأسماليين المصريين برياسه اسماعيل صدقى باشا . ثم أخذ بنك مصر يتحول الى تكوين الشركات الصناعيه والتجاريه ، مسجلا بذلك تاريخ ميلاد الرأسماليه الصناعيه المصريه الصحيح .

وعلى طول الثلاثينيات والأربعينيات ، كانت البورجوازية المصريه تمر بتحولات هامه مع تعديل النظام الجمركى عام ١٩٣٠ ، ومع استعادة البلاد سلطتها التشريعيه بإبرام معاهده ١٩٣٦ .والغاء الامتيازات عام ١٩٣٧ . ومع نشوب الحرب العالميه الثانيه ، نما نشاط البورجوازية المصريه الكبيره نموا سريعا على حساب المصالح الأجنبية . وفى الوقت نفسه أخذ تركيبها الاجتماعى يشهد تحولا هاما آخر ، وذلك عندما دخلت فيه عناصر مغامرة جديده نشأت من بين الطبقات الدنيا فى المجتمع ، وهى عناصر البورجوازية الصغيره التى تتشابه أصولها مع أصول البورجوازية الأوروبيه ، التى بدأت

حياتها الاقتصادية ونزلت الى السوق دون أن تكون وراءها ثروة خاصة .
ومن الجانب الآخر ، فقد اقتضى نمو البورجوازية المصرية وبطورها
ضرورة استيلائها على السلطة ، سواء أكانت فى يد الحاكم الأوتوقراطى
أم فى يد الغاصب الأجنبى . وقد اتخذ ذلك شكل الكفاح من أجل الدستور
والكفاح من أجل الاستقلال . وحول هذين المطلبين دارت حياة مصر
السياسية .

وقد اقتضى الكفاح من أجل الدستور والاستقلال ضرورة أن ننظم
البورجوازية المصرية صفوفها ، وهذا هو أساس نشأة الأحزاب السياسية
فى مصر . وكانت أول محاولة من البورجوازية المصرية لتنظيم صفوفها تلك
التي تمثلت فى تأليف « جمعية حلوان » ، أو « الحزب الوطنى » القديم فى
أواخر عهد اسماعيل . وقد تألف هذا الحزب على يد كل من شريف باشا
وشاهين باشا وراغب باشا وعمر لطفى باشا ومحمد سلطان باشا ومحمود
سامى البارودى ، وعدد من « العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء » (١٣) .
فلما وقع الاحتلال البريطانى ، اقتضى الكفاح ضده ظهور « الحزب الوطنى »
الذى ألفه مصطفى كامل ، وظهر « حزب الأمة » من كبار الملاك . وبعد الحرب
العالمية الأولى ، ظهر « الوفد المصرى » الذى قام على أساس فريد فى التاريخ
المصرى الحديث ، وهو التوكيل الشعبى . ومن الوفد انشقت الأحزاب التى
اصطلح على تسميتها بأحزاب الاقلية .

وقد اقتضى ظهور الأحزاب ظهور المؤسسات الاعلامية اللازمة للدفاع
عن وجهة النظر . وكان ذلك أساس نشأة الصحف الحزبية البورجوازية ،
وظهور الاقلام البورجوازية ، وظهور الفكر البورجوازى . فقد اقتضى تأليف
الحزب الوطنى القديم ظهور جريدة تعبر عن رأيه ومصالحه ، فكلف الحزب
أديب اسحق ، صاحب جريدتى « مصر » و « التجارة » اللتين أبطلهما رياض

باشا ، بانشاء جريدة فى باريس اسمها « القاهرة » ، حملت على رياض حملات شعواء ورمته بالظلم والاستبداد والرغبة فى بيع البلاد للأجانب ، وأطلقت عليه اسم : « رياضستون » (١٤) . وعندما أخذ مصطفى كامل يباشر نضاله ضد الانجليز ، أسس « اللواء » فى يناير ١٩٠٠ (١٥) . كما أسس أقطاب حزب الأمل أشهر الجرائد التى حمات فكر البورجوازية المصرية ، وهى « الجريدة » التى كان يحررها فيلسوف البورجوازية المصرية الأكبر أحمد لطفى السيد ، وقد بلغ من فاعلية هاتين الصحيفتين وغيرهما من صحف ما قبل الحرب العالمية الأولى فى مناواة الانجليز وتعبئة الجماهير المصرية ضدهم ، أن أطلق على هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية اسم « الطور الصحافى » . وبعد الحرب العظمى ، ومع انتعاش الحركة الوطنية على يد الوفد المصرى ، ظهرت الصحف التى تعبر عن وجهات نظر فرق البورجوازية المصرية المختلفة . وكانت « السياسة » ومحررها الدكتور محمد حسين هيكل ، تعبر عن وجهات نظر حزب الأحرار الدستوريين ، بينما كانت « الأخبار » لأمين الرافعى تدافع عن وجهة نظر الحزب الوطنى . أما الوفد فكانت تتبنى وجهة نظره صحف عديدة ، ومن أهمها « الألباغ » و « كوكب الشرق » و « المصرى » و « روز اليوسف » (١٦) . وبرزت الأقلام الوفدية الكبيرة : مكرم عبيد ، وعبد القادر حمزة ، وأحمد حافظ عوض ، وفاطمة اليوسف ، وعباس محمود العقاد ، ومحمد صبرى أبو علم ، ومحمود سليمان غنام ، ومحمد التابعى ، وأحمد نجيب الهلالى وغيرهم .

وقد اقتضى نجاح البورجوازية المصرية (عن طريق تعبئة الطبقات الجماهيرية) فى انتزاع جزء من السلطة من يد الاحتلال الأجنبى بصدور تصريح ٢٨ فبراير ، أن تنظم عملية الحكم بينها وبين الملكية من جهة ، وبينها وبين سواد الشعب من جهة أخرى ، وذلك عن طريق صياغة دستور ينظم

- ٢٦ -

هذه القواعد . وقد أقامت البورجوازية المصرية فوق أعمدة هذا الدستور مؤسسانها التشريعيه والسياسية التي أخذت تمارس من خلالها عملية الحكم وإدارة شئون البلاد وإصدار التشريعات والقوانين . وكان مجلسا البرلمان والحكومة أدوات البورجوازية لتحقيق وحماية مصالحها وأسباب الشرعية على تصرفاتها .

ونستطيع هنا أن نوضح كيف صاغت البورجوازية المصرية مواد الدستور بحيث تكفل تحقيق وتدعيم نفوذها وسيطرتها على السياسة والاقتصاد . فقد نصت المادة التاسعة على أن « للملكية حرمة » ، فلا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنها تعويضا عادلا » (١٧) . وبهذه المادة ضمنت هذه الطبقة الاحتفاظ بملكاتها الزراعية والتجارية والصناعية وعدم المساس بها كمبدأ أساسى فى الدستور ، وأصبح الدستور بذلك وسيلة لمناهضة الدعوات الاشتراكية التى تنادى بتأميم الخدمات العامة والصناعات التى تمس مصالح الجماهير .

وحماية للأساس الاقتصادى البورجوازى من غزو الفكر الاشتراكى ، عدلت المادتان ١٥ و ٢٠ فى أصل مشروع الدستور ، وهما الخاصتان بحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، لينص فيهما على إباحة انذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى، وإباحة اتخاذ أية تدابير ضد الاجتماعات العامة ، إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى (١٨) . وقد اعترفت المذكرة التفسيرية ، التى صدرت فى هذا الشأن ، بارتباط هذا التعديل بالحركة الاشتراكية والشيوعية التى كانت تجتاح البلاد فى ذلك الحين ، وجاء بها : « أن بعضا من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حملات تتحمل على أساس الهيئة الاجتماعية ، كخطر الدعوة البلشفية الموجودة

الآن ، فانه يضطر جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادئ المقررة بالدستور ، لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسالمين والموالين للقانون ، (١٩) .

وحرصا على اقامة العقوبات فى وجه الطبقات العمالية والفلاحية للوصول الى البرلمان ، اشترط فيمن يرشح نفسه للبرلمان أن يدفع مبلغا ماليا كبيرا عند الترشيح . ونلاحظ أن قانون الانتخاب رقم ١١ الصادر فى عام ١٩٢٣ ، قد خلا من هذه المسألة (٢٠) . ولكن صدقى باشا تداركها عند وضع دستوره المشهور عام ١٩٣٠ ، فصدر قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ، متضمنا أن يدفع المرشح لمجلس النواب مبلغ ٥٠ جنيها ، أما المرشح لمجلس الشيوخ فيدفع ١٠٠ جنيه (٢١) . ومع ذلك فلم يلبث قانون الانتخاب الصادر فى عام ١٩٣٥ أن تصاعد بهذا المبلغ ، فاشترط فيمن يرشح نفسه لمجلس النواب أو الشيوخ أن يدفع مبلغ ١٥٠ جنيها (٢٢) . وواضح أن الهدف من هذا التأمين هو صد الطبقات الجماهيرية عن الاقتراب من مقاعد البرلمان ، على الرغم من أن نفقات المعارك الانتخابية الفادحة فى ذلك العهد كانت كافية فى حد ذاتها لتحقيق هذا الغرض .

وكان من الطبيعى أن ينعكس كل ذلك على التركيب الطبقي لممثلى الأمة فى البرلمان . فبفضل ما كان يتمتع به أفراد الطبقة البورجوازية من نفوذ اقتصادى واجتماعى فى الريف وفى المدن ، صار فى وسعهم أن يدفعوا بأنفسهم وبأنصارهم الى البرلمان ، وأن يحتلوا كل ركن فيه . فقد لاحظ باير Baer « أن حوالى الثلاثين من العائلات الزراعية الكبيرة كان يمثلها واحد أو أكثر فى أحد مجلسى البرلمان فيما بين عامى ١٩٤٢ و ١٩٥٢ . وكان معظم هؤلاء النواب يمثلون دوائر تقع فيها ملكياتهم الزراعية (٢٣) » .

- ٢٨ -

وفى عام ١٩١٣ كتب « كتشنر » الى حكومته تقريره عن المالية والادارة
فى مصر والسودان ، وقد ضمنه وصفا للتركيب الطبقي للجمعية التشريعية
الجديدة ، وكان على النحو الآتى :

٣٩	الملاك
٨	المحامون
٤	التجار
٣	العلماء والآباء الروحيون
١ (٢٤)	المهندسون

ويمكن معرفة التركيب الطبقي لمجلس الشيوخ من الشروط التى قررها
قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ والمرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٠
فيمن يكون عضوا فى مجلس الشيوخ .

فقد نص على ضرورة أن ينتمى هذا العضو الى احدى الفئات الآتية
وهى :

١ - الوزراء ، الممثلون السياسيون ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء
الوزارات ، رؤساء ومستشارو محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية
مساوية لها أو أعلى منها ، النواب ، نقباء المحامين ، موظفو الحكومة
ممن هم فى درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك ، سواء فى كل ذلك
الحاليون أو السابقون .

٢ - أمراء الأسرة المالكة ونبلاؤها بطريق التعيين لا الانتخاب ، كبار
العلماء والرؤساء الروحيون ، الضباط المتقاعدون من رتبة لواء
فصاعدا ، أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مرتين فى النيابة ، الملاك
الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها فى العام ،
المشتغلون بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالهن الحرة

ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه مصرى (٢٥) .

ويتضح الطابع البورجوازى لمجالس النواب فى الفترة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو من القصة الطريفة الآتية : ففى عام ١٩٤١ قدم النحاس باشا للملك فاروق شروطه لتأليف وزارة قومية . وكان أول هذه الشروط حل مجلس النواب القائم الذى يمثل أحزاب الأقلية . ولكن عبد العزيز فهمى باشا ، قطب الأحرار الدستوريين ، رفض هذا الشرط بحجة جريئة هى : - كما قال - أن مجلس النواب القائم يعتبر ممثلاً للبلاد تمام التمثيل ، « فاعضائهم جميعاً من أعيان البلاد أو من الرجال المثقفين من أطباء ومحامين ومهندسين وغيرهم » . وهم على هذا النحو : « أخوة أو أولاد عم أو أنداد لغيرهم ممن لم يكن لهم حظ فى الانتخابات سنة ١٩٣٨ ، (يقصد الوفديين) ، « وأنت اذا أخذت الموجودين واحداً واحداً ، فلا تخرج من المقارنة الا صفر اليديين ، لتساويهم فى الكفاءة والمؤهلات » (٢٦) .

وقد صعقت جريدة الوفد المصرى لهذا التعليل الخطير من قطب الأحرار الدستوريين ، والعضو الكبير فى لجنة الثلاثين التى صاغت مشروع الدستور ، وصاحب الخطابات المفتوحة المشهورة الى الملك فؤاد اعتراضاً على تعديل الدستور ، فكتبت تقول : « اذا كان هذا كلام مواطن فى بلد له دستور وقانون انتخاب وتقاليد ديمقراطية ، فكيف يكون كلام النازى

الجبستابو أو الفاشيست ؟ » (٢٧) . على أن عبد العزيز فهمى باشا كان فى الحقيقة يقول بلغة أخرى ، ان البرلمان القائم ، مثله فى ذلك مثل جميع البرلمانات ، ومنها البرلمانات الوفدية انما هو يمثل الطبقة البورجوازية بقسميها : الكبيرة والصغيرة .

حواشي الفصل الأول

- (١) أنظر ريجين برنو : البورجوازية في شتى مراحلها ، تعريب انعام الجندى ص ١٨-٢٠ (بيروت منشورات حمد) ،
Pirenne, H., Medieval Cities pp. 77, 117 - 126 (Princeton University Press 1925), The Cambridge Medieval History Vol. VI Chapter XV.
- (٢) عرف « انجلز » البورجوازية في ملاحظته على الطبعة الانجليزية عام ١٨٨٨ للمنشور الشيوعي بأنها « طبقة الرأسماليين المعاصرين مالكي وسائل الانتاج الذين يستخدمون العمل المأجور » ماركس وانجلز : بيان الحزب الشيوعي ص ٢٦ (موسكو : دار التقدم ١٩٦٨) .
- (٣) فؤاد محمد شبل : الدستور السوفيتي (رسالة جامعية) ص ٣٩ (القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٤٨) .
- (٤) ماركس وانجلز : بيان الحزب الشيوعي ص ٤٧ ، ٥١ .
- (٥) أنظر أحمد رشدي صالح : كرومر في مصر ص ٨٩ (دار القرن العشرين للنشر بالقاهرة) ، شهدى عطية الشافعي : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ص ٦٣ ، ٦٥ (القاهرة : الدار المصرية للكتاب ١٩٥٧) ، نهضة الشعب المصري الشقيق ، نرجسة ابراهيم الخطيب (اسم المؤلف لم يرد) ص ٥ - ٧ ، الفجر الحديدي في ١٠ يوليو ١٩٤٦ مقال بعنوان « من تاريخنا في نصف قرن » ، عدد ١٦ يوليو ١٩٤٥ وفيه يصف أحمد سعيد الطبقة البورجوازية بأنها « طبقة التجار وأصحاب المصانع » .
- (٦) أنظر على سبيل المثال ، مقال : م. ن. روى عن « الانقلاب السياسي في مصر في مجلة International Press Correspondence وكذا مقال : ج. ب. (القدس) عن « فوز سعد زغلول في الانتخابات » ، ثم مقال بعنوان : « وفاة سعد زغلول وأهميتها بالنسبة لمصر » في نفس المجلة . وقد أعادت مجلة الطلعة نشر هذه المقالات في عددها الصادر في مارس ١٩٦٩ .
- (٧) ابراهيم عامر . ثورة مصر القومية ص ٤٣ - ٤٤ (دار النديم ١٩٥٧) ، الأرض والفلاح ص ١٥ - ١٧ ، ٢٨ - ٢٩ (مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والنوزيع ١٩٥٨) ، المساء في أول فبراير ١٩٥٧ نقلا عن المصدر الأخير .
- (٨) Lutsky, V., Modern History of the Arab Countries p. 162 (Moscow; Progress Publishers 1969).

- ٣١ -

(٩) أنظر للمؤلف : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ ص ٢٦ (دار الكتاب العربي ١٩٦٨) .

(١٠) ركريا مهران باشا : رملاني أصحاب الملايين ، مقال بمجلة الانبيى في ١٣ أكتوبر ١٩٤١ ، وهو يذكر أن البدرأوى باشا كان يحتلف عن أحمد عمرو باشا في أنه لم يكن يعرف تأجير الأرض ، وإنما يستأجر الأرض التي تجاور أرضه (أنظر مريت غالى : الإصلاح الزراعي ص ٤) .

(١١) دكتور يوسف نحاس : الفلاح من ٩٦ - ١١٣ .

C.M.H Vol 6 p. 511, Pirenne, op. cit pp. 117. 118 (١٢)

ماركس واجلز : البيان الشيوعي ص ٣٨ ، مصطفى أعا وسامى سلام : تطور المجتمع ص ١٧ .

(١٣) محمد رشيد رضا : تاريخ الامام الشيخ محمد عبده ج ١ ص ١٨٦ ، ٢٣٧ - ٢٣٨

(١٤) نفس المصدر .

(١٥) الدكتور ابراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية واثرها في النهضة الفكرية والاجتماعية ص ١٥٩ (القاهرة : مطبعة التوكل ١٩٤٠) .

(١٦) نفس المصدر ص ٢٠٦ - ٢٠٩ .

(١٧) مجلس الشيوخ : المرجع المذكور ص ٦ .

(١٨) نفس المصدر ص ٧ .

(١٩) مذكرة أحمد باشا ذو الفقار وزير المالية عن الدستور المصري (البرت شقير : الدستور المصري والحكم النيابي في مصر ، وتاريخ ذلك من سنة ١٨٦٦ الى الآن ، ص ٥٨ - ٦٦) ، أنظر أيضا مقالات محمود عزمي في نقد الدستور المصري المنشورة في جريدة الاهرام من ٢٣ الى ٢٨ ابريل ١٩٢٣) .

(٢٠) قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ (أنظر البرت شقير : المرجع المذكور) .

(٢١) الدستور المصري وقانون الانتخاب ، ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ص ٨١ ، ٨٩ (المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٠) .

(٢٢) مرسوم رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ بقانون الانتخاب (مجلس الشيوخ : المرجع المذكور ص ٤٠ ، ٤٩) .

Baer, A History of Landownership in Egypt 1800 - 1953pp. (٢٣)
142 - 144 (Oxford University Press 1962).

(٢٤) فيكونت كشنر : تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان

سنة ١٩١٣ ص ٧ (القاهرة : مطبعة المقطم ١٩١٤) .

(٢٥) مجلس الشيوخ : المرجع المذكور ص ٤٨ ، البرت شقير : المرجع المذكور ص

٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢٦) الاهرام في ٥ مايو ١٩٤١ .

(٢٧) الوفد المصري ٦ مايو ١٩٤١ .

الفصل الثاني
البورجوازية المصريّة
قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م

الفصل الثانى

البورجوازية المصرية

قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

بعد أن عالجنا فى الفصل السابق بعض القضايا النظرية والتاريخية المتعلقة بالبورجوازية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو ٥ نعالج فى هذا الفصل الجانب الديالكتيكى من حياة هذه البورجوازية ، ونعنى به المتناقضات التى حكمت نموها وتطورها ، والتى كانت تمثل بالنسبة لها قانون الحركة والصراع ، وهذه المتناقضات هى :

- ١ - التناقض بينها وبين القوى الاحتكارية الأجنبية •
- ٢ - التناقض بينها وبين جماهير العمال والفلاحين •
- ٣ - التناقض بين أجنحتها المختلفة ، وخاصة بين جناحيها الزراعى والصناعى •

وبالنسبة للتناقض الأول ، فقد اتخذت السيطرة الأجنبية على البلاد منذ منتصف القرن التاسع عشر المظاهر الآتية :

أولاً : تكبيل البلاد بالديون فى عهدى سعيد وإسماعيل ، على النحو الذى أدى الى تدخل الدول الأوروبية فى شئون مصر الداخلية ، واستمرار هذه الرقابة الدولية ممثلة فى صندوق الدين ، الذى كان مراقبا للإيرادات وقابضاً على توجيه سياسة الضرائب العقارية ، ومتصلاً بالميزانية اتصالاً وثيقاً ، وحارساً على الدولة يراقب تنفيذ الاتفاقات والمراسيم والبروتوكولات والفرمانات ، وباختصار كان له حق التشريع والقضاء مابقى الدين العام (١) •

- ٣٦ -

ثانيا : تملك الاراضى الزراعية فى مصر ، حتى كان متوسط ما يملكه الأجنبى من الأراضى ٧٨٩٧ من الفسدادين ، مقابل ٢٣٤ من الفسدادين متوسط ما يملكه اصرى ، وحتى كادت مساحه الاراضى المملوكة للأجانب تصل الى نصف الاراضى المصريه فى بعض الازمات المسالية .

ثالثا : السيطرة على ميادين الصنعه و أنتجاره والمسال . فقد كانت غالبية المشروعات الصناعيه والتجاريه المنوسطه والكبيره ملكا لرؤوس الأموال الأجنبيه حتى بلغ نصيب هذه الأموال فى الشركات السابق تكوينها على عام ١٩٣٣ مبلغ ٧٥١٧٣٣٣٠٦٠ ج م ، مقابل ٦٣٥٠٦٠٦٠ ج م لرؤوس الأموال المصريه . وكانت هذه الشركات تحتكر المرافق العامه ذات الصفه العامه المتصلة بحياة الجماهير وصحتها ومعاشها ، كالنور والماء وملح الطعام ووسائل النقل .

رابعا : احتلال الوظائف الرئيسيه فى الحكومه وفى الشركات التجاريه والصناعيه . فمن بيان لتوزيع الوظائف فى الوزارات فى سننى ١٩٠٥ ، ١٩١٠ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٠ ، تبين أن المصريين كانوا يشغلون من الوظائف الصغيره نحو ثلثى ما كان راتبه يختلف من ٢٤٠ الى ٤٩٩ جنيها مصريا . وينحط نصيبهم عن الثلث قليلا فى الوظائف النى تختلف رواتبها من ٥٠٠ الى ٧٩٩ جنيها . أما الوظائف الكبيره ، فان نصيب المصريين منها لا يباغ الربع (٢) . وكان الأمر على نحو أشد من ذلك بكثير فى الشركات التجاريه التى كادت تكون قاصره على الأجانب .

خامسا : الامتيازات الأجنبيه . وكانت هذه الامتيازات تمثل داخل البلاد تفرقه عنصرية لحساب العناصر الأجنبيه لا تقسل خطرا عن التفرقه العنصريه فى بعض البلاد الأفريقيه . فقد هيات لهذه العناصر ظروفها ومناخا لممارسه نشاطها الاقتصادى على حساب العناصر الوطنيه لم يكن ليتوفر لها

في بلادها ذاتها . ويكفى أنها لم تكن تدفع أية ضرائب عن نشاطها التجارى والصناعى .

سادسا : الاحتلال العسكرى البريطانى بما كان يمثله من قيد على تقدم البلاد السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

هذه هى أهم مظاهر السيطرة الأجنبية على البلاد فى تلك الفترة . ولما كانت هذه السيطرة تتناقض تناقضا أساسيا مع مصالح الطبقة البورجوازية التى كانت تشعر بأن وضعها الاجتماعى والاقتصادى يقتضى انتقال هذه السيطرة الى يدها ، فمن هنا نشأ الصراع بين القوتين ، ليتخذ أشكالا سياسية واقتصادية ، راحت تنتقل من صراع صامت الى صراع ناطق بل الى ثورة وثورات ، أخذت تدفع بالأوضاع الاقتصادية والسياسية فى البلاد الى مستويات جديدة .

ولقد أوضحت فى الفصل الماضى كيف نظمت البورجوازية المصرية صفوفها منذ أواخر عهد اسماعيل بتكوين الجمعيات والأحزاب السياسية ، وإنشاء أجهزة الاعلام اللازمة لتعبئة الطبقات الأخرى ، ورفع شعارات الحرية والاستقلال وسيادة الأمة التى هى مصدر السلطات . ومنذ ذلك الحين أخذ التحرر الاقتصادى يسير فى ركاب التحرر السياسى ، وأخذت القبضة الاقتصادية الأجنبية على البلاد تتراخى مع اشتداد القبضة الوطنية .

وتكشف الاحصائيات كيف كانت السيطرة الأجنبية تتراجع أمام زحف المد القومى المتقدم . ففي الفترة من سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩١٠ كانت مساحة الأراض المملوكة للأجانب قد بلغت أقصى اتساعها بارتفاع مساحتها من ٥٥٤٤٠٩ فدان الى ٧٢٠٢٣٠ فدان ، وكان من المتوقع أن تزياد هذه المساحة فى السنوات التالية ، ولكن ارتفاع موجة العداء للانجليز بعد حادث

- ٢٨ -

دنشواى وبلوغ هذه الموجه اقصى ارتفاعها بحادث مقتل بطرس غالى باشا ،
 قد أدى الى هبوط عزيمة الاجانب فى شراء اراض اخرى ، فلم نظراً آيه زيدة
 تذكر على هذه المساحة فى الفترة التالية من ١٩١٠ الى ١٩١٧ (٢) .

وفى الفترة من ١٩١٧ الى ١٩٣٠ ، ونحت ناثير المد القومى الذى كانت
 تركبه القيادات البورجوازية فى ثورة ١٩١٩ ، وما تلاها من الاضطرابات
 السياسيه العنيفه على طول العشرينات ، أخذت مساحة الاراضى الزراعيه
 المملوكة للاجانب تتناقص تناقصا سريعا . فقد انخفضت هذه المساحة من
 ٧١٣ر١٠٥ من الافدنه الى ٢٨٠ر٢٦١ فداناً ، أى بما يقرب من ٢٨ فى المائة .
 ونقص عدد الملاك الأجانب فى الوقت نفسه من ٨٢٤٢ الى ٦١٧٢ أجنبيا ، أى
 بما يقرب من ٢٥ فى المائة . بينما زاد عدد الملاك المصريين فى الفترة نفسها
 من ١٦٦٢ر٨٠٣ الى ٢٢٠٤ر١٦٩ فداناً ، وزادت مساحه ما يملكونه من
 ٤٠٥٠ر٧٧٣ فداناً الى ٣٠٩ر٧٨٩ فداناً (٤) .

وفى الفترة التى واكبت إبرام معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية الغاء الامتيازات
 الأجنبية عام ١٩٣٧ ، هبطت مساحة الأراضى المملوكة للاجانب هبوطا كبيرا .
 وكان مكرم عبيد باشا ، فى بداية هذه الفترة ، قد شن هجوما شديدا على
 تملك الاجانب للأراضى الزراعية ، وذلك فى خطابه عن الميزانية عام ١٩٣٦ .
 فقد أبرز الفارق بين متوسط ما يملكه المصرى فى بلاده ومتوسط ما يملكه
 الأجنبى (٢ر٣٤ فداناً : ٧٨ر٩٧ فداناً) ، كما أبرز أثر الديون العقارية
 التى تجثم على ملاك الأراضى ، وقال : « واذا استمرت الأحوال على هذا
 المنوال ، لاصبحنا واذا بالفقير فى مصر أجير للغنى ، والغنى أجير
 للأجنبى » (٥) . وقد علت من بعد تلك الصيحة صيحات أخرى أطلقتهها
 البورجوازية المصرية تدعو الى استخدام التشريع المصرى لحرمان الاجانب من
 تملك الاراضى الزراعية . وكان لذلك كل التأثير ، فقد انخفضت مساحة

الأراضي المملوكة للأجانب فى نفس العام والعام التالى بمقدار ٧٠٠٠٠ فدان . ثم أخذ الانخفاض يتوالى باستمرار منذ عام ١٩٣٨ (٦) .

وفى الفترة من ١٩٤٣ الى ١٩٥١ أخذ معدل انخفاض مساحة الأراضى المملوكة للأجانب يتزايد باستمرار ، حتى وصل الى ١٧٢٣٦٨ فداناً فى خلال الأعوام السبعة المذكورة ، بينما نقص عدد الملاك الأجانب ١٦٠٤ مالكا فى نفس السنوات .

وفى عام ١٩٥١ وجهت البورجوازية المصرية ضربتها الكبرى الى العناصر الأجنبية ، حين أصدرت القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ « بمنع غير المصريين من تملك الأراضى الزراعية فى المملكة المصرية » . وقد نص على أنه « يحظر على غير المصريين ، سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين ، اكتساب ملكية الأراضى الزراعية والأراضى القابلة للزراعة والأراضى الصحراوية بالمملكة المصرية » (٧) .

على هذا النحو كانت البورجوازية تنقل الى يدها تلك الوسيلة الهامة من وسائل الانتاج التى كانت فى يد الأجانب ، وهى الأرض . وفى تلك الأثناء كانت تقوم بعمل هام آخر ، هو فك الدين الذى كان يكبل البلاد من أيام سعيد واسماعيل . وكانت فكرة شراء هذا الدين تبدو منذ أوائل هذا القرن الفكرة المثلى للتخلص من السيطرة المالية والسياسية ، قياسا على ما فعلته بعض الدول الأوروبية (إيطاليا) . وقد أثبتت هذه المسألة فى المؤتمر المصرى الأول الذى عقد عام ١٩١١ . وفى خطاب الدكتور يوسف نحاس أمام المؤتمر الذى كان يمثل أكبر تجمع بورجوازي شهدته البلاد الى ذلك الحين ، ناقش الصلة بين الاحتلال المالى والاحتلال العسكرى ، وقال : « فى اليوم الذى لا تكون فيه أوروبا دائنة لنا ، هل يكون لهذا الاشراف والقبول الفصل (من جانب الدول) من مسوغ ؟ بل هل يكون للاحتلال

نفسه من حجة جديدة يدلى بها لاطالة أمده ؟ ، ثم استشهد بإيطاليا ، التى كان أول ما فعلته بمجرد تكوين وحدتها أنها اشترت دينها لتخلص من كابوس التدخل الأجنبى ، وقال : « من منا فكر مرة واحدة فى حياته أن يشتري شيئا من دين الحكومة ؟ كم تحت أيدينا من سهام الدين الموحد الذى تهالك عليه الأوروبيون لما يرونه بحق أنه من أرقى مرتبة الأوراق المالية ذات الربح الوفير ؟ » (٨) .

على أن مسألة الدين العام كانت فى الحقيقة نحتوى على وجهين : الوجه الأول ، وهو الدين نفسه . والوجه الثانى ، وهو الادارة التى كانت تمارس بها الدول اشرافها وسيطرتها على المالية المصرية ، وهو صندوق الدين . وقد تمت تصفية صندوق الدين أولا فى أعقاب إبرام اتفاقية الغاء الامتيازات الأجنبية ، فقد دخلت الحكومة المصرية فى مفاوضات مع الدول حول هذه المسألة ، وانتهت بإلغاء صندوق الدين عام ١٩٤٠ .

أما بالنسبة للدين نفسه ، فقد تمت تصفيته بعملية مالية تعتبر فى نظر البعض (٩) « من أضخم العمليات المالية فى تاريخ مصر الحديث » ، وذلك حين أصدرت حكومة الوفد فى عام ١٩٤٣ مشروع القرض الوطنى ، لتسديد جزء من الدين وتحويل الباقي منه الى دين أخف حملا . وقد صدر القرض على ثلاثة أنواع : طويل ومتوسط وقصير الأجل ، وبلغت قيمة القرضين الطويل والمتوسط الأجل معا ٣٢ مليوناً من الجنيهات ، بينما بلغت قيمة القرض القصير الأجل ٨ ملايين من الجنيهات . وقد برهنت البورجوازية المصرية على نضجها ووعيها الاقتصادى حين عرضت القروض للاكتتابات فى اوقات متعاقبة ابتداء من نوفمبر ١٩٤٣ ، فغطيت المبالغ المطلوبة خلال أيام، قلائل ، وقضى بذلك على آخر أثر من آثار التدخل الأجنبى (١٠) .

- ٤١ -

فى ذلك الحين كان النضال من أجل الوظائف يحتل الجانب الأكبر من اهتمام العناصر البورجوازية المتقفة . وقد مر هذا النضال بمرحلتين :

المرحلة الاولى : وكانت تستهدف وظائف الدولة .

والمرحلة الثانية : وكانت تستهدف وظائف الشركات الأجنبية .

وبالنسبة لوظائف الدولة ، فان هدف البورجوازية المصرية من الحصول عليها لم يكن اقتصاديا فحسب ، وانما كان سياسيا أيضا . ذلك أن سياسة الاحتلال فى ادارة أجهزة الدولة بواسطة العناصر الانجليزية والأجنبية التابعة له لم تكن منبثقة فقط من مجرد التعصب لهذه العناصر ورعاية مصالحها ، وانما كان الغرض الأساسى هو السيطرة على شئون البلاد عن طريق المناصب . ومن أجل ذلك اتبع الاحتلال سياسته المعروفة فى التعليم والتي كانت تستهدف عرقلة تخريج كفاءات تتولى ادارة البلاد . وهذا هو السبب فى مساندة البورجوازية المصرية الكبيرة لفكرة انشاء جامعة أهلية حتى تتوفر المادة الوطنية لشغل الوظائف العليا وافساد حجة الانجليز فى شغلها بالأجانب .

وقد حققت البورجوازية المصرية أملها فى الاستيلاء على وظائف الدولة بعد تصريح ٢٨ فبراير وقيام الحكم النيابى . فأخذت وزارة ثروت باشا فى احوال الموظفين المصريين محل الموظفين الأجانب (١١) ، واشتد ذلك فى عهد سعد زغاول حتى استحق غضب البورد لويد الذى كتب يقول : ان ذلك قد تم على حساب كفاءة الادارة (١٢) . وقد أجهزت معاهدة ١٩٣٦ على البقية الباقية من الموظفين الأجانب ، لأنها حققت سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى ، والغاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له ، وكذلك الغاء ادارة الأمن الأوروبية ، وخروج العنصر الأوروبى من البوليس ، واطلاق حرية الحكومة فى الاستغناء عن المستشارين القضائي والمالى (١٣) .

أما الهدف الثانى ، وهو وظائف الشركات الأجنبية ، فكانت تحول دون تحقيقه استعمال الشركات الأجنبية لغاتها الخاصة فى حساباتها ومعاملاتها . وكانت مواد الدستور تعطى لهذه الشركات الحق فى ذلك . فقد نصت المادة ١٦ من الدستور على انه « لا يسوغ تقييد حرية أحد فى استعماله أية لغة أراد فى المعاملات الخاصة أو التجارية أو فى الأمور الدينية أو فى الصحف والمطبوعات أيا كان نوعها أو فى الاجتماعات العامة » (١٤) .

ولقد كان الحل الذى جاهر به الانتلجنسيا لمنح أبواب الشركات الأجنبية أمام العنصر الوطنى هو استخدام التشريع المصرى فى اجبار هذه الشركات على استعمال اللغة العربية الى جانب اللغات الأجنبية ، وفى حملها على تشغيل نسبة معينة من وظائفها بالمصريين . على ان ذلك لم يتيسر تحقيقه الا بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية . فتحقق المطلب الأول على يد حكومة الوفد حين أصدرت القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ بوجوب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصارفها (١٥) . أما المطلب الثانى ، فقد تحقق فى سنة ١٩٤٧ بإصدار القانون رقم ١٣٨ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ، وقد أوجبت المادة الخامسة منه « ألا يقل عدد المصريين المستخدمين فى الشركات المساهمة عن ٧٥ فى المائة من مجموع المستخدمين ، ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥ فى المائة من مجموع الأجور والمرتبات التى تدفعها الشركة » (١٦) .

فى تلك الأثناء كان الجناح الرأسمالى من البورجوازية المصرية يمارس دوره التاريخى فى انتزاع السيطرة الاقتصادية من العناصر الأجنبية . ولكن نضال هذا الجناح لتحقيق هذا الهدف لم يتم بالشكل القاطع والحاسم الذى اتسم به نضال بعض أجنحة البورجوازية الأخرى فى مجالات أخرى . ذلك أن ميدان المال والتجارة والصناعة كان ميدانا معقدا لا يستطيع البورجوازية

- ٤٣ -

المصرية أن تتقدم فيه وحدها دون التعاون مع العناصر الأجنبية . فضلا عن أن البلاد كانت فى حاجة الى رؤوس الأموال الأجنبية لاقامة قاعدة اقتصادية متقدمة - ومن هنا فان نضال الرأسمالية المصرية للنزول الى السوق والسيطرة عليه كان نضالا معقدا تتشابك فيه المصالح الاقتصادية الوطنية مع المصالح الأجنبية .

وخير دليل على ذلك أن جماعة بنك مصر التى كانت تهدف الى اقامة صناعة قومية خالصة ، لم تلبث أن اضطرت الى التعاون مع رأس المال الأجنبى فى ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٣٠ . وكانت أول شركة أسستها هذه الجماعة بالاشتراك مع رأس المال الأجنبى هى « شركة مصر لتصدير الأقطان » ، وقد أسستها مع جماعة « هوجو لندمان » ، فى عام ١٩٣٠ . وسرعان ما تبعها شركات أخرى مشتركة على مدى الثلاثينيات والأربعينيات (١٧) .

وفى عام ١٩٢٩ قررت الحكومة المصرية الأخذ بنظام التعريفات الحامية للصناعات الأهلية ، وبدأ العمل بها فى عهد حكومة الوفد سنة ١٩٣٠ . وقد اتخذ هذا القرار خاصة تحت الحاح اتحاد الصناعات الذى كانت تشترك فيه الرأسمالية المصرية مع الرأسمالية الأجنبية . وقد دفع هذا ابراهيم عامر الى اتخاذ موقف خاص من تقرير النظام الجمركى الجديد . فقد رأى أن تفسير هذا التعديل على أنه مطلب وسياسة الرأسمالية القومية يعتبر تفسيراً خاطئاً من أساسه ، لأسباب عديدة - كما قال - أهمها :

أولاً : ان اتحاد الصناعات لم يكن يمثل الرأسمالية المصرية القومية ، وانما كان يمثل الرأسمالية الاحتكارية والاستعمارية وشركاها الصغار من الرأسماليين .

ثانياً : ان مطالب اتحاد الصناعات لم تكن ذات طابع صناعى ، ولكنها

مطالب تجارية الهدف ، ترمى - أساسا - الى حماية السيطرة الاقتصادية البريطانية على السوق المصرية ، اذ كانت بريطانيا مهددة منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى بخطر المنافسة المتزايدة من جانب الدول الاستعمارية الأخرى ، وخاصة اليابان وألمانيا ، كما اقتضت الأزمة الاقتصادية العالمية أن تتمسك بريطانيا تمسكا شديدا بما فى يدها من السيطرة (١٨) .

ومع التسليم بوجاهة هذه الاعتراضات ، الا أنها لا يجب أن تحجب هذه الحقيقة الهامة ، وهى أن فرض التعريفات الجمركية الحامية هو لمصلحة الصناعات الأهلية دون ريب ، وليس فى مصلحة الاحتكارات الأجنبية . وخير دليل على ذلك أن سياسة الاحتكارات الأجنبية طوال القرن التاسع عشر كانت تعمل على فرض حرية التجارة عن طريق المعاهدات التجارية (معاهدة بلطا ليمان ١٨٣٨) بين إنجلترا وتركيا ثم مع باقى الدول ، ومعاهدة ١٨٦١ بين الدولتين ثم مع باقى الدول أيضا والتي أكدت المعاهدة السابقة ، ثم الاتفاقات التجارية الأخرى . وكانت هذه المعاهدات والاتفاقات التجارية أحد الأسباب الهامة فى تدهور الصناعة القومية فى مصر منذ أواخر عهد محمد على .

ولقد اتفقت جمهرة الاقتصاديين المصريين على أن النهضة الصناعية المصرية بالمعنى الصحيح لم تبدأ الا بتقرير النظام الجمركى الجديد . بل ان الدكتور جمال الدين سعيد يعتبر هذه التعريفة بداية « التحول الحقيقى من مرحلة المجتمع الاقطاعى الى مجتمع رأسمالى اقطاعى » ، فهو يقول : « وقد يرى البعض أن فترة التحول تبدأ بالحرب العالمية الأولى ، وفريق آخر يرى أنها تبدأ بعام ١٩٢١ . ولكن فى اعتقادى أن ١٩٣٠ شهد التحول الحقيقى من مرحلة المجتمع الاقطاعى الى مجتمع رأسمالى اقطاعى ، لأن الجهنسود الأولى للتصنيع لجماعة بنك مصر كادت تتمثر لولا أن أتت الشرعيفسة الجهنسية

لنجدتها . فالتعريف الجبركية منحت الصناعة الناشئة الحماية فى الأسواق الداخلية ضد منافسه الواردات الأجنبية . . وأدت الى تغيير فى الميزة النسبية ، اذ زادت من انتاجية رأس المال المستثمر فى الصناعة وساهت فى الفرصة بين الاستثمار فى الزراعة والصناعة ، وبددت الخوف الذى كان يساور فئة المنظمين من ناحيتها « (١٩) » .

وعلى كل حال ، فان موقف اتحاد الصناعات من التعريف الحماية يثير قضية هامة هى موقف « الرأسمالية الأجنبية المستوطنة فى مصر » ، ودورها فى بناء الصناعة الوطنية . فمن الأمور التى نسترعى الانباه ، أن لجنة التجارة والصناعة التى ألفتها الحكومة عام ١٩١٦ ، والتى ظل تقريرها يعتبر دستوراً للبورجوازية الصناعية والتجارية فى مصر لأمد طويل ، إنما تألفت من عناصر وطنية وأجنبية و متمصرة . فقد ترأس هذه اللجنة اسماعيل صدقى باشا ، وكان من أعضائها يوسف أصلان قطاوى باشا وأمين يحيى باشا ومحمد طلعت حرب باشا والمستمر مردوخ وهنرى نوس بك والمستمر كريج والمسيو بورجوا والمستمر سدننى ويلز والمستمر تويلفز (٢٠) .

فالى أى حد يمكن اعتبار الرأسمالية الأجنبية المستوطنة فى مصر ضالعة مع الرأسمالية المصرية ، وإلى أى حد يمكن اعتبارها ضالعة مع الرأسمالية الاحتكارية العالمية ؟ وبمعنى آخر هل يمكن القول أن الرأسمالية الأجنبية المستوطنة فى مصر قد قطعت الجبل السرى بينها وبين وطنها فى الخارج ؟ .

ان هنالك نقطة هامة نثيرها فى الإجابة على هذا السؤال ، هى ان العناصر الأجنبية التى كانت تعيش فى مصر فى تلك الفترة كانت تعيش تحت نفس الاحساس الذى تعيش تحته الأقلية البيضاء فى روديسيا وغيرها

من بلاد التفرقة العنصرية ، وهو أنها صاحبة البلاد . وكان أهم الأسباب في نشأة هذا الشعور - الى جانب حماية الاحتلال البريطاني - هو وجود الامتيازات الأجنبية التي هيأت لهذه العناصر أفضل ظروف يمكن أن تعيشها ، فالى جانب أنها كانت معفاة من الضرائب على أنواعها ، فلم تكن تخضع لقوانين البلاد بل لقوانين بلادها ، وفي الوقت نفسه كانت سلطات الاحتلال تعترف بمصالحها ، وقد بلغ من قوة هذا الاعتراف ما وصف به اللورد ملنر قوة مركز هذه الطبقة في مصر ، فقد قال : « ليس في الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الأوروبيون ويتمتعون بمزايا خصوصية ، ويحتلون مراكز مهمة في التجارة والتعليم والصناعات العلمية والأدبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضا . ثم ان المدن المصرية الكبيرة ، ولا سيما الاسكندرية ، أصبحت مدنا أوروبية من وجوه كثيرة ، وستظل بلادا دولية على الدوام بمعنى ما . فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلا ما لم يراع فيه ضمان المصالح الأوروبية العظيمة الحصينة في وادي النيل » (٢١) .

فهل كانت الرأسمالية الأجنبية المستوطنة في مصر تنصرف من هذا المنطلق ؟ وهل أخذت مصالحها في مصر شكلا يتناقض مع مصالح الرأسمالية الاحتكارية العالمية ، حتى أصبحت تلح في ايجاد تعريف جمركية حامية لمصناعاتها في مصر ؟ .

على كل حال ، فعلى الرغم من أن نصيب الرأسمالية الأجنبية في النشاط الصناعي والتجاري والمالي قبل فرض التعريف الجمركية الجديدة كان يمثل نصيب الأسد ، الا أن هذا النصيب لم يلبث أن أخذ يتضاءل بعد غرض هذه التعريف . وفي الوقت نفسه أخذ نصيب العناصر الوطنية يتزايد ، خصوصا بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية إلغاء الامتيازات الأجنبية .

فقد كانت نسبة رؤوس الأموال المصرية فى الشركات التى يرجع تكوينها الى ما قبل سنة ١٩٣٣ ، يعادل ٩٪ فقط مقابل ٩١٪ للعناصر الأجنبية ، فارتفعت هذه النسبة فى الشركات المؤسسه من عام ١٩٣٤ الى ١٩٣٩ الى ما يعادل ٤٧٪ من مجموع رؤوس الأموال ، ثم قفزت مرة أخرى فى الشركات المؤسسه من عام ١٩٤٠ الى ١٩٤٥ حيث بلغت نسبتها ٦٦٪ مقابل ٣٤٪ لرؤوس الأموال الأجنبية ، ثم قفزت قفزة ثالثة فى الشركات المؤسسه من عام ١٩٤٦ الى ١٩٤٨ ، حيث بلغت ٨٤٪ مقابل ١٦٪ للاستثمارات الأجنبية . وبذلك أصبح حوالى ٤٠٪ من مجموع رؤوس أموال الشركات فى مصر فى يد البورجوازية المصرية ، بعد أن كانت هذه النسبة فى حكم العدم قبل ثورة ١٩١٩ . واذا علم أن جزءا ليس بالقليل من أسهم وسندات الشركات القديمة قد انتقل الى أيد مصرية ، كشركة السكر ، وشركة البوسنة الحديدية ، وشركة سكة حديد الدلتا، وغيرها ، فإن النسبة ترتفع الى أكثر من ٤٠٪ (٢٢) .

على كل حال ، فبينما كانت البورجوازية المصرية تشق طريقها على حساب السيطرة الأجنبية السياسية والاقتصادية ، كان هناك تناقض آخر ينشأ ويزداد حدة بين مصالحها ومصالح الطبقات الجماهيرية المكونة من العمال والفلاحين . وفى المرحلة الأولى لصراع البورجوازية ، حين كانت السيطرة الأجنبية والاستغلال الاستعماري يشملان جميع طبقات الشعب ويؤثران تأثيرا سيئا على مصالحه ، كانت البورجوازية الكبيرة تستطيع أن تجذب اليها تأييد وولاء الطبقات الشعبية للنضال معها تحت شعار التحرر الوطنى . ولكن فى المرحلة الثانية ، حين أخذت السيطرة البورجوازية تحل شيئا فشيئا محل السيطرة الأجنبية ، وحين أخذت مقام الاستقلال تذهب الى جيوب البورجوازيين ، بدأت معالم التناقض بين المصالح البورجوازية والمصالح الجماهيرية تبرز وتزداد وضوحا من خلف شعارات الاستقلال

والتنحدر الوطني ، وأخذ القانون الجدل الذى كان يحكم العلاقة بين البورجوازية المصرية وعدوتها الأجنبية ، يحكم بدوره العلاقة بينها وبين الجماهير الشعبية . وكما أخذت السيطرة الأجنبية تتراجع وتنحسر تحت ضغط زحف البورجوازية المنقسم ، فكذلك أخذت سيطرة البورجوازية المصرية السياسية والاقتصادية تتراجع وتنحسر تحت ضغط نضال الطبقات الجماهيرية ، فأصيب جناحها الزراعى بأول ضربة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ، ثم سقط جناحها الرأسمالى تحت قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، وأخذت جماهير العمال والفلاحين تبرز على المسرح السياسى لتحتل مكانها المتكافئ مع حجبتها ووزنها فى تحالف قوى الشعب العاملة .

ويتمثل التناقض الأساسى بين البورجوازية المصرية والطبقة الفلاحية قبل ثورة ٢٣ يوليو فى سوء توزيع الملكية . وفى الوقت الذى كانت فيه ملكيات الطبقة الفلاحية تتفتت وتتضاءل باستمرار بحكم الارث وزيادة السكان وانعدام المدخرات ، حتى لم تكد تخرج بأصحابها عن طبقة الفعلة والعمال الزراعيين ، وفى الوقت الذى كانت الأقسام السفلى من البورجوازية الزراعية الصغيرة تسقط الى صفوف الفلاحين تحت العوامل السالفة الذكر ، كانت الملكيات الكبيرة تتركز فى أيدي كبار الملاك بحكم وفرة المدخرات التى كانت تعوض عامل الارث ، وبحكم ضخامة الاستثمارات . وفى عام ١٨٩٤ ، كانت نسبة هؤلاء الملاك الصغار لمجموع الملاك ٧٧.٦٪ ومعدل نصيب الفرد منهم ١.٨ فداناً فزادت النسبة فى عام ١٩١٤ الى ٩.٧ فداناً ونقص معدل نصيب الفرد الى ١.٠ فدان . وفى عام ١٩٥٢ زادت النسبة الى ٩.٤٣٪ بينما نقص معدل نصيب الفرد الى ٠.٨٪ من الفدان .

أما بالنسبة للبورجوازية الكبيرة ، فإن الأمر كان على العكس ، أى أن عددهم كان يقل بينما كان نصيب الفرد منهم من الأرض يزداد . وفى عام

١٨٩٤ كانت نسبة من يملكون أكثر من ٥٠ فداناً لمجموع الملاك تناخ ١٧٪ وتبلغ مساحة ما يملكونه ٤٢٥٪ ومعدل نصيب الفرد منهم ١٧٨ فداناً ، فنقصت نسبة عدد الملاك الى ٤٪ وبلغت نسبة مساحة ملكياتهم ٣٤٢٪ وأصبح معدل نصيب الفرد منهم ١٨٥ فداناً ، على الرغم من عوامل الارث وغيرها (٢٣) .

فاذا أضفنا الى عامل سوء توزيع الملكية عاملين آخرين هما : الارتفاع المضطرد فى سعر الأرض ، والزيادة المستمرة فى ايجار الفدان ، بآثارهما القاتلة على حياة الفلاح ، واذا أضفنا الى ملايين الفلاحين من المراتب السفلى وعائلاتهم ، ملايين العمال الزراعيين الذين يعيشون دون مستوى الكفاف وعائلاتهم ، لاتضح لنا كيف كانت حركة الاستقطاب التاريخية تسرع خطاها فى المجتمع الزراعى المصرى قبل الثورة .

فى ذلك الحين كان الدور النضالى للطبقة الفلاحية محدودا بحكم تشتت أفرادها وتخلفهم الفكرى الشديد ، وبحكم معتقداتهم الاستسلامية ، الأمر الذى لم يكن يسمح بوجود مؤسسات نضالية لهم توحد صفوفهم وتوجه حركتهم فى مسارها الصحيح ، فاقصر الأمر على بعض الفورات أو الهبات الوقتية ضد القوى الامبريالية والاستغلالية ، كما حدث على طول عهد الاحتلال وفى بهوت وكفور نجم ضد كبار الملاك عام ١٩٥١ .

على أن الأمر كان على العكس من ذلك تماما بالنسبة للطبقة البروليتارية ، فقد استطاعت هذه الطبقة من خلال مؤسساتها النضالية أن تنتزع كثيرا من الحقوق فى مجال اصابات العمل ، وفى مجالات سوء استخدام الأحداث والنساء فى الصناعة ، والتعويض عن أمراض المهنة ، والتأمين عن حوادث العمل ، والاعتراف بالنقابات ، وتحديد ساعات

المعمل (٢٤) . وان كانت هذه الحقوق بطبيعتها قاصرة عن تحرير الطبقة العاملة وفك قيودها .

وكان المناقض بين البروليناريا والبورجوازية المصرية قد أخذ في الظهور مع ازدياد نصيب رأس المال الوطنى فى المشروعات الحديدية ، وهو الذى سم - كما ذكرنا - بعد فرض التعريفات الجمركية الحامية وإبرام معاهدة ١٩٣٦ ، واتفاقية إلغاء الاميازات الاجنبية . وفى ذلك الحين كانت أجور العمال يخضع لقانون العرض والطلب ، وتدهور مع نزوح سكان الريف الى المدن مرارا من الخراب والاملاق ، بينما كان التراكم الرأسمالى الناتج عن القيمة الفائضة يتضخم بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية . فقد كانت غالبية الصناعات ، التى حققت أرباحا ضخمة ، من الشركات المساهمة التى نص قانونها على تكوين احتياطات بجميع أنواعها . وعند انتهاء الحرب كانت قد تراكت رؤوس أموال ضخمة فى أيدي هذه الطبقة . وقد ظهرت القوة الاقتصادية للبورجوازية المصرية عند طرح فرض القطن والقرض الوطنى للاكتتاب أثناء الحرب ، فقد غطيت المبالغ المطلوبة فى أيام قلائل .

فى ذلك الحين كان الحجم العدى للبروليتاريا ينزاد من ٦٠٩١٠٥ عام ١٩٢٧ الى ٩٠٨٠٢٩ عام ١٩٤٧ ، فى قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات . وفى الوقت نفسه كان التركيز الصناعى يتزايد . فقد كان الجزء الأكبر من الانتاج الصناعى بعد الحرب العالمية الأولى مبعثرا فى مصانع أو ورش صغيرة ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ، وطبقا لاحصاء ١٩٤٥ ، كان نصف عمال الصناعة يتمركزون فى مصانع تستخدم كل منها ١٠٠ عامل فأكثر ، بينما كان ٣٢٪ من المجموع الكلى يتمركزون فى مصانع تستخدم كل منها ٥٠٠ عامل فأكثر (وهى نفس النسبة فى انجلترا فى ذلك الوقت)

وعندما ٤٥ مصنعا (٢٥) . ولم يقتصر التركيز على المصانع فقط بل امتد الى مناطق عماليه بأسرها ، كما فى شبرا الخيمة .

وقد ترتب على ذلك أن أخذ عدد النقابات يرتفع من ٣٨ نقابة عند تكوين مكتب العمل سنة ١٩٣٢ . الى ٢١٠ نقابة سنة ١٩٤٤ ، بعد صدور قانون الاعتراف بالنقابات عام ١٩٤٢ . ثم قفز هذا العدد مرة أخرى الى ٤٨٨ نقابة سنة ١٩٤٦ ، ووصل فى عام ١٩٥٢ الى ٥٦٨ نقابة (٢٦) .

وعلى هذا النحو كان التضاد والصدام بين مصالح الطبقة البروليتارية والبورجوازية المصرية ، يدفع حركة البروليتاريا الى التكتل والوحد ، بينما كان النضال الطبقي بين فطبي الصراع يحرك الأحداث نحو ثورة ٢٣ يوليو .

فى ذلك الحين كان هناك تناقض آخر ينشأ بين أجنحة البورجوازية المصرية المخلفة ، وخصوصا بين جناحيها الزراعى والصناعى . وكان هذا التناقض قد أخذ فى الظهور مع نمو الجناح الصناعى من البورجوازية المصرية فى العشرينيات بعد انشاء بنك مصر ، وفى الثلاثينيات فى أعقاب فرض التعريف الجمركية الجديدة . وفى الأربعينيات على وجه الخصوص ، كان الواقع الاقتصادى للبلاد قد أخذ يدفع بشدة نحو التصنيع كحل لعديد من المشكلات التى كانت تعانيها البلاد . فمن ناحية فان عدد السكان كان قد أخذ ينمو بمعدل يزيد كثيرا عن معدل الزيادة فى الربع الأول من هذا القرن ، وفى ذلك الحين كان معدل الزيادة الطبيعية ١.١٪ فى السنة ، فإذا به يزيد فى أوائل الخمسينيات الى ٢.٥٪ (٢٧) . وبلغه أخرى ، فان عدد سكان مصر قد تضاعف خلال خمسين عاما ، فقد كان عددهم فى سنة ١٨٩٧ يبلغ ٩١٧٥٠٠٠ فارفع فى سنة ١٩٤٧ الى ١٩٠٢٢٠٠٠ (٢٨) .

وفى الوقت الذى كان عدد السكان يتزايد بهذا المعدل المرتفع ، كان معدل الزيادة فى مساحة الأرض الزراعية يسير بمعدل أبطأ بكثير . فقد كانت مساحة الأراضى الزراعية فى عام ١٨٩٧ تبلغ ٨٨٧٨٨٧ر٥٠ فداناً ، فزادت فى عام ١٩٤٧ الى ٣٨٩٦١٣ر٥٧ فداناً (٢٩) . أى أن نسبة الزيادة بلغت ١٢٪ فقط مقابل ١٠٠٪ لزيادة السكان فى نفس الفترة .

ونتيجة لقانون العرض والطلب ، وبسبب التهاوت على اقتناء الأرض ، فقد ارتفع سعر الأرض والايجار لحد كبير . فقد بلغ سعر الفدان ٨٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٠/١٩٥١ ، بينما تبلغ قيمته الحقيقية حوالى ٢٠٠ فدان (٣٠) ، كما ارتفع الايجار من متوسط خمسة جنيهات عام ١٨٩٦ (٣١) الى سعر يتراوح بين ٢٥ و ٥٠ جنيهاً قبل الثورة (٣٢) . وفى الوقت نفسه لم ترتفع غلة الفدان بنفس النسبة ، بل وعلى العكس من ذلك فقد تناقصت . ففى عام ١٩٣٩ كان متوسط غلة الفدان المزروع قمحا تبلغ ٦١٥ أردبا ، فنقصت فى عام ١٩٥١ الى ٣٢ر٥ أردبا ، وكانت غلة الفدان المزروع ذرة تبلغ ٧٠٣ أردبا ، فنقصت الى ١٣ر٦ أردبا ، وكانت غلة الفدان المزروع شعيراً تبلغ ٧٥٥ أردبا ، فنقصت الى ٩٥ر٦ ، كما نقصت غلة الفدان المزروع قطناً من ٤٤ر٥ عام ١٩٤٠ الى ٠٨ر٤ عام ١٩٥١ ، وينطبق ذلك بالنسبة لعدد من المحاصيل الأخرى (٣٣) .

ومن ناحية أخرى فإن معدل الزيادة فى القوى المنتجة فى الزراعة كان يزداد سنوياً عن معدل الزيادة فى الطاقة الانتاجية ، أى فى مساحة الأراضى الزراعية ومساحة المحاصيل الزراعية ، فبينما كان معدل الزيادة السنوية فى كل من المساحتين المزروعة والمحصولية فى خلال نصف القرن الماضى تقدر بنحو ٣٪ و ٥٪ على التوالى ، وصلت هذه الزيادة فى عدد المشتغلين بالزراعة الى ٢ فى المائة - أى الى نحو ستة أمثالها فى المساحة المزروعة ، وأربعة أمثالها فى المساحة المحصولية . وقد أثار ذلك مشكلة خطيرة ، هى

مشكلة الفائض المتزايد فى الأيدى العاملة فى الزراعة (٣٤) . كما أثار مشكلة أخطر ، هى : نواقص الدخول وانخفاض مستوى المعيشة الشديد فى القطاع الزراعى ، فى الوقت الذى كان هذا الفائض فى حد ذاته دليلا على عجز ميادين العمل الأخرى - وخصوصا الميدان الصناعى - عن استيعابه .

فى ذلك الحين دن سوء توزيع الملكية الزراعيه قد أخذ يشكل عبء رئيسيه اخرى فى طريق تقدم البلاد الاقتصادى . فمن ناحية ، فقد حجب كبار الملاك مدرا سطيح من الفائض الاقتصادى ، المستخدم فى توسيع العرب والتفايش ، عن ان يطلق فى طريق التمويل الصناعى ، حتى اصبحوا ، ولم يكونوا ينجاوزون الاثنى عشر ألفا ، يملكون ثلث ما يملكه سكان الفطر . ومن ناحية اخرى فان الغالبية الكبرى من هؤلاء الملاك لم يكونوا يزرعون أراضيهم فى اطار المشروع الكبير واستخدام أساليب الزراعة الكبيرة ، وانما كانوا يؤجرون اطيانهم جملة أو قطعا صغيرة لصغار الفلاحين الذين يستخدمون الوسائل البدائية فى الزراعة (٣٥) ، فاصبحوا بذلك يجمعون بين عيوب الطبقة المتميزة دون فضائلها ، ولم تعد هذه الطبقة تستطيع أن تبرر بقاءها .

يضاف الى ذلك أن التكاليف على شراء الأرض من جانب كبار الملاك ، وهو ما أدى - كما ذكرنا - الى ارتفاع ثمن الأرض والايجار ، قد أدى بالتالى الى ارتفاع أثمان المحصولات الزراعية التى تستخدم فى الصناعة ، وبالتالى أدى الى ارتفاع أثمان السلع الوطنية المصنوعة ، وعجزها عن مزاحمة مثيلاتها الأجنبية المستوردة ، بينما أدى استغلال كبار الملاك وضعهم الطبقي ونفوذهم فى استخلاص فائض اقتصادى من جماهير الفلاحين والمستأجرين والعمال الزراعيين ، الى املاق هذه الطبقة التى كانت تمثل الغالبية الكبرى من الشعب ، وعجزها عن امتصاص نتاج الصناعة الوطنية .

وعلى هذا النحو . ففى خلال الأربعينيات من هذا القرن ، كانت الحاجة قد أصبحت ماسة للخلص من هذا الاقتصاد الزراعى الراكد ، واستبدال نظام اقتصادى منقسم آخر به يقوم على محورين : الانساج الصناعى ، والاصلاح الزراعى . وسوف يدور الصراع بين هذين النظامين حتى تقوم ثورة ٣٢ يوليو ، فينصر النظام الجديد .

ففى ذلك الحين كانت البورجوازية الزراعية بسط سيطرتها على الحكم وتوجه التشريع المالى والاجتماعى ناحية الاقتصاد الزراعى (وذلك على الرغم من الحقيقة التاريخية البامة ، وهى ان هذه البورجوازية لم تكن تكفى بتركيز استثماراتها فى ميدان الزراعة وحده ، وانما كانت نمدتها الى مبادى الاسنمار الأخرى : التجارة والصناعة والمال) . وكانت جملة أسباب قد دعت الى هذه السيطرة وهذا التوجيه . فمن ناحية ، فحتى صدور التعريفة الجديدة الحامية للصناعة فى عام ١٩٣٠ ، فان النشاط الصناعى فى مصر لم يكن قد أولد بعد بورجوازية صناعية فادرة على منافسة البورجوازية الزراعية السلطان أو النفوذ . ومن ناحية أخرى ، فان كبار الملاك كانوا يستحوذون فعلا على أكبر المراكز نفوذا فى البرلمان وهى جميع الأحزاب . فضلا عن ان دسنور ١٩٢٣ كان قد أعطى الملك ، وهو أكبر مالك فى مصر ، كثيرا من الصلاحيات التشريعية والتنفيذية ، فى الوقت الذى هيا الفرصة لكبار الملاك ليصبح لهم النفوذ داخل مجلس الشيوخ .

وقد كانت وجهة نظر البورجوازيين الزراعيين فى اعماد مصر على اقتصاد زراعى بحت أو اقتصاد تغلب عليه الصبغة الزراعية ، هو ان عدم توفر الوقود ، وندرة المعادن الأساسية التى تعتبر مقوما رئيسيا للصناعة ، يقلل من فرصة مصر فى مستقبل صناعى تحتل فيه الصناعة مركزا هاما يماثل مركز الزراعة (٣٦) . وكان هذا الفريق يندى خوفه مما سوف يحمله

المجتمع الصناعى فى جوفه من خطر الصدام الطبقي . فقد كان يسوق الحجة على ان الشعوب التى تعيش على الزراعة وحدها . تتمتع بكبير من أسباب الهدوء والسكينة ، فهى فى أمن من المنازعات التى تنشأ فى المجتمعات الصناعية (٣٧) .

وكان بعض الاقتصاديين الليبراليين ، مثل الدكتور جمال الدين سعيد ، يهاجم الصناعيين هجوما شديدا . فقد كان يرى ان « كل صناعة ، لا يمكنها أن تواجه نيار المافسة الخارجية بعد مضى ٢٠ عاما على حركة التصنيع بدون الحماية الجمركية - يجب أن تذهب الى عالم الاشباح والى غير رجعة (٣٨) . وأن الصناعة فى مصر لم ننم فى تلك الفترة » عن طريق رفع الكفاية الانتاجية ، واحداث الوفور فى تكاليفها ، ولكن عن طريق الحواجز الجمركية التى كانت تزداد من يوم لآخر ، ولو قدر لهذه التعريفه الخاصة أن تزول بين يوم وليلة ، لتداعت الصناعة المصرية وأعلنت افلاسها ، ولما نجا من هذا الحراب المحقق سوى قلة من المصانع تعد على الأصابع » . ومن أجل ذلك كان يهاجم الصناعيين الذين كان يلفبهم « بالرأسماليين المحتكرين » ، و « أصحاب الصناعات الانتهازيين » ، و « تلك الفئة المغرضه من رجال اتحاد الصناعات التى كانت لسان حال هذه الفئة من أمثال الدكتور ليفى وأحمد عبود وصبحى وحيدة ، الذين كانوا ينادون برفع التعريفه الجمركية التى فرضت سنة ١٩٣٠ ، على حساب المستهلك ، بحجة أنها لا تكفى لحماية الصناعة فى مصر » (٣٩) .

على ان فريق البورجوازيين الصناعيين كان لهم رأى آخر . فقد كانوا يرون أن مصر لن تنجح فى زيادة ثروتها العامة ، ولا فى تحسين معيشة أهلها تحسينا بينا ، اذا حصرت مجهوداتها فى الزراعة وحدها ، وأغفلت شئون الصناعة ، وقصرت فى العمل على انمايتها وتقدمها . وانه من الخطأ الاعتماد

على تحسين الزراعة وحدها أو زيادة مساحة الأراضي المزروعة فحسب ، بل يجب التفكير في ترقية الصناعة والعمل على اعتبارها موردا للنروة الأهلية لا يقل شأننا عن الزراعة . وكان هذا الفريق يرى أن أهمية الصناعة لا تنحصر فقط في مواجهتها مشكلة زيادة السكان ، بل ان أهميتها تنعدي ذلك الى « نوع الحياة التي نريدها لنا ولأبنائنا من بعدنا : هل هي هذه الحياة العصرية التي لا تنى تسير من اكتشاف الى اكتشاف ، وترفع من شأن البشر ، وتفتح أمامهم آفاقا لا آخر لها ، أم هي هذه الحياة القديمة بجوها الراكد وآفاقها الضيقة وعلاقتها البدائية ، وهي هذه الحياة الزراعية التي لم تعد تستطيع أن تشغل الا مركز التابع من المنبوع بالقياس الى الحياة الأولى ؟ »

وكان الدكتور صبحي وحيدة ، فيلسوف هذا الفريق ، يندد «بالفروق بين الضرائب المفروضة على الصناعة والتجارة ، والضرائب المفروضة على الزراعة » ، ويرى فيها مظهرا من مظاهر توجيه التشريع المالى والاجتماعى ناحية الاقتصاد الزراعى من جانب فريق أصحاب الأراضي المسيطرة على الحكم .

وقد راح يسد الطريق على ما قد يساق - فى تبرير الاعتراض على حماية الصناعة برفع التعريفة الجمركية - من أن جزءا منها ما يزال فى يد الأجانب ، بقوله : « ان مصانعنا وان ملكها أجانب ، فهي ثروة مصرية ، وملكيبتها لا بد آيلة للتمصير الى حد بعيد ! » . وقد كشف بهذا القول عما كانت تبينه البورجوازية الصناعية فى ذلك الحين من نية الانقضاظ على شريكها الرأسمالية الأجنبية حينما تسنح الظروف !

ثم أخذ يرد ، فى ذكاء ، على ما كان يثيره الاقتصاديون الليبراليون من اعتراض على حماية الصناعة بواسطة رفع الرسوم الجمركية ، دفاعا عن

المستهلك ، بقوله : « نحن (الدولة) نحمل القطن ومحصولات زراعية أخرى . وليس فى العالم دولة لا تحمى شيئا مما تزرع أو تصنع . ليس هذا بمضير الدولة ، وهو ليس أيضا ، فى ظروفنا الحاضرة ، بمضير المستهلكين . فليس الأمر لدينا الآن ، كما هو لدى غيرنا ، أمر الحصول على سلعة معينة بسعر يزيد أو يقل - بل أمر استطاعة الحصول ، أو عدم استطاعة الحصول ، على هذه السلعة إطلاقا . نقصد أمر التفصيل بين أن تقوم لدينا مصانع تعطى عمالنا لا يعمل أو يعمل بما لا يسمنه من جوع ، فيستطيع أن يحصل على بعض حاجته ، أو لا تقوم هذه المصانع البتة ، ويبقى هؤلاء الملايين الذين لا يعملون أو يعملون بما لا يسد رمقهم حيث هم » (٤٠) .

وهكذا يرسخ هذا البورجوازي القح من قمة رأسه الى أخمص قدميه المبادئ والقواعد التى انتهجتها ثورة ٢٣ يوليو فى مرحلتها الوطنية الديمقراطية فيما بعد .

فى ذلك الحين كانت الدلائل تشير الى الصراع المكنوم بين فريق البورجوازية الصناعية والتجارية وفريق البورجوازية الزراعية حول مسألة الضرائب على وجه الخصوص . ففى خطاب كامل صدقى باشا ، رئيس ديوان المحاسبة ، فى المؤتمر الوفدى الكبير فى نوفمبر ١٩٤٣ ، أشار الى انه عند فرض الضريبة على أصحاب الثروة المنقولة أثرت مسألة الريع العقارى ، وقد طالب بفرض ضريبة عليه بعض الأوساط وفى مقدمتها أصحاب المتاجر والمصانع ورجال الأعمال . وأضاف ان حركة هذا الاعتراض قد اشتدت فى العهد الأخير على أثر تفكير الحكومة فى زيادة سعر الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية ! (٤١) .

ومن الطريف أن مذكرة لجنة الضرائب التى اضطلعت بوضع مشروع

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض الضريبة على الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية ، وكذلك المناقشات البرلمانية الخاصة به ، قد أوصت بوجود التزام الاعتدال فى تحديد سعر هذه الضريبة ، رغبة فى طمأنينة أصحاب رؤوس الأموال حتى يقبلوا على استثمار رؤوس أموالهم المنقولة . ومن أجل ذلك تحدد سعر هذه الضريبة بـ ١٠٪ ، على أنه - كتدبير مؤقت - لا نحصل الضريبة فى سننى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ الا على أساس ٧٪ ثم على أساس ٨٪ فى سنة ١٩٤٠ ، ثم ٩٪ سنة ١٩٤١ ، و ١٠٪ ابتداء من سنة ١٩٤٢ . ولكن هذا التدبير المؤقت لم يلبث أن ألغى بحيث أصبح سعر الضريبة ١٠٪ ابتداء من سنة ١٩٤٠ بدلا من سنة ١٩٤٢ ، ثم ارتفع هذا السعر عدة مرات حتى وصل الى ١٧٪ ابتداء من أول يناير ١٩٥٢ . هذا فى الوقت الذى كانت ضريبة الأطنان تبلغ ١٤٪ (٤٢) .

على أن أقوى ما عبرت به البورجوازية الزراعية المسيطرة على الحكم عن موقفها ، هو ما ظهر من عزوفها عن بناء الصناعة المصرية ، وضالته الدور الذى لعبته فى هذا البناء . فمن المحقق أن الحركة الصناعية المصرية انما نجحت - كما يقول الدكتور حافظ عفيفى باشا - « باقدام القليلين من المصريين ممن أوتوا حظا من الشجاعة ومن الأجانب المقيمين فى مصر ، وبفعل الحوادث التى لم يخلقها أحد ، ولم تكن فى بدايتها من عمل الحكومات المصرية أو نتيجة سياسة مرسومة مقرررة لتشجيع الصناعة » (٤٣) . ويتضح ذلك بصفة خاصة من صورة الانفاق الحكومى العام ، فقد كان معظمه يتركز فى المجالات التقليدية التى تعنى بها الحكومة ، كالحفاظ على نظم الري وتوسيعها ، وكثأمين الخدمات الصحية والتعليمية ، والاستثمار فى السكك الحديدية ، وتأمين الطاقة الكهربائية . وكان اسهام الدولة فى الانتاج القومى لا يزيد على ١٦٪ فقط من مجمل الانتاج المحلى . - بينما كانت المشروعات

المصرية الخاصة ننج ، في عام ١٩٥٠ ، نحو ٨٥٪ من مجموع الانتاج
العمومي (٢٤) .

وهذا العروف عن المدخل الفعال في بناء الصناعة المصرية . كان
يصاحبه ميل للاحتراف على الفائزين بها ، والندخل للحد من ضغطهم على
الطبقة العاملة . وهذه النزعة كانت نزعة الصناعيين ايما ازعاج خوفا من
أن سجة الى التأميم . وقد حذر منها الدكتور صبحي وحيد فقال :

« ان دوائرنا المسئولة » . « أو بعضها على الاقل » ، ما زال ينظر الى
الصناعة كشيء لا صلة لها به . ويريد أن يربط علينا للدولة حفرنا اراء
ما يقدمه اليها من معونة . وهي نزع سيرة منذ حين هي الاسراع بدافع
تيار التأميم في الغرب . وانكار الصلة المباشرة بين النشاط الاقتصادي
ومصير الدولة وهم غريب . . فما نظن دوائرنا المسئولة ننكر أنها قد
أفادت من حصيلة الضرائب على الصناعة والتجارة في تمويل مشاريعنا
الاقتصادية والاجتماعية العامة الجديدة الى حد بعيد . ولا نظن ان هذه
الدوائر لا يهمها خفيفه أن تندثر الصناعات ، فنرند الى الاقتصاد الزراعي
المحض ، ويقل دخل الدولة ، ويعود أهلها الى ما كان عليه أسلافهم تحت
المماليك ! الى جانب ما يصيب المجتمع بأسره من جراء ذلك » !

وفي موضع آخر من كتابه ، عاود الدكتور صبحي وحيدة محاربة هذا
الاتجاه بقوله :

« الدولة لدينا تتدخل الآن في نشاط الأفراد جميعا أكثر مما يجب .
وهي ليست حقيقة في حاجة الى الائتعام ببعض دون انخراب ، والمسا لنفسها
في هذا التدخل ، خصوصا في ميدان الانتاج . فهذا الميدان كثير الحساسية ،

- ٦٠ -

دقيق التركيب ، ثم انه جديد عليها ، وهى فقيرة فى الفنينين • وليس من
مصلحة البلاد أن تنقل الى هذا الميدان أيضا - وهو بعد أكبر آمالها فى
مستقبل خير من هذا الماضى - ما تشكو هى من الاضطراب ووجوه النقص
التي يعلمها الجميع •

« لتقنع الدولة اذن بالتعويض دون التدخل » ! (٤٥) •

حواشي الفصل الثاني :

- (١) أحمد صادق موسى . تاريخ الدين المصرى العام المالى والسياسى (القاهرة ١٩٤٤) .
- (٢) تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر (قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى) .
- (٣) انظر Baer, G., A History of Landownership in Modern Egypt.
- (٤) دكتور حسين على الرافعى : الصناعة فى مصر (مطبعة مصر ١٩٣٥) .
- (٥) أحمد قيسم جودة : المكرمات ، خطب وبيانات حصرة صاحب المالى مكرم عبيد باشا من فجر النهضة الى اليوم .
- (٦) Baer. op. cit p. 123
- (٧) الاصلاح الزراعى : قانون الاصلاح الزراعى من سبتمبر ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٥٤ ج ١ .
- (٨) أنظر دكتور عبد العظيم رمضان : « نصف قرن من كفاح البورجوازية لانشاء بنك مصر » (الكاتب عدد ابريل ١٩٧١) .
- (٩) أحمد صادق موسى : تاريخ الدين المصرى العام المالى والسياسى .
- (١٠) لمزيد من التفاصيل أنظر المرجع السابق .
- (١١) كتاب استقالة ثروت باشا فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ (الرافعى : فى أعقاب الثورة ج ١) .
- (١٢) Lloyd, Lord G., Egypt Since Cromer Vol. II
- (١٣) أنظر قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ٠٠٠ الخ .
- (١٤) مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به .
- (١٥) الوقائع المصرية فى ٣ سبتمبر ١٩٤٢ .
- (١٦) نفس المصدر فى ٤ أغسطس ١٩٤٧ .
- (١٧) شركات بنك مصر ص ١٦ ، ٢٦ ، ٣٠ .
- (١٨) ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية ص ٦٨ .
- (١٩) دكتور جمال الدين سبيد : الطريق الى الاشتراكية .

- ٦٢ -

- (٢٠) - كور حسي على الرفاعي : المرجع المذكور .
- (٢١) قانون رقم ٨٠ . ١٩٥٠ . الج .
- (٢٢) حسن محمد ربيع : مصر بين عهدين ص ٨١ محاصرة للأساذ عبد الله أناطة :
« نسب الأموال الأحسية في اقتصادنا القومي » ، نقلها دكتور راشد الراوي « حقيقته
الانقلاب الأخير في مصر » .
- (٢٣) نشره اداره المينة - التمهيرة ابريل ١٩٦٢ .
Statistical Handbook 1952 - 1967 (Cairo - June 68).
- (٢٤) لمريد من الفاصي أطر . محمد فهم . الموسوعة العمالة الحديثة .
- (٢٥) اللغة المركزية : صاء . مجموعة البيانات الاحصائية الأساسية ، اعلم مصر ،
النشر : الانصاية للسك ١٩٤٨ .
- (٢٦) نسيم الدانات : معاداة العمالية في جمهورية مصر .
- (٢٧) - جمهورية مصر : المجلس الدائم لسمة الاساح العمى .
- (٢٨) الجهار المركزي المينة العامة والاحصاء . زياده السكان في الجمهورية العرة
المحدة وحدياتها للتنمية
- (٢٩) اللغة المركزية للاحصاء : المرجع المذكور .
- (٣٠) ابو عبد الملك . مصر ، مجمع جديد يسيه العسكريون (دار الطليعة بيروت
١٩٦٥) .
- (٣١) ساري حسب انه . مجموعة فوائين الضرائب .
- (٣٢) اداء . الشؤون السامة للقوات المسلحة . جمهورية مصر في عامها الاول .
- (٣٣) حسن . محمد ربيع : مصر بين عهدين .
- (٣٤) المجلس الدائم لنسية الاناج القومي .
- (٣٥) Bear, Egyptian Attitudes towards Land Reform 1922 - 1955.
- (٣٦) مجموعة اعمال المؤتمر الاقتصادي الاول (١٨ - ٢١ ابريل ١٩٤٦) تقرير لجنة
السياسة الصناعية .
- (٣٧) دكتور حافظ عفيفي ناشا : على هامش السياسة .
- (٣٨) دكتور - مال الدين سعيد : اقتصاديات مصر ص ٣٢٠ (١٩٥٠) نقلا عن كتابه
« الطريق الى الاشتراكية » .
- (٣٩) دكتور جمال الدين سعيد : « حول تقرير اتحاد الصناعات ، اما آن لنا أن نقلع
عن هذه المغالطات » . مقال ببيتروان الأساس ٣ يونيو ١٩٥١ ، نقلا عن المرجع المذكور .

- ٦٣ -

- (٤٠) دكتور صبحي وحيدة : في المسألة المصرية .
- (٤١) مستقبل مصر كما رسمه الزعيم مصطفى النحاس وأفظاب الوفد المصري . عدد خاص
من جريدة الحوادث .
- (٤٢) دكتور حسين خلاف : تطور الإيرادات العامة في مصر الحديثة (معهد الدراسات
العربية ١٩٦٦) .
- (٤٣) دكتور حافظ عفيفي : المرجع المذكور .
- (٤٤) تاريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادي في مصر (دار الكتاب العربي ١٩٧٠)
ترجمة خيرى حماد .
- (٤٥) دكتور صبحي وحيدة . المرجع المذكور .

الفصل الثالث
دعوة الاصلاح الزراعى
قبل ثورة ٢٣ يوليو

الفصل الثالث

دعوة الاصلاح الزراعى
قبل ثورة ٢٣ يوليو

رأينا فى الفصل السابق كيف أن الحاجة كانت قد أصبحت ماسة
فى مصر فى خلال الأربعينيات للنخلص من الاقتصاد الزراعى الراكد الذى
كان يسود البلاد حينذاك ، واقامة نظام اقتصادى آخر يقوم على أساسين :
الاصلاح الزراعى ، والانتاج الصناعى . وكيف ان التصارع بين النظامين
ظل يدور الى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو فانتصرت للنظام الجديد .

كما رأينا كيف ان الجناح الزراعى من البورجوازية المصرية الكبيرة الذى
كان يسيطر على الحكم ، كان قد أصبح قيذا على حركة التقدم الاقتصادى
يعلاقاته الاقتصادية ، وبسياسته التى ترمى الى تغليب الاقتصاد الزراعى
على الاقتصاد الصناعى ، لمختلف الحجج التى أبدوها . وأشرنا الى ضئالة
الدور الذى لعبه فى بناء الصناعة المصرية ، التى نشأت أساسا « باقدام
القليلين من المصريين ممن أوتوا حظا من الشجاعة ، ومن الأجانب المقيمين فى
مصر ، وبفعل الحوادث التى لم يخلقها أحد » ا

وفى ذلك الحين ، كانت الطريقة التى يدير بها كبار الملاك أراضيهم
الشاسعة قد سمحت بظهور طبقة طفيلية جديدة من الوسطاء تعيش على
حساب كل من كبار الملاك وصغار المستأجرين . فقد كانت الملكيات الواسعة
تدار بطريقتين : الطريق الاول ، زراعتها على الذمة ، والثانى ، تأجيرها
لوسطاء . وكانت الزراعة على الذمة لا يلجأ اليها كبار الملاك الا فى حالة

عدم وجود مسأجرين يمكن الاعتماد عليهم ، أو فى حالة ارتفاع أسعار المحصولات نظروف طرئه رجع كفه الربح فى جانب الزراعة على الذمة ، أو فى حالة رغبة الملاك فى زراعة جزء من أراضيهم على الذمة وتأجير الجزء الآخر كوسيلة لرفع القيمة الإيجارية فى الجزء المؤجر(١) .

أما الطريق الثانى ، وهو التأجير ، فكان يتم لوسطاء يقومون بدورهم بتأجير الأرض-قطعا صغيرة لصغار الزراع . وكانت هذه الطريقة هى الغالبة فى أراضي كبار الملاك ، نظرا لأن هذه الأراضي كانت من السعة بحيث لم يكن على وسع مالكيها استغلال أراضيهم بأنفسهم ، كما لم يكن فى وسعهم أيضا تأجيرها قطعا لصغار الزراع لما يقتضيه تقاضى الإيجار منهم من عناء ومشقة . فضلا عن أن معظم هؤلاء الملاك كانوا ملاكا غائبين يعيشون بعيدين عن أراضيهم فى العواصم والمدن .

وقد كان لهذه الأسباب أن نشأت من خلال طبقة كبار الملاك ، تلك الطبقة الطفيلية الجديدة فى الريف التى تحدثنا عنها ، وهى طبقة الوسطاء التى كانت تعيش على امتصاص الفرق بين القيمة التى تستأجر بها وتلك التى تؤجر بها ، من غير أن تقدم أى مقابل انتاجى . وقد استحكمت بذلك كراهية طبقتى الملاك الكبار والزراع الصغار على السواء ، إذ كانت تستغل كلا منهما . ففى بعض الدوائر الكبيرة فى مديرية المنوفية قبل الثورة ، كان بعض الوسطاء يستأجرون مساحات شاسعة بسعر الفدان ثمانية جنيهات ، ويؤجرونها لصغار المستأجرين بعشرين جنيها(٢) . ولما كان ظهور هذه الطبقة يعتبر أثرا من آثار اتساع الملكيات الزراعية الكبيرة ، فقد كان وجودها فى حد ذاته دليلا على سوء توزيع الملكية ، وعلى أن طبقة كبار الملاك قد أصبحت عاجزة عن تبرير بقائها .

وعلى هذا النحو أصبحت طبقة كبار الملاك تجمع بين عيوب الطبقة المتميزة دون فضائلها . ففي الوقت الذي كانت معظم الأراضي التي تمتلكها تزرع في اطار المشروع الصغير على نحو ما مر بنا ، فقد كانت من الجانب الآخر تحتجز قدرا كبيرا من الفائض الاقتصادي، المنمثل في الربح العقاري ، عن أن ينطلق في طريق التمويل الصناعي ، بسبب توجيه الجزء الأكبر من إيراداتها الى توسيع ملكيتها ، حتى أصبحت - ولم تكن تمنل أكثر من ٤٠٪ من الملاك - تملك أكثر من ٣٤٪ من الأراضي .

وقد كان لهذا السبب أن أصبحت الدعوة لتحديد الملكية الزراعية تغزو أفكار الكثيرين من البورجوازيين الاصلاحيين منذ أوائل الأربعينيات ، باعتبارها الحل الأمثل ، ليس فقط لازمة التقدم الاقتصادي والعدل الاجتماعي، وانما لازمة البورجوازية الصناعية الكبيرة أيضا .

ففي فبراير ١٩٤٤ قدم محمد خطاب ، عضو الحزب السعدي ، والذي كان يتردد على « دار الأبحاث العلمية » ، في الوقت الذي كان يعد فيه مديراها شهدى عطية ومحمد الشافعى عبد المعبود الجبيلى كتابهما «أهدافنا الوطنية» - مشروعا لمجلس الشيوخ يقضى بوضع حد أعلى للملكية الزراعية لا يزيد على ٥٠ فدانا . وقد أقرته لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس ورفعت النصاب الى ١٠٠ فدان(٣) وفي عام ١٩٤٥ أصدر مريت غالى ، باسم « جماعة النهضة القومية » التي تألفت منه ومن محمد زكى عبد القادر والدكتور ابراهيم بيومى مدكور(٤) - كتابه المعروف : « الاصلاح الزراعى » ، وقد طالب فيه بوضع حد أعلى للملكية لا يزيد على ١٠٠ فدان(٥) . وفي نفس العام أصدر المهندس الماركسى صادق سعد كتابه « مشكلة الفلاح » . وفيه اقترح ٥٠ فدانا كحد أعلى للملكية الزراعية على أن تصدر الدولة ما يزيد على ذلك(٦) . وفى نفس العام أيضا ، ألقى الدكتور أحمد حسين ، الذى ولى وزارة الشئون

الاجتماعية فى وزارة الوفد عام ١٩٥٠ ، وآلف جمعية الفلاح - بحنا طلبة فيه بفرض الضرائب التصاعديه على الملكيات الكبيرة على نحو يجعل من شراء ما يريد على ١٠٠ فدان ملا عملا غير منمر (٧) . وكان من هذا الرأى أيضا مصطفى نصرت الوزير الوفدى المعروف . وفى عام ١٩٤٦ أثيرت مشكلة الملكيات الزراعية الكبيرة فى اكبر مؤتمر اقتصادى عقدته البورجوازية المصرية بعد الحرب « وقد قرر هذا المؤتمر « القيام بدراسات شاملة لتحديد حجم الوحدة الزراعية الانتاجية المنلى ، بحيث لا تكون ملكية معننه فى السعة ، ولا معننه فى الضيق » (٨) . وفى عام ١٩٤٨ قدمت وزارة الشئون الاجتماعية عندما كان يتولى وكالتها الدكتور أحمد حسين اقراحا للمجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين يقضى بفرض ضريبة تصاعديه على الأطيان توازى ، بعد حد معين ، كل دخل الأرض ، وذلك حتى ينجه كبار الملاك بجزء من أموالهم نحو تدعيم الصناعة والجارة وتمصيرها (٩) . وفى عام ١٩٤٩ ، وفى خلال المعركة الانتخابية ، أعلن ٧٢ مرشحا مستقلا تأييدهم لأفكار محمد خطاب ومريت غالى وجمعية الفلاح ، ولكنهم أيضا أيدوا أفكار اتحاد الصناعات المصرى مطالبين فى برنامج موحد بتحديد الملكية الزراعية وزيادة الضرائب على الأملاك الكبيرة « لحمل كبار الملاك العقارين على توظيف رموس أموالهم فى الصناعة » (١٠) . وفى عام ١٩٥٠ قدم النائب الاشتراكى ابراهيم شكرى الى مجلس النواب مشروعه الذى يقضى بنقل ملكية ما يزيد على ٥٠ فدان الى الدولة مقابل سندات تستهلك على ٢٥ سنة وتكون فائدها ٤٪ (١١) .

ومن ذلك يتضح ان الاتفاق كان تاما بين البورجوازيين الاصلاحيين والاشتراكيين والصناعيين بعد الحرب العالمية الثانية على ضرورة تحديد الملكية الزراعية . على ان الخلاف كان يدور حول نقاط ثلاث : النقطة الاولى :

درجة تقييد الملكية ، والنقطة الثانية : وسيلة التقييد ، أما النقطة الثالثة فهي معاملة الملكيات الزائدة على النصاب . ولفصيل ذلك ، وبأسسبة للنقطة الأولى ، فإن محمد خطاب وصادق سعد وإبراهيم شكرى كانوا ينفقون على أن يكون النصاب ٥٠ فدانا . على أن مريت غالى كن يرفض هذا النصاب على اعتبار أنه « لا يترك مجالا كافيا لنشاط الطبقة المتوسطة من أعيان الريف التى نعتقد أن أمامها دورا هاما في انعاشه وإعادة الحياة والحركة إليه . وقد رأى أن « ١٠٠ فدان هى الحد الأمثل للملكية الزراعية فى مصر » (١٢) . وكان يتفق معه فى هذا النصاب الدكتور أحمد حسين ولجنة اشنون الاجتماعية بمجلس الشيوخ التى قامت بدراسة مشروع خطاب .

أما بالنسبة للنقطة الثانية ، وهى وسيلة تقييد الملكية ، فقد كان الخلاف يدور بين ثلاثة اتجاهات : الاتجاه الأول ، ويرى أن يكون التقييد بواسطة فرض الضرائب التصاعدية . والاتجاه الثانى ، يرى وضع حد أعلى للملكية . والثالث يرى الجمع بين الوسيلتين . فبينما كان مريت غالى من أنصار الاتجاه الثالث ، كان محمد خطاب يعارض فرض الضرائب التصاعدية . معارضة تامة على اعتبار أن هذا المبدأ ليس من السهل أن يلقى ترحيبا من دافعى الضرائب ، الا اذا مارسته الحكومة بطريقة متدرجة تكاد تكون غير ملموسة ، وفى هذه الحالة لا يمكن الحصول على رأس المال المطلوب للصناعة بالسرعة المرغوبة (١٣) . على أن الجناح الاصلاحى فى الوفد ، ويمثله بصفة خاصة الدكتور أحمد حسين ومصطفى نصرت ، كان يحبذ الأخذ بهذا المبدأ كما رأينا .

أما النقطة الثالثة من الخلاف ، وهى التى تدور حول معاملة الملكيات الزائدة على النصاب ، فقد كان الاصلاحيون يرون ضرورة تعويض المستولى على أراضيهم مقابل سندات تستهلك على عسدد من السنين وبفائدة سنوية

- كما فعل ابراهيم شكرى ، بينما كان مشروعا محمد خطاب ومريت غالى يصوبان الى المستقبل ولا يمان الملكيات القائمة . أما الماركسيون فكانوا ينادون بمصادرة الملكيات الزائدة على النصاب ، كما فعل صادق سعد فى كتابه مشكلة الفلاح ، وشهدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجبيلى فى كتابهما « أهدافنا الوطنية » (١٤) .

فى ذلك الحين ، كانت مسألة الاصلاح الزراعى تتخذ شكل قضية عالمية على مسرح الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية . فقد تبنت الولايات المتحدة الدعوة الى الاصلاح الزراعى كجزء من سياستها الخارجية لأول مرة عام ١٩٥٠ ، عندما أيدت اقتراحا بولنديا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يطالب باقرار الاصلاح الزراعى كخطوة عامة لدول المنظمة الأعضاء (١٥) . وفى نوفمبر ١٩٥٠ حدد مستر جوردون جراى سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية تجاه الشرق الأوسط بقوله : « ان من الواضح ان المشكلة الاقتصادية العاجلة فى الشرق الأوسط هى مشكلة الزراعة . . ولا بد من تحسين وتوسيع وسائل الرى ، واصلاح الأراضى البور ، وتحديث التقنية الزراعية ، واتخاذ تدابير معقولة لاصلاح نظام ملكية الأرض ، ونظام الائتمان » (١٦) . وكانت الولايات المتحدة بذلك تعلن تحديها للدور القيادى للشيوعية فى استخدام الاصلاح الزراعى كسلاح فى الحرب السياسية (١٧) . ولم تلبث الأمم المتحدة ، بناء على اقتراح من الولايات المتحدة أن قامت بدراسة وتحليل أشكال البناء الزراعى غير المرضية ، وخاصة نظام ملكية الأرض فى البلاد المتخلفة ، واتخذت قرارا بتوصية البلاد المتخلفة الأعضاء بتنفيذ الاصلاح الزراعى ، ضاربة المثل بما حدث فى الهند ، واليابان ، وفورموزا ، وبورما ، والمكسيك ، ودول أوروبا الشرقية (١٨) .

على ان البورجوازية المصريه الحاكمة أعلنت رفضها الام لآى تقييد للملكية كوسيله من وسائل الاصلاح الزراعى ، وتبدى موفقها حين عرض محمد خطاب مشروعه على البرلمان ، فقد وجه بمعارضه شديدة فى مجلس الشيوخ ومن الحكومة ومن الاحزاب ومن مفتى الديار المصريه . وانتهى مجلس الشيوخ بعد مناقشه عاصفه « علت فيها الأصواب ، وانفلت الى هدير ، ثم تحول الهدير الى زئير » الى احالة المشروع الى لجنة لوأده . وقد قامت اللجنة بوأده فعلا حين قدمت تقريرها فى ٢٤ مارس ١٩٤٧ برفض المشروع (١٩) .

وعلى هذا النحو فعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو كانت مسرحية الاصلاح الزراعى تمثل على مسرح السياسة المصريه منذ ما يقرب من ثمانى سنوات ، وتحظى باهتمام كبير من الرأى العام المصرى والعالمى . ومن ثم كان من الطبيعى أن تكون هى المسأله الداخلية الأولى التى ظفرت باهتمام الثورة . وبالتالى كان من الطبيعى أن تصطدم الثورة لأول ما نصطدم بالبورجوازية الزراعية الكبيرة .

حواشي الفصل الرابع :

- (١) سبب مرعى : الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى ص ٨١ (كتب. قومية ٢٥٨) .
- (٢) مجموعة أعمال المؤتمر الاقتصادى الأول ص ١٠٧ (مطبعة مصر ١٩٤٧) .
- (٣) أنور عبد الملك : مصر ، مجتمع جديد ينهه العسكريون (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٤) ، الرافعى : فى أعقاب الثورة ج ٢ ص ٣٥٧ .
- (٤) محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق (دار الكاتب العربى ١٩٦٧) .
- (٥) مريت غالى : الاصلاح الزراعى (القاهرة : دار الفصول للنشر ١٩٤٥) .
- (٦) صادق سعد : مشكلة الفلاح (القاهرة : مطبوعات لجنة نشر الثقافة الحديثة ، دار القرن العشرين ١٩٤٥) .
- (٧) الأهرام فى ٢٤ ابريل ١٩٤٥ .
- (٨) أنظر مجموعة أعمال المؤتمر الاقتصادى الأول .
- (٩) راجع : مؤسسة الثقافة الشعبية : المحاضرات العامة التى أقيمت فى دار الجمعية. الجغرافية الملكية ١٩٤٨ (المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٤٩) .
- (١٠) أنور عبد الملك : المرجع المذكور .
- (١١) المصرى فى ١٤ أغسطس ١٩٥٢ .
- (١٢) مريت غالى : المرجع المذكور .
- (١٣) مجلس الشيوخ : مجموعة ملاحق دور الانعقاد العادى التاسع عشر ١٩٤٣ - ١٩٤٤ .
- (١٤) شهيدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجبيل : أهدافنا الوطنية ص ٥٦ .
- (١٥) دورين وأرينر : الاصلاح الزراعى والانماء فى الشرق الأوسط ، تعريب خيرى حماد. ص ١٤ . (اخترنا لك عدد ١٥٩) .
- (١٦) أنظر إبراهيم عامر : الأرض والفلاح ص ١٣٦ .
- (١٧) دورين وأرينر : المرجع المذكور .
- (١٨) إبراهيم عامر : المرجع المذكور .
- (١٩) محمد خطاب : المسحراتى (المكتبة السعيدية - الطبعة الأولى) .

الفصل الرابع ثورة ٢٣ يوليو والاصلاح الزراعى

الفصل الرابع

ثورة ٢٣ يوليو والاصلاح الزراعى

فكيف كانت معالجة ثورة ٢٣ يوليو لمشكلة الاصلاح الزراعى والطبقة البورجوازية الكبيرة ؟ وهل دارت هذه المعالجة فى اطار نظرى معين ؟

للإجابة على هذا السؤال بطريقة منهجية ومنصفة ، ينبغى أن نوضح بعض الحقائق التى تتعلق بخصائص ثورة ٢٣ يوليو . وأول هذه الحقائق ان الثورة لم تقم أساسا بفرض الاستيلاء على السلطة والاستمرار فى الحكم ومباشرة التغيير الثورى ، الأسباب كثيرة أهمها : ان المناخ السياسى الذى قامت فيه الثورة ، من ناحية وجود حزب سياسى قائم فعلا يحظى بالغالبية الساحقة ، وتركز الحركة الوطنية حول مطلبين رئيسيين هما الاستقلال والدستور ، وعدم تهيو الجماهير عقليا ونفسيا ونضاليا لحركة تضرب هذا الحزب السياسى - وهو حزب الوفد - وتحطم دستور ١٩٢٣ - لم يكن يسمح بالتفكير فى ذلك . اذ ان مثل هذه الحركة سوف تؤخذ لأول وهلة على أنها انقلاب عسكرى رجعى ، مهما بلغ من تقدميتها ، وسوف تقاوم من جماهير الشعب ، أو على الأقل سوف لا تحظى بأى تأييد .

وقد أكد الرئيس جمال عبد الناصر مرارا على حقيقة ان الثورة لم تكن تسعى للاستيلاء على الحكم والاحتفاظ به ، وردد ذلك فى كتابه « فلسفة الثورة » وفى بياناته وخطبه وتصريحاته التى ألقاها ، ثم أكد ذلك فى خطابه الذى ألقاه يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى فقال :

« يوم ٢٣ يوليو لم يكن فى خاطرننا بأى حال من الأحوال أن نستولى على الحكومه ، ولكن كنا نعبّر عن أمل الشعب فى انقضاء على الملكية الفاسدة والقضاء على حكم اعوان الاسعمار ٠٠ وكنا نعتقد أننا قد نستطيع أن ننفذ المبدأ السادس أو الهدف السادس من أهداف الثورة ، وهو حياة ديموقراطية نظمئن لها ويطمئن لها الشعب ٠٠ ولكن كدنا طلب واحد ، وهو أننا حين ننفذ الهدف السادس ٠٠ لم يكن لنا بأى حال من الأحوال أن نهمل الأهداف الخمسة الأخرى ، فطالبنا أن تتعهد الأحزاب ، وأن ينعهد الوفد بالذات بوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ » (١) .

على أن الظروف قد تغيرت بعد ذلك بما حول مسار الثورة لتبقى فى الحكم ، وتمارس التغيير الثورى .

ثانياً : لما كانت الثورة لم نستهدف أصلاً - كما ذكرنا - البقاء فى الحكم ، وكانت تنوى تسليم السطة الى الأحزاب البورجوازية القديمة ، فقد كان من الطبيعى ألا تكون وراءها أيديولوجية معينة ، تحدد خطوات مسيرتها وأسلوب عملها الثورى . لقد ظهرت بعد ذلك المبادئ الستة المشهورة ، ولكن لم تكن هناك قبل ذلك نظرية . وقد أكد الرئيس جمال عبد الناصر هذه الحقيقة أيضاً وأبرزها فى خطبه وتصريحاته . وفى حديثه للتليفزيون الأمريكى يوم ٢٦ أغسطس ١٩٦١ قال : « منذ تسع سنوات لم تكن هناك خطة ، ولكن كان هناك ستة مبادئ أساسية » (٢) . وفى خطابه فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى قال : « احنا ظروفنا جت ان التطبيق الثورى ، تطبيقنا الثورى ، يمكن سابق النظرية » ! وفى نفس الخطبة قال : « ما كنش مطلوب منى أبدا فى يوم ٢٣ يوليو أنى أطلع معايا كتاب مطبوع وأقول ان هذا الكتاب هو النظرية ! مستحيل ! لو كنا قصدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ماكناش عملنا ٢٣ يوليو ، لان ماكناش

نقدر نعمل العمليتين مع بعض «(٣) . وقد جاء « الميناق » بعد ذلك ليؤكد هذه الحقيقة ، فقال : « ان هذا الشعب البطل بدأ زحفه النورى من غير تنظيم سياسى يواجه مشاكل المعركة . كذلك فان هذا الزحف الثورى بدأ من غير نظريه كاملة للتغيير النورى . ان ارادة النورة فى تلك الظروف الحافلة لم تكن تملك من دليل للعمل غير المبادئ الستة المشهورة التى نحتتها ارادة النورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته »(٤) .

ثالثا : لم يكن فى مخطط ثورة ٢٣ يوليو اطلاقا تصفية الطبقة البورجوازية الكبيرة أو تحطيم كيائها الاقتصادى . وهذه النتيجة مترتبة على الحقيقتين السابقتين . وانما كان غرضها تحرير الفلاحين من سيطرة هذه الطبقة السياسية . وهذا هو جانبها الديمقراطى . وقد أعلن الرئيس جمال عبد الناصر هذه الحقيقة فى عديد من خطبه ، وفى خطابه يوم ١٥ ابريل سنة ١٩٥٤ قال : « ان طلبنا الرئيسى لم يكن اقتصاديا ، وانما هو تحرير الفلاح من سيطرة السيد »(٥) وفى خطاب آخر قال : « ان أهم شئ فى تحديد الملكية . . هو الذى يعبر عن معنيين أساسيين : الأول ، هو الحرية السياسية ، والثانى ، هو التخلص من الاستبداد السياسى » . وفى نفس الخطاب زاد الأمور وضوحا بالنسبة لهذه الطبقة فقال : « أمامنا الفلاح والعامل وصاحب الأرض وصاحب رأس المال ، ونحن نعمل للجميع ولا ننصر فئة على أخرى »(٦) .

رابعا : ان الثورة كانت فى حاجة الى هذه الطبقة للاستعانة بها فى الانتقال بالبلاد من مرحلة الاقتصاد الزراعى الراكد الى مرحلة الاقتصاد الصناعى المتقدم . ولم يكن فى مخطط الثورة فى ذلك الحين أن يتم هذا الانتقال عن طريق سيطرة الدولة على وسائل الانتاج أو الاستيلاء عليها ، وانما عن طريق نزول رأس المال الخاص الى السوق وتوجيه استثماراته نحو

الصناعة • ففي خطاب الرئيس عبد الناصر يوم ٦ ابريل ١٩٥٤ في وفود عمال السويس والاسكندرية قال : « ليكن في علمكم ان الحكومة ليس لديها المال الكافي للقيام بتلك النهضة الصناعية • وعلى هذا فيجب أن نشجع كل من يريد استثمار أمواله حتى تستفيد البلاد ويستفيد العمال من ذلك » (٧) • وفي خطابه يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ ، قال : « اننا نتجه الى المحافظة على مصلحة العامل ، وعلى مصلحة صاحب العمل ، الى بناء عهد جديد من الصناعة • وهذا العهد هو الذي سيمكننا من ايجاد عمل للعمال المتعطلين » (٨) • وفي البيان الذي أصدره اللواء محمد نجيب يوم ١١ أغسطس ١٩٥٢ عن مشروع الاصلاح الزراعي ، أوضح أن هذا المشروع بتحديد الملكية الزراعية الغرض منه : « تقريب الفوارق الشاسعة بين الطبقات ، ورفع مستوى الفلاح ، وتحويل رؤوس الأموال للصناعة حتى ترقى البلاد بصناعاتها ويرتفع مستوى عمالها » (٩) •

وهذا يوضح أن الثورة في تلك المرحلة ، لم تكن تقصد بمشروع الاصلاح الزراعي تصفية الكيان الاقتصادي للبورجوازية الزراعية الكبيرة ، وانما كان الغرض تحطيم نفوذها السياسي وتحرير الفلاحين من سيطرتها السياسية ، مع « تحويل ثروتها العقارية المتضخمة الى ثروة منقولة متضخمة كذلك » (١٠) •

وفي ذلك تتفق الثورة مع طبيعتها كثورة ديموقراطية بورجوازية • ففي مثل هذه الثورات لا يؤدي انتصارها الى محو الرأسمالية ، وانما على العكس من ذلك يخلق مجالا أرحب لتطور الرأسمالية ، انه - كما يقول اينينز - يعجل ويشدد من التطور الرأسمالي الصرف ، وهو لا يؤدي الا الى ايجاد أساس لجمهورية بورجوازية ديموقراطية يتطور فيها ، لأول مرة ، نضال البروليتاريا ضد البورجوازية » (١١) •

- ٨١ -

وفى هذا الضوء يمكن فهم قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . فالقانون حدد ملكية الفئات العليا من البورجوازية الزراعية الكبيرة بما لا يزيد على مائتى فدان لمن ليس له ولد ، وثلاثمائة فدان لمن له اولاد (مادة ١ ، ٤) . وهذه المساحة كانت تمثل فى مصر فى ذلك الحين دخلا سنويا لا يستهان به يتراوح بين الخمسة آلاف والسنة آلاف جنيه على الأقل للمالك الواحد (١٢) . ونلاحظ ان مشروع القانون الذى تقدم به مجلس قيادة الثورة للوزارة ونشرته الصحف يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢ كان ينص على حد أقصى قدره ٢٠٠ فدان للملكية الفرد ، يتساوى فى ذلك العازب والمتزوج ، والذى له اولاد أو ليس له (١٣) ، ولكن هذا النص جرى تعديله فى القانون رقم ١٧٨ الذى صدر ، فأجاز للمالك أن ينقل الى ملكية اولاده ما لا يزيد على مائة فدان ، مرتفعا بالحد الأقصى من ٢٠٠ الى ٣٠٠ فدان (١٤) . ونرجح أن هذا التعديل قد صدر بضغط كبار الملاك الذين انتقدوا هذه النقطة عند لقائهم بعلى ماهر باشا يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٢ (١٥) .

ومع ذلك فان هذا النص لم يمنع الأسرة من أن تمتلك ما يزيد على ٣٠٠ فدان . ويتضح ذلك حين نعرف الأراضى التى آلت الى مالك كبير مثل عدلى للموم بعد تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى عليه ، وتفصيلها كالاتى :

- ٣٠٠ فدان ، ما يخص عدلى وولديه طبقا لأحكام القانون .
- ١٥٠ فدان ، المملوكة لزوجته .
- ٢٠٠ فدان ، التى تنول لوالدته (١٦) .

ثانيا : لم يصادر القانون ما فوق الحد الأقصى من الملكية ، وانما نصت المادة الخامسة منه على أن يكون لمن استولت الحكومة على أرضه الحق فى تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية لهذه الأرض ، مضافا اليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار ، وعلى أن تقدر القيمة الايجارية

- ٨٢ -

بسبعة أمثال الضريبة الأصلية (١٧) . ونلاحظ ان المشروع الأصلي الذي تقدم به الضباط كان يقضى بأن تشتري الدولة الأرض الزائدة على أساس متوسط ثمن الفدان الواحد فى السنوات ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، (١٨) ، ولكن القانون عندما صدر عدل الثمن الى عشرة أمثال القيمة الإيجارية حتى يتلافى البخس بثمان الأرض بارجاع قيمتها الى ما قبل الحرب العالمية الثانية . ويعترف سيد مرعى بأن هذا التعويض يعتبر تعويضا « عادلا جدا يتفق وما تغله الأرض من ريع اذا ما لوحظ ان الأراضى الزراعية تغل فى المتوسط ريعا سنويا صافيا يعادل ٧٪ من ثمنها ، أى بما يغطى ثمنها فى ١٤ سنة » (١٩) .

ثالثا : أباح القانون لكبار الملاك حرية انتقاء ملكياتهم ، كما أباح لهم تقسيم ما زاد على الحد الأقصى من أراضيهم الى قطع صغيرة لا تزيد مساحتها على خمسة أفدنة ولا تقل عن فدانين ، وبيعها لصغار الزراع حتى أكتوبر ١٩٥٣ ، (مادة ٤) . وقد استغل كبار الملاك ذلك فى الاحتفاظ لأنفسهم بأجود الأراضى موقعا وزراعة وخصبا ، وباعوا ما أمكنهم بيعه من الأراضى التى تليها فى الجودة وحسن الموقع لصغار الزراع ، ولم يسلموا للجنة العليا للإصلاح الزراعى الا أقل الأراضى بمجودة وأكثرها تناثرا أو أقلها استعدادا للرى والصرف (٢٠) . ومما يستحق الملاحظة فى هذه النقطة أن القانون قد حدد سعر الفدان بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية على نحو ما ذكرنا ، على ان الفتاوى القانونية التى صدرت من مدير المكتب الفنى لنائب رئيس الوزراء فى ذلك الحين ، وكان نائبا بمجلس الدولة ، أجازت للمالك الكبير أن يتصرف بالبيع فى أرضه « بالثمن الذى يتراعى له » على اعتبار ان التحديد الذى ورد بالقانون بعشرة أمثال القيمة الإيجارية انما هو خاص بما ستدفعه الحكومة مقابل استيلائها على الأرض الزائدة على

- ٨٣ -

النصاب القانوني(٢١) . وبناء على هذه الفتوى باع كبار الملاك مساحات كبيرة من أراضيهم بنمن يزيد على ما حدده القانون ، وقد بلغت مساحة هذه الأراضي طبقا للرقم الرسمي ١٤٥ ألف فدان - كما يقول سيد مرعي(٢٢) .

رابعاً : ينضج سخاء القانون مع كبار الملاك حين لم يكتف بدفع تعويض عما تستولى عليه الحكومة من الأراضي ، بدلا من المصادرة ، بل نص على أن يؤدي هذا التعويض بسندات على الحكومة بفائدة بسعر ٣٪ تستهلك في خلال ثلاثين سنة (مادة ٦) (٢٣) ، وهي فائدة معقولة تماما . وكان مشروع القانون الأصلي يقضى بدفع هذه الفائدة بسعر ٣ وربع في المائة(٢٤) .

خامساً : لم يتعامل القانون - كما رأينا - الا مع الفئات العليا من البورجوازية الزراعية الكبيرة ، وهي التي تملك أكثر من مائتي فدان أو ثلثمائة فدان ، أما الفئات الوسطى التي تملك من ٥٠ - ٢٠٠ فدان ، فقد بقيت دون مساس . ولما كان عدد أفراد الفئات العليا يبلغ ٢١١٥ مالكا ، بينما يبلغ عدد أفراد الفئات الوسطى من الملاك أكثر من ٩٠٠٠ مالكا(٢٥) ، فبذلك يكون القانون قد طبق فقط على نحو ربع عدد أفراد الطبقة البورجوازية الزراعية الكبيرة ، وترك ثلاثة أرباعها دون مساس !

هذا فيما يتعلق بقانون الاصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وأثره على البورجوازية الزراعية الكبيرة ، أما فيما يتعلق بجوانبه الأخرى العديدة فمجالها موضع آخر . ومن ذلك يتضح ان القانون ، على الرغم من أنه كان يمثل على وجه التأكيد اجراء اصلاحيا راديكاليا ، الا أنه لم يكن يمثل ثورة اجتماعية ضد كبار الملاك ، وهو يعتبر استجابة لنذر وارهاسات أغفلتها البورجوازية الزراعية الكبيرة قبل الثورة وتبدت في بهوت وكفور نجم وغيرها من العزب والتفاتيش ، وكان اغفالها من شأنه أن يهدد بانفجار

- ٨٤ -

ثورة اجتماعية لا تستهدف فقط مجرد تصفية النفوذ السياسى للبورجوازية الزراعية الكبيرة ، وانما تستهدف أيضا كيانها الاقتصادى • وقد كتبت (دورين وارينر) نقول : « لم تكن إعادة توزيع الأرض ، عن طريق القانون ، اجراء ثوريا فى الظاهر على الاطلاق ، وذلك بسبب النصوص الفعلية التى أوردها القانون ، فهو لا ينطبق الا على نحو عشرة فى المائة ليس الا من مجموع الاراضى الزراعية ، وهو يسمح لأصحاب الأرض بالاحتفاظ بثلاثمائة فدان » (٢٦) •

وعلى كل حال ، فقد وضع الرئيس جمال عبد الناصر ، فى مجرد وموضوعية ، قانون الاصلاح الزراعى فى موضعه الصحيح بقوله : « لم يكن الاصلاح الزراعى فى ذلك الوقت هو الثورة الاجتماعية ، ولكن الاصلاح الزراعى فى ذلك الوقت كان دليلا على الحاجة الى الثورة الاجتماعية وعلى الاحاح عليها •• وكان تعبيرا عن آمال الفلاح وكفاحه الطويل من أجل التحرر » (٢٧) •

وبعد ذلك يبقى هذا السؤال : ما الذى كان ينبغى على ثورة ٢٣ يوليو أن تفعله فى ذلك الحين بالنسبة للمسألة الزراعية ؟ وهل كان مطلوبا منها أن تفجر الثورة الاشتراكية فى ذلك الحين ؟

ان الاجابة على هذا السؤال تقتضى أن نعرف طبيعة المرحلة الثورية التى كانت تخوضها الثورة عند قيامها فى ضوء النظرية الماركسية لتطوير الثورة • وطبقا لهذه النظرية ، فان الثورة التى تقوم فى البلدان المستعمرة أو شبه المستعمرة تنقسم الى مرحلتين : المرحلة الاولى ، مرحلة الثورة الديمقراطية البورجوازية • والمرحلة الثانية ، مرحلة الثورة الاشتراكية • وفى المرحلة الاولى تختص الثورة الديمقراطية بتحقيق مهمتين كبيرتين :

المهمة الأولى ، تحطيم العلاقات الاقطاعية القديمة فى الريف ، وتحطيم ملكية كبار الملاك التى هى السند لهذه العلاقات ، دون أن يستتبع ذلك محو الرأسمالية . والمهمة الثانية ، تحرير الوطن . وفى هذه المرحلة ، ولأن البورجوازية الوطنية تكون واقعة تحت ربة الاستعباد الاستعماري ، فانها تكون فى فترات معينة ولدرجة محدودة ذات طابع ثوري ، وهى تخوض كفاحها الثورى ضد الاستعمار بالتحالف مع البورجوازية ومع البروليتاريا ، ومهمة البروليتاريا ألا تهمل الطابع الثورى للبورجوازية الوطنية وأن تقيم معها جبهة متحدة ضد الاستعمار وتعتبر الديمقراطية التى تحققها الثورة فى هذه المرحلة من نوع جديد ، لأنها تقوم على أساس تحرير الفلاحين من السيطرة السياسية لكبار الملاك ، دون أن تعدل أسس هذا المجتمع الديمقراطى البورجوازى ، ودون أن نلغى سيادة رأس المال . وتعتبر هذه الديمقراطية شكلا ثالثا بين ديمقراطية دكتاتورية البروليتاريا ، وديموقراطية دكتاتورية البورجوازية . انها ديمقراطية الدكتاتورية العامة لطبقات ثورية عديدة ضد الاستعمار وضد القوى الاقطاعية .

أما المرحلة الثورية الثانية ، فهى مرحلة النورة الاشتراكية - كما ذكرنا - وفى هذه المرحلة فان الهدف الرئيسى للثورة هو الاطاحة بحكم رأس المال ، ويكون النضال موجها ضد البورجوازية بأسرها .

وتعتبر محاولة تحقيق الثورتين الديمقراطية والاشتراكية معا بضربة واحدة محاولة خاطئة من الناحية الأيدولوجية . وقد أدانها « ماوتسى تونج » وهاجم أصحابها ووصفهم بالاغراق فى الخيال فقال : « هناك نوع من الناس ، هم أولئك الذين يبدو أن نواياهم ليست سيئة ، ولكن فتنتهم نظرية الثورة الواحدة ببساطة ، وفتنتهم لسبب ذاتى بحت ، هو الرغبة فى تحقيق الثورة السياسية والثورة الاجتماعية بضربة واحدة . وهم لم يفهموا أن الثورة تنقسم

الى مراحل ، وأنه لا بد أن تتبع المرحلة الثانية المرحلة الأولى ، دون أن تسمح الثورة بقيام مرحلة دكتاتورية البورجوازية بينهما . هذه هي النظرية الماركسية لتطور الثورة . ان ادعاء أنه ليس للثورة الديمقراطية مهام محدودة وأنها لا تمثل مرحلة معينة ، وأنه من الممكن تحقيق مهمة أخرى خلال تلك المرحلة نفسها ، مثل تحقيق مهام الثورة الاشتراكية فى الوقت ذاته الذى يتم فيه تحقيق مهام الثورة الديمقراطية ، وتسمية ذلك « تحقيق التورتين بضربة واحدة » - ان مثل ذلك الادعاء لا يبدو أن يكون خيالا لا يقبله النوريون الحقيقيون « (٢٨) » .

هذه هي النظرية الماركسية لتطور الثورة ، ومن ذلك يتبين أن ثورة ٢٣ يوليو لم تكن مطالبة فى تلك المرحلة التى كانت البلاد فيها تحت وطأة الاحتلال ، بأكثر من تحطيم الملكيات الزراعية الكبيرة ، وتحرير الفلاحين من السيطرة السياسية لكبار الملاك ، وتوفير الديمقراطية الاجتماعية للجميع ، وخلق مجال أرحب لتطور الرأسمالية ، ونقل المجتمع المصرى من مجتمع شبه مستعمر وشبه اقطاعى الى مجتمع مسنقل وديموقراطى . وتلك مهام الثورة الديمقراطية البورجوازية . واذا كانت الانتلجنسيا العسكرية ذات الأصول البورجوازية الصغيرة والريفية هي التى قامت بالثورة ، ولم يقم بها الفلاحون أنفسهم ، فان هذا قد يفسر فقط الحدود المتواضعة التى صدر فيها قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ولكنه لا ينفى صفة الثورة الديمقراطية البورجوازية .

وعلى كل حال ، فهل كانت قيادة ثورة ٢٣ يوليو تعنى المرحلة التاريخية التى تمر بها ، وهل كانت تعنى دورها الثورى فى هذه المرحلة وتتصرف على هذا الأساس ؟

لقد سبق أن أشرنا الى أن قيادة الثورة لم تكن تملك أيديولوجية للعمل بها عند قيامها ، ولكن هذا ليس معناه أنها كانت تجهل هذه الأيديولوجية ولا نعرف شيئا عنها ، كما أن هذا ليس معناه أنها لم تتأثر بالفكر الاشتراكي العلمي الذي برز بعد الحرب العالمية الثانية كتيار فكري أصيل . فقد صرح الرئيس جمال عبد الناصر للصحفي مورجان مندوب صحيفة الصندى تايمز الانجليزية بأنه درس قبل الثورة المذهب الماركسي وكتابات لينين ، ولكن صرفه عنها أمران : الأول ، أن الماركسية في جوهرها ملحدة ، والثاني ، ضرورة وجود سيطرة من نوع ما من الأحزاب الشيوعية العالمية (٢٩) . وقد كتب خالد محيي الدين ، الذي كان عضوا في أول هيئة تأسيسية كونها الرئيس عبد الناصر بعد معركة فلسطين (٣٠) يقول : ان اصدار قانون اصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢ ، ثم قانون تعديل الضريبة على الايراد العام برفع فئاتها على الشرائح الكبيرة « يدل بوضوح على مدى تأثير الضبط الاحرار بالفكر الاشتراكي وعلى وجود جنينات هذا الفكر فى المحتوى الفكرى لهذه المجموعة » (٣١) .

لا جدال اذن فى ذلك ، ولكن تأثر مجموعة الضباط الاحرار بالفكر الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية شيء ودراسة المذهب الماركسي بغرض تطبيقه شيء آخر . وقد عبر أنور السادات عن هذه النقطة بقوله : « لم نعرف ما هى معتقدات أتباع ماركس ولينين **بالتحديد** » (٣٢) . على أن معركة الثورة مع الأحزاب البورجوازية ، وتصادمها مع الديمقراطية الليبرالية التى قامت عليها الأحزاب ، ثم صدامها مع الماركسيين المصريين ، كل ذلك قد دفع قادتها الى استكشاف موقعهم الثورى النظرى من خلال النظرية الماركسية ، وعن طريق المقارنة مع التجارب الثورية الأخرى . ويعتبر حوار أنور السادات مع الماركسيين والليبراليين فى كتابه : « قصة الثورة كاملة » الذى صدر

فى يوليو ١٩٥٦ ، ذا أهمية خاصة فى توضيح هذه النقطة ، وعلى أن الثورة كانت قد استكشفت حينذاك موقع تجربتها على الطريق الثورى .

فى رده على اتهام الشيوعيين للثورة بالفاشية ، ومطالبهم بعودة الحياة النيابية والدستورية والحريات ، أخذ أنور السادات يسوق المثل بالثورة الصينية ، التى اختارها بالذات لما رآه من أنها « كانت مثل بلادنا عندما قامت ثورتها : مستعمرة فيها حكام خونة واقطاع واحتكار ، وذل وحفاة وعراة وجياع » ، وقال : « على الرغم من أن الذين قاموا بثورة الصين تختلف معتقداتهم عن معتقداتنا ، الا انهم ، أى ثوار الصين ، لم يصنعوا أكثر مما صنعنا حتى الآن : فزعيمهم يقول : « ان الاصلاح الزراعى هو المحور الرئيسى للثورة الديموقراطية الجديدة للصين » . والاصلاح الزراعى فى الصين قضى على الاقطاع ، ولم يفعل أكثر مما فعلناه نحن بذلك العدو حليف المستعمر » .

ثم رد السادات على الاتهام الموجه للثورة بأنها تريد اقامة دكتاتورية ، فقال : ان قادة الصين وجدوا أيضا من يقول عنهم انهم طغاة ويريدون دكتاتورية ، ولكن ماوتسى تونج رد بالحرف الواحد قائلا : « يقال لنا : تقيمون دكتاتورية . نعم يا حضرات السادة ، أنتم على حق ، فنحن بالفعل نقيم دكتاتورية . ان الخبرة التى تكونت للشعب الصينى خلال عشرات السنين ، تبين لنا ضرورة اقامة دكتاتورية تحرم على الرجعيين حق التعبير عن آرائهم . فللشعب وحده حق التعبير ، وحق التصويت . فمن هو هذا الشعب ؟ فى المرحلة الحالية يتكون الشعب من الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية . وباتحاد هذه الطبقات تكونت حكومة لهم من أجل اقامة دكتاتورية على خدام الاستعمار ، ومن أجل سحق الاستعمار وأعوانه والذين ارتبطوا بمصالحه ، فلا يسمح لهم

- ٨٩ -

بالتصرف الا فى داخل حدود معينة ، فاذا تجاوزوا تلك الحدود بالقول أو بالفعل فسيمنعون ، وسيعاقبون فى الحال • فلا بد من تأسيس النظام الديموقراطى بين الشعب ، فيمنح حرية الكلام والاجتماع والتنظيم ، ولا يعطى حق التصويت الا للشعب دون الرجعيين • فالديموقراطية للشعب ، والدكتاتورية على الرجعيين • واذا لم نفعل هذا تنهزم الثورة وتقع الكارثة على الشعب وتفنى الدولة » •

ثم علق أنور السادات على كلام ماوتسى تونج بقوله : « هذا ما حدث فى الصين • والذى حدث فى مصر بعد ٢٣ يوليو هو ان مجلس قيادة الثورة كان حنما عليه أن يحمى الثورة ، أو بمعنى أكثر وضوحا يحمى الشعب من الرجعيين • وكان أول اجراء قام به مجلس قيادة الثورة بعد ٢٣ يوليو هو عزل الحاكم فاروق ، فاذا كان طرد فاروق دكتاتورية ، فليكن ، ونحن نفخر بها • ثم كان ان قرر مجلس قيادة الثورة اسقاط النظام الملكى واقامة النظام الجمهورى ، فاذا كان ذلك دكتاتورية فما أروع ذلك وما أعظمه ، وما أتعس الديموقراطية اذا لم تقف الى جانب الذين أسقطوا ذلك النظام • واذا كان القضاء على الاقطاع دكتاتورية فما هى الديموقراطية اذن ؟ » •

ويستطرد السادات قائلا : « لو أن الثورة اكتفت بخلع فاروق وتركت الأمور كما هى بعد ذلك ، لكان حتما أن تقوم ثورة أخرى لتحقيق العدالة الاجتماعية - الا اذا كان أدعاء الديموقراطية يرون أن العدالة الاجتماعية يمكن أن تتحقق على أيدي الباشوات والهضيبي وعبد العزيز البدرأوى • » • ثم يقتبس أنور السادات من أقوال ماوتسى تونج ما يوضح صفة المرحلة التى كانت تخوضها ثورة ٢٣ يوليو فى ذلك الوقت وتخوضها ثورة الصين فينقل عنه هذا القول :

« ان المجتمع الصينى الحالى ما زال مستعمرا وشبه مستعمر وشبه اقطاعى ، وان الإعداد الأساسيين للثورة الصينية هم القوى الاستعمارية

وشبه الاقطاعية ، وبما أن واجبات الثورة الصينية هي أن تحقق الثورة الوطنية والنورة الديمقراطية للقضاء على هذين العدوين ، وبما أن القوى اللازمة لهذا العمل نلقى أحيانا مساعدة البورجوازية الوطنية وجزءا من البورجوازية الكبيرة ، ومع أن البورجوازية الكبيرة قد خانت النورة وأصبحت عدوتها ، إلا أن النورة يجب ألا توجه ضد الرأسمالية على العموم أو ضد الملكية الرأسمالية ، وإنما ضد الاستعمار والاحتكار الاقطاعي . ونتيجة لهذا نجد أن طبيعة النورة الصينية في الوقت الحالى ليست الاشتراكية البروليتاريه ، وإنما الديمقراطية البورجوازية . وهذا الطراز الجديد من النورة يتحقق فى الصين ، وفى جميع البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة . ويجب على الصين أولا أن تحقق هذه النورة وليس غيرها . وإذا لم نصل الى تحطيم الأفكار الرجعية فلا يوجد أمل فى الانتصار » .

ويعلق أنور السادات على هذا الكلام لماوتسى تونج بقوله : « أود أن يقرأ الشيوعيون فى مصر هذا الكلام . فهم من بين الذين يتهمونا بالفاشية . . . ولو كان الشعب فى مصر قد خاض مع الجيش معركة مسلحة ضد القصر والاقطاع وكل أعداء الشعب ، لعرف أهداف الثورة فى الحال ، ولما وجد من يضلله أو يخدعه . لكن الوضع فى مصر بالنسبة لقيادة الثورة كان مخالفا لوضع قيادة النورة فى الصين ، فكان علينا نحن أعضاء مجلس قيادة الثورة أن نتجاهل ما يقال عنا ، وما يشيعه أعداء الشعب من أهدافنا . كنا نعتمد على الوقت ، فالأيام كفيلة بتوضيح أهدافنا وحقيقة ثورتنا » (٣٣) .

والمغالطة الخفية فى كلام السادات أنه يضع قيادة ثورة يوليو مع قيادة الثورة الصينية على مستوى أيديولوجى متكافئ ، وينسى أن قيادة الثورة الصينية كانت وراءها النظرية الماركسية ، بينما لم تكن وراء قيادة ثورة يوليو أية نظرية اجتماعية ، وأن قيادة الثورة الصينية كان أمامها واضحا هدف إقامة المجتمع الاشتراكى ، بينما لم يكن مثل هذا الهدف مطروحا فى فكر قادة ثورة يوليو أصلا . ومن هنا استمرت الثورة الصينية ، وتخبطت ثورة يوليو ! .

حواشي الفصل الرابع :

- (١) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر . القسم الثالث ص ٥٧٥ .
- (٢) نفس المصدر ص ٥٠٨ .
- (٣) نفس المصدر ص ٥٧٥ - ٦ .
- (٤) الميثاق ، الباب الأول .
- (٥) خطاب عبد الناصر يوم ١٥ ابريل ١٩٥٤ .
- (٦) خطاب عبد الناصر يوم ١٩ ابريل ١٩٥٤ .
- (٧) خطاب عبد الناصر يوم ٦ ابريل ١٩٥٤ .
- (٨) خطاب عبد الناصر يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ .
- (٩) المصري في ١١ أغسطس ١٩٥٢ .
- (١٠) هذا التعبير هو تعبير سيد قطب في كتابه : « الاسلام والراسمالية » تعلقا على مشروع محمد خطاب . وقد وصف في هذا التعليق محمد خطاب بأنه « يعكّر تفكيراً راسمالياً واعياً » وهو تفكير راسمالي بحث » .
- (١١) لنین : الاشتراكية البورجوازية الصغيرة والاشتراكية البروليتارية ص ٦٠ .
- (١٢) دورين وأرينر : المرجع المذكور ص ٢٧ .
- (١٣) المصري في ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .
- (١٤) الاصلاح الزراعي : قانون الاصلاح الزراعي من سبتمبر ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٥٤ ج ١ .
- (١٥) المصري في ٥ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (١٦) المصري في ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (١٧) الاصلاح الزراعي : المرجع المذكور .
- (١٨) المصري في ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .
- (١٩) سيد مرعي : المرجع المذكور ص ٦٩ .

-
- (٢٠) الاصلاح الزراعى : المرجع المذكور : وسيد مرعى : نفس المصدر .
- (٢١) المصرى فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .
- (٢٢) المصرى فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .
- (٢٣) بيان السيد المهندس الزراعى سيد مرعى وزير الدولة للاصلاح الزراعى فى مجلس الأمة يوم ١٩٥٧/٨/٥ ص ٨ .
- (٢٤) الاصلاح الزراعى : المرجع المذكور .
- (٢٤) المصرى فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .
- (٢٥) المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ (الاصلاح الزراعى : المرجع المذكور ص ٤٤).. Statistical Handb ook 1952 - 1967 (Cairo June 1968).
- (٢٦) دورين وارينر : المرجع المذكور ص ٢٧ .
- (٢٧) خطاب عبد الناصر فى الاجتماع الاول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ .
- (٢٨) ماونسى تونج : الديمقراطية الجديدة ترجمة يوسف احمد (دار النديم ١٩٥٧) ، لينين : المرجع المذكور .
- (٢٩) مجموعة خطب وتصريحات وبنانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الرابع .
- (٣٠) أنور السادات : قصة الثورة كاملة ص ٥١ (كتاب الهلال يولية ١٩٥٦ .
- (٣١) خالد محى الدين : أثر التراث الاشتراكى فى التكوين الفكرى للضباط الأحرار ، مقدمة كتاب رفعت السعيد : تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر ص ١٦ .
- (٣٢) أنور السادات : المرجع المذكور ص ٢٨ .
- (٣٣) نفس المصدر ، وتمثل اقوال ماوتسى تونج التى أوردها السادات مقتبسات من كتابه : الديمقراطية الجديدة الذى صدر كدراسة فى العدد الاول من مجلة « الثقافة الصينية » فى يناير ١٩٤٠ بمدينة ينان ، وترجمتها دار النديم عن الأصل الفرنسى المنشور فى تكين عام ١٩٥٧ . على أنه لما كان كتاب أنور السادات قد صدر فى العام السابق على ظهور الترجمة العربية لكتاب ماوتسى تونج . فإنه يكون قد اقتبس الأقوال التى أوردها من ترجمة أوروبية أخرى .

الفصل الخامس

موقف الطبقات من الإصلاح الزراعي الأول

الفصل الخامس

موقف الطبقات من الإصلاح الزراعى الأول

اتضح لنا من الفصل السابق كيف ان الثورة لم تستهدف بقانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تصفية الكيان الاقتصادى للبورجوازية الزراعية الكبيرة ، وانما تحويل ثروتها العقارية المتضخمة الى ثروة منقولة متضخمة كذلك ، وكيف أن الثورة فى الوقت الذى كانت حريصة على تحرير الفلاح من السيطرة السياسية لهذه الطبقة ، كانت حريصة بنفس الدرجة على الحفاظ على الكيان الاقتصادى للبورجوازية ، للاستفادة بها فى مرحلة الانتقال من الاقتصاد الزراعى الى الاقتصاد الصناعى ، وكان مخططها أن يتم هذا الانتقال عن طريق نزول رأس المال الخاص الى السوق وتوجيه استثماراته نحو الصناعة •

ومن الغريب ان هذه الحقائق سألقة الذكر قد أسىء فهمها فى ذلك الحين، من جانب الطبقة البورجوازية الكبيرة ، على الرغم من أن قيادة الثورة لم تتوان عن توضيح موقفها سواء عن طريق التصريحات والبيانات ، أو عن طريق التحذيرات والانذارات • وقد ترتب على ذلك ردود فعل سيئة ، وعنيفة أحيانا سواء من جانب البورجوازية الزراعية الكبيرة أو من جانب العمال والفلاحين •

وبالنسبة للفلاحين فتشير الدلائل الى أن هذه الطبقة قد دخل فى روعها فور نشر الأنباء فى الصحف المصرية عن مشروعات الثورة الزراعية وتوزيع الأراضى على الفلاحين ، أنها أمام ثورة زراعية بكل ما فى هذه الكلمة من معنى • فتوقف الكثيرون منهم قورا عن دفع التزاماتهم تجاه الملاك ، من قبل

صدور القانون بشهر كامل ، وأخذوا يأهبون ، تحت نشاط العناصر اليسارية المنغلغة في الريف ، للاستيلاء على الأرض التي يزرعونها ! وكان الكثيرون يقولون : « ان الجيش قد أعطانا الأرض التي نزرعها ، فلن نمكن المالك من دخولها أو نحصيل ايجارها ، أو أخذ محصولها » (١) .

وقد أزعج ذلك قيادة الثورة ، فبادرت الى اصدار انذار شديد اللهجة حذرت فيه من أسمتهم « بذوى الميول المطرفة » من « اشاعة الفوضى بين الفلاحين » ، وقالت ان البعض قد أساء فهم ما جاء على صفحات الصحف وألسنة المتحدثين خاصا بقانون تحديد الملكية وتخفيض ايجارات المساكن ، وقد يكون البعض من ذوى الميول المطرفة قد أساءوا فهم هذا الموضوع ، فأشاعوا ، أو أفهموا بعض المستأجرين أن يتوقفوا مؤقتا عن دفع الالتزامات القائمة عليهم . وهذا أمر جدى سيضطر القيادة الى اتخاذ خطوات حاسمة فيه ، وستضطر الى الضرب بيد من حديد على أيدي المحرضين والمتوقفين عن دفع الالتزامات على السواء . . . والقيادة تعلن ان الاصلاح لا يعنى الفوضى بأى حال من الأحوال . وبناء على هذا فجميع الالتزامات القائمة الآن ، تبقى قائمة ، وستبقى قائمة ، الى أن تصدر التشريعات والقوانين التي تنظم العلاقات بين المؤجر والمستأجر » (٢) .

أما الطبقة البروليتارية فقد وقعت هي الأخرى في نفس الخطأ . فقد توهمت أن الثورة الاشتراكية قد بدأت ، بينما كانت الثورة الديمقراطية لم تبدأ بعد ! وقد بدأ الاضطراب بين عمال شركة الاسكندرية للغزل ، وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ، في الأسبوع النانى من أغسطس ، واتخذ صورة عنيفة في مصانع كفر الدوار ليلة ١٣ أغسطس . ولقد كان وقوع الاضطراب والعنف في مصانع كفر الدوار بصفة خاصة مثار دهشة المراقبين ، لأن هذه المصانع لم يكن قد وقع بها اضراب منذ

- ٩٧ -

عشرة أعوام ، أى منذ عام ١٩٤٢ . كما ان عمالها كانوا يتمتعون بامتيازات كثيرة لا يتمتع بها زملاؤهم من عمال المصانع الأخرى ، سواء فيما يتعلق بالسكن أو الأجور أو الرعاية الطبية الاجتماعية وغيرها ، الأمر الذى دفع بالكثيرين الى توهم وجود أيدي محركة وراء هذا الاضراب . على ان التحقيق والمحاكمة لم تقدم دليلا على ذلك . وفى الواقع أن مطالب العمال ، كما تحدت فى منشوراتهم ، وكما كتبت على سبورة فى صالة العمل كانت تتركز فى ابعاد ذوى النفوذ فى الشركة ، واجراء انتخابات حرة لنقابة العمال ، وأن يكون مقر هذه النقابة بعيدا عن مكان العمل - أى خارج المصنع - ومساواتهم فى المنح التى تمنح للموظفين ، وزيادة الأجور ، وعدم فصل واحد منهم ، وابعاد محامى الشركة الظالم . وهى مطالب تتعلق بالدرجة الأولى بالتنظيم النقابى والمساواة بالموظفين والخلاف مع محامى الشركة ، ولا تتعلق بأساسيات كانت الطبقة العاملة المصرية ما تزال تناضل من أجلها فى ذلك الحين ، كما انها لا تفسر ما حدث فعلا من اقتحام العمال مبانى المصنع بالقوة وارتكاب حوادث القتل والاصابة والحرق والاتلاف وغيرها (٣) .

ومن ذلك يتضح ان المناخ الثورى الذى هيأته ثورة ٢٣ يوليو ، وما تردد عن أهداف الثورة الاجتماعية قد أسىء فهمه من جانب القيادة العمالية فى تلك المصانع ، مما أدى بها الى التطرف والعنف واطلاق الشرارة الأولى للثورة البروليتارية !

وقد أزعج هذا الحادث البورجوازية المصرية ازعاجا شديدا . فادلى المليونير أحمد عبود بتصريح لجريدة « لوموند » الفرنسية أوضح فيه أن « الاضطراب العمالى له على وجه التأكيد ما يفسره . فمنذ عدة أسابيع سمع عمال المصانع عن الاصلاحات الزراعية وعن توزيع الاراضى على الفلاحين ،

وبكلمة واحدة ، هم يسمعون الكثير عن حدوث ثورة زراعية بكل معنى الكلمة . وازاء هذا وقفت الطبقة العمالية تتساءل عن الفوائد التى ستصيبها هى بدورها ؟ « (٤) » .

كما كتبت جريدة « المصرى » تدين الحادث ، وتدعو « لبتتر اليد الأثيمة المجرمه » التى قامت به ، ووصفتها بأنها « لا يمكن أن تكون يدا وطنية » (٥) . بينما استنكر النحاس باشا حوادث العنف ، وطالب العمال بالالتجاء الى الطرق القانونية (٦) . وأخذت صيحات الاستنكار والجزع تتوالى من البورجوازيين . وكان الشعور العام هو الخوف من انتقال الحوادث الى جهات أخرى وانتشاره فى أنحاء القطر . ولما كان حريق القاهرة فى يناير من نفس العام ما يزال ماثلا للأذهان ، وكانت الثورة قد أعلنت فى بدايتها أنها تعمل « فى ظل الدستور » ، فقد اعتقد الوفد بالذات ان الحادث مدبر ، على نحو ما دبر حريق القاهرة من قبل من رجال القصر ، لاقضاء على الثورة والعودة بالتالى للحكم المطلق (٧) .

وكانت أصابع الوفد تشير بصفة خاصة الى حافظ عفيفى بالذات . فقد كتب (المصرى) عن « اتصالات قام بها كبير كان يشغل منصبا كبيرا فى القصر الملكى » (٨) . وقد رد حافظ عفيفى قائلا : « ليس من المعقول أننا - نحن الذين أقمنا صرح هذا البنيان الصناعى - ننقلب بين يوم وليلة الى دعاة لهدمه وتقويضه » (٩) .

على كل حال ، ففى ظل تأييد البورجوازية المصرية ومباركتها ، شرعت الثورة على الفور فى اتخاذ اجراءات حاسمة للقضاء على الاضراب ، فأصدرت بيانا أعلنت فيه « جميع الطوائف - وخاصة العمال - أنها ستعتبر أى خروج على النظام أو اثارة الفوضى خيانة ضد الوطن ، وجزاء الخيانة معروف

للجميع ، (١٠) . ثم أعدمت قادة الاضراب وأعادت النظام ، وأدخلت
العثمانية فى صدر البورجوازية الكبيرة التى هزها الحادث وخشيت أن يكون
مقدمة لثورة بروليتارية لا تبقى ولا تذر .

على هذا النحو حددت الثورة موقفها من الفلاحين والعمال بما لا يدع
مجالاً للشك فى أهدافها . فهى أهداف « الثورة البورجوازية الديمقراطية ،
المحدودة ، لا أهداف « الثورة البروليتارية الاشتراكية » . فبالنسبة للفلاحين
فقد أظهرت عزمها على تحريرهم سياسياً من سيطرة كبار الملاك ، ولكنها
أظهرت أيضاً أنها تنوى الحفاظ على الكيان الاقتصادى لهؤلاء الملاك دون
مساس . وبالنسبة للعمال ، فقد أظهرت عزمها على تنظيم العلاقات بينهم
وبين الرأسماليين ، ولكنها أظهرت أيضاً أنها فى حاجة ماسة لهؤلاء الرأسماليين
من أجل تحويل مصر من دولة زراعية متأخرة الى دولة صناعية متقدمة .

وفى ذلك الحين ، كانت البورجوازية الزراعية الكبيرة تقع هى الأخرى
فى وهم مختلف ، هو ان الثورة تنوى تصفيتها ! فلم يكذب ينشر فى الصحف
نص مشروع قانون الاصلاح الزراعى الذى تقدمت به قيادة الثورة لحكومة
على ماهر باشا ومجلس الدولة لدراسته ، والذى ينص على تحديد الملكية
الفردية فى مصر بـ ٢٠٠ فدان ، ونزع ملكية ما يزيد على ذلك ، ودفع
ثمنها بسندات مقسطة على ٣٠ سنة ، وتوزيع الأراضى « المنزوعة » على
صغار الفلاحين - حتى أصيبت هذه الطبقة بهزة نفسية عنيفة لم تكن لتناسب
الآثار التى ستلحق بها من القانون .

وفى الحقيقة فان نصوص القانون وحدها لم تكن مبعث هذه الهزة
النفسية ، وانما يرجع ذلك لجملة عوامل :
العامل الأول ، الخوف من رد فعل القانون لدى الفلاحين ، والذى قد
يؤدى الى ثورة فلاحية ديمقراطية حقيقية .

ثانيا : الخوف من أن يكون القانون مجرد مقدمة لسلسلة من القوانين الأخرى أكثر تطرفا وثورية على طريق الإصلاح الزراعى الطويل .

ثالثا : أن القانون ، على الرغم من سخائه ، إلا أنه كان يؤدي بالفعل الى انتزاع كثير من الأسر الثرية فى الريف من مراكزها المسيطرة على حياة البلاد ، وهو مركز لم يسبق لأحد أن تحداه . ويتمثل ذلك بصفة خاصة فى الصعيد ، حيث تحتكر الملكيات الكبيرة الوادى الضيق بأكثر مما تحتكر هذه الملكيات سهول الوجه البحرى ، وحيث تأثير القانون هناك أشد وأقوى .

لكل هذه العوامل ، هبت البورجوازية الزراعية الكبيرة للدفاع عن مصالحها والسعى لمنع صدور القانون . وكان من الطبيعى أن تعتمد فى ذلك على الأحزاب السياسية التى تعد الأداة التمثيلية والطليلة السياسية التى تعبر عن مصالحها .

وكان موقف هذه الأحزاب بالنسبة للمسألة الزراعية قد تحدد فى الحقيقة قبل تقديم مجلس قيادة الثورة مشروع الإصلاح الزراعى الى الحكومة ومجلس الدولة . وذلك فى برامجها التى أعلنتها بناء على طلب الثورة « ليكون الشعب على بينة من أمره » . وقد أكدت الأحزاب السياسية القديمة الكبيرة التى تداولت الحكم : وهى الوفد ، والأحرار الدستوريون ، والحزب السعدى - اصرارها السابق على موقفها من تحديد الملكية ومن المسألة الزراعية بصفة عامة . وفى برنامج الوفد الذى نشره يوم أول أغسطس ١٩٥٢ ، وفى الجزء الخاص « بالفلاحين » ، عرض الحزب برنامجه لحل المسألة الزراعية على النحو الآتى :

« فرض حد أدنى لأجر العامل الزراعى ، وتنظيم علاقة مالك الأرض

بمستأجرها أو رارعتها ، وتجديد قرى القطر فى مدة أقصاها عشرين عاما ، والعمل على نشر الملكية الصغيرة ونشجيعها وحمايتها ، وبيع أراضي الحكومة المستصلحة لصغار الزراع ، وبيع أراضيها البور » • كما نص البرنامج فى الجزء الخاص بالسياسة الاقتصادية والمالية على « تعديل فئات الضرائب تعديلا جوهريا وزيادتها على الإيرادات والتركات الكبيرة » (١١) • ولا شئ عن الإصلاح الزراعى •

وقد اتخذ حزب الأحرار الدستوريين موقفا مشابها • فقد نص برنامجه الذى نشر يوم ٧ أغسطس ١٩٥٢ على أن تتخلى « الحكومة للشعب عما فى حوزتها من الأراضي الصالحة للزراعة أو البناء فى حدود القانون ، للاكتناز من الملكيات » • كما نص على توزيع الضرائب توزيعا عادلا على أساس تصاعدى » (١٢) •

أما حزب السعديين ، فقد نص برنامجه الذى نشر يوم ٨ أغسطس على « تحديد حد أدنى لأجور الفلاحين ، ووضع القواعد لعلاقة المؤجر بالمستأجر على أساس من العدل ، وتوزيع جميع أراضي الحكومة الى ملكيات صغيرة بعد اصلاحها ، وفرض ضرائب مباشرة بنسبة تصاعدية على الدخول الحقيقية من جميع مصادرها وعلى التركات ، بحيث تمتص الدخول بنسبة عالية بعد حد معين » (١٣) •

وقد اتخذ الحزب الوطنى القديم برئاسة عبد الرحمن الرافعى موقفا متأرجحا • فقد تضمن برنامجه عن المسألة الزراعية وضع حد لزيادة الملكية الزراعية ، اما بوضع حد أعلى لنصابها ، أو بجعل ايراد ما يزيد على هذا النصاب داخلا فى نطاق ما تستوعبه الدولة من الضرائب التصاعدية • كما نص على زيادة فئات الضرائب التصاعدية وتشجيع الملكية الصغيرة (١٤) •

أما الأحزاب الجديدة السى لم تمارس الحكم ، فقد وقفت من المسألة الزراعية موقفا تدميا . ففى برنامج الاخوان المسامين الذى أعلن يوم ٢ أغسطس ١٩٥٢ ، ندد الحزب بالملكيات الكبيرة « التى أضرت أبلغ الضرر بالفلاحين والعمال وسدت فى وجوههم فرص التملك ، وصيرتهم الى حال أشبه بحال الأرقاء » . وأعلن أن « لا سبيل الى اصلاح جدى فى هذا الميدان الا بتقرير حد أعلى للملكية الفردية » ، وبيع الزائد عنه الى « المعدمين وصغار الملاك » ، بأسعار معقولة تؤدى على آجال طويلة ، مع توزيع جميع الأقطان الأميرية المستصلحة والتي تستصلح على صغار الملاك والمعدمين خاصة « (١٥) » .

كذلك أعلن الحزب الوطنى الجديد الذى ألفه فتحى رضوان فى برنامجه أنه سيعمل على أن يتدرج فى قصر الملكية الزراعية شيئا فشيئا على القائمين بزراعة الأرض فعلا ، أو المشرفين عليها اشرافا مباشرا ، وكذا « وضع حد أعلى للملكية الفرد الواحد » (١٦) .

كما قدم الحزب الاشتراكى الذى ألفه ابراهيم شكرى الى المسئولين صورة من مشروعه الذى قدمه الى مجلس النواب فى فبراير ١٩٥٠ ويقضى بأن تنتقل الى الدولة ملكية ما يزيد على خمسين فدانا مقابل سندات على الخزانة بفائدة ٤ فى المائة سنويا على ٢٥ سنة ، وعلى أن تقدر قيمة هذه الأراضى بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية (١٧) .

وقد قدم أحمد قطب ، رئيس حزب الفلاح ، ما يعد أكثر البرامج تطرفا . فقد نص على وضع حد للملكية الزراعية لا يزيد على خمسين فدانا ، « وتأميم ما يزيد على هذا القدر » ، وتخفيض الإيجارات الزراعية بنسبة ٤٠ فى المائة ، وتحديد عشر أمثال الضريبة العقارية ، وتنظيم توزيع الأراضى المستأجرة بحيث لا يجوز لشخص أن يستأجر أكثر من خمسين فدانا (١٨) .

- ١٠٣ -

فى هذا الوقت بالذات ، وبعد أن انكشف موقف الأحزاب القديمة وعلى رأسها الوفد ، من المسألة الزراعية ، وثبت قصورها وعجزها عن استيعاب أبعاد المشكلة أو اتخاذ موقف راديكالى منها يستجيب لآمال الفلاحين - أثبتت قيادة الثورة راديكاليته بتقديم مشروعها بتحديد الملكية للحكومة ومجلس الدولة . فأوقعت الارتباك فى صفوف هذه الأحزاب ، وشقت كل حزب الى جناحين أو ثلاثة أجنحة : جناح يوافق على مشروع الاصلاح الزراعى ، وجناح يعلن معارضته الصريحة ، وجناح يدور حول المشروع ويضع العراقيل .

وبالنسبة للأحرار الدستوريين ، فقد أعلن الدكتور هيكى لأول وهلة رأيه فى المشروع ، وهو « ان تحديد الملكية مسألة دقيقة ، ينبغى أن تكون موضوع دراسة فنية ودقيقة » (١٩) . وفى يوم ٢٦ أغسطس عقد مجلس ادارة الحزب اجتماعا لبحث الموضوع ، ولكنه لم يتخذ فيه قرارا ، بل أحاله برمته الى لجنة الحزب الاقتصادية . وقامت اللجنة بدراسته ، ووضعت تقريرا قدمه سكرتير عام الحزب ابراهيم دسوقي أباطة الى المسئولين ، وعنوان الفصل الأول : « الترحيب بمبدأ تحديد الملكية » ، أما بقية الفصول فتتضمن طعنا على المشروع تحت اسم « ملاحظات » . ومن هذه الملاحظات أن المشروع سيجلب عليه أن الأراضى المزروعة لن تكفى صغار المزارعين ، وأنه سيجلب عليه تفتيت الملكية الكبيرة ، كما سيجلب عليه هبوط قيمة الأرض هبوطا يعم أثره الجميع . وقد علق حافظ محمود ، عضو الحزب ، على ما ورد بتقرير اللجنة من ملاحظات مناهضة للمشروع بأن اللجنة قد اتفقت فى ذلك « مع نظرية العهد الجديد الذى يأخذ على العهد القديم قول المنافقين : آمين » ! .

على أن هذا التقرير لم يلقى موافقة بعض أعضاء مجلس ادارة الحزب .

- ١٠٤ -

كما عابوا على بعض الأعضاء انهم يشتدون في معارضة المشروع . وبلغ الأمر حد التنازع على صفحات الصحف بين المؤيدين والمعارضين . فكتب محمد محمود بدير المحامي وعضو مجلس ادارة الحزب خطابا مفتوحا يهاجم فيه أحمد مفتاح معبد ، وهو من المعارضين المتحمسين ، يتهمه بأنه استطاع عن طريق عضويته في الحزب أن يصل بترونيه الى ألف ومائتي فدان أغلبها حداثق غناء ، « ومع هذا لا يريد أن يتنازل ، ولو بالنمن المقسط عن شيء منها للوطن والاصلاح ، وقد وصل به الهم والسهد حدا جعله لا يكاد يقف على قدميه ، وجعل أصدقاءه يشفقون عليه ، وأنا منهم » ! (٢٠) .

على أنه لما كان تمسك حزب الأحرار الدستوريين بموقفه ، في الوقت الذي كانت الثورة مصرة فيه على مشروعها ، يعرضه للصدام معها في وقت كانت نذر الخطر تحيق بالدستور وبالديموقراطية الليبرالية من جانب الثورة ، فلذلك صرح حفنى محمود يوم ٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، بأن الأحرار الدستوريين يؤيدون تحديد الملكية ، وأنه يرجو أن « تكون الخطوة التالية اقامة حياة دستورية سليمة ، اذ أن قانون تحديد الملكية هو خير نهيد لهذه الغاية » (٢١) . وبعد يومين آخرين صرح ابراهيم دسوقي بأبازلة بأن مجلس ادارة الحزب قد وافق على مشروع تحديد الملكية من حيث المبدأ « (٢٢) .

أما الوفد ، فقد تعرض لنفس الانقسام فى الآراء الذى تعرض له حزب الأحرار الدستوريين . فقد أعلن عبد السلام فهمى جمعة أنه يوافق تماما على تحديد الملكية الزراعية ، وأنه يعتبره من أجل الأعمال التى فكر فيها الجيش والحكومة (٢٣) . كما صرح عبد الفتاح حسن لجريدة « ال تمبو » الايطالية بأن الوفد يفضل تحديد ملكية الأراضى الزراعية على زيادة الضرائب وأن هذا التحديد ينبغي أن ينفذ بواسطة خبراء فنيين بعد دراسة مستفيضة للموقف الاقتصادى (٢٤) . على أن هذا رأى فيما يبدو لم يكن يحظى بالتأييد الكامل

من جناح كبار الملاك داخل الوفد ، فقد ذكر عبد الناصر أنه عقدت أربع اجتماعات بينه وبين فؤاد سراج الدين في ذلك الحين ، ولكن كان هناك اختلاف كبير في وجهات النظر ، فبينما كانت الثورة تطالب بتحديد الملكية ونوزيع الأرض على الفلاحين ، على أساس أن هذه هي الوسيلة الوحيدة التي تحرر الفلاح الذي نشأ في الأرض ، والذي يعتبر ملكا للاقطاعي - فقد عرض فؤاد سراج الدين الالتجاء الى وسيلة أخرى هي الضرائب التصاعدية التي ذكر أنها تساعد الثورة في رفع دخل الحزاة وزيادة ميزانية البلاد (٢٥) .

على أن الاجتماعات التي عقدها الوفد في ذلك الحين قد انتهت به الى أن أعلن موافقته على مشروع الاصلاح الزراعي من حيث المبدأ . ولكنه أبدى « ملاحظات وتعديلات » على المشروع أبلغها الى الجهات المسئولة . وعندما سئل فؤاد سراج الدين عما اذا كانت هذه الملاحظات والتعديلات تتصل بصميم المشروع ، أجاب بقوله : « لقد قلت اننا نوافق على المبدأ الذي هو من صميم المشروع . أما ملاحظتنا فهي مقصورة على التفاصيل فقط دون الجوهر » (٢٦) .

على أن هذه الملاحظات والتعديلات لم يلبث أن أسقطها الوفد تماما بمجرد اقالة وزارة على ماهر على يد مجلس الثورة يوم ٧ سبتمبر ، واصدار وزارة محمد نجيب قانون الاصلاح الزراعي في اليوم التالي . فقد كان على الوفد ازاء هذا التغيير الجديد أن يختار بين أحد أمرين : اما أن يعلن رفضه للقانون ما لم يتضمن الملاحظات والتعديلات التي أبدأها عليه - ومعنى ذلك ، الاصطدام بالثورة في وقت كانت تكشف عن أنيائها للأحزاب ، لتقاعسها عن تطهير نفسها ، ومن ثم بيع الحياة الدستورية . واما قبول الاصلاح الزراعي بالشكل الذي صدر به ، ومعنى ذلك بيع كبار الملاك . وقد اعتار الوفد بيع كبار الملاك دون بيع الحياة الديمقراطية ، فصدر برنامجهم يوم ٢٣ سبتمبر

(وهو البرنامج الثانى منذ قيام الثورة) وقد تضمن فى الجزء الخاص بالسياسة الزراعية هذه الفقرة :

« يرى الوفد أن مشروع تحديد الملكية والاصلاح الزراعى يتفق مع ما يهدف اليه من اشاعة العدالة الاجتماعية ، والتقريب بين الطبقات ، وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فى الصناعات ، والاتجاه نحو تصنيع البلاد ، والعمل على ايجاد الصناعات الكبرى » (٢٧) .

وإذا كان ذلك هو الثابت تاريخيا ، وهو قبول الوفد مشروع الاصلاح الزراعى من أجل عودة الحياة الدستورية ، فإن ما ذكره الرئيس الراحل عبد الناصر فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ من أن الوفديين « رفضوا تحديد الملكية الذى طلبناه . رفضوا أنهم يحكموا ، رفضوا أن يعودوا الى الحكم على أساس تحديد الملكية » (٢٨) يكون غير صحيح .

على كل حال ، فعلى هذا النحو أعلن الوفد تخليه عن قضية كبار الملاك بعد أن وضعت الثورة أمام الأمر الواقع . على أنه مع ذلك يمكن القول ان فريقا لا يستهان به من أعضاء الوفد ، وخصوصا من بين المثقفين ، كانوا قد أخذوا يتبينون فوائد المشروع ومزاياه للبورجوازية الزراعية الكبيرة ، وكان على رأس هؤلاء أحمد أبو الفتح الذى وقفت جريدته « المصرى » موقف التأييد للمشروع منذ البداية . وقد كتب أحمد أبو الفتح يعترف بأنه كان بادئ ذى بدء معارضا للمشروع ، وكان يرى من الوسائل ما هو أفضل من هذه الوسيلة ، ولكنه بعد أن نشر المشروع فى الصحف ، ناقش أحد الضباط فيه ، واقتنع بمزاياه ، وكانت أهم هذه المزايا فى نظره ، ان أصحاب

- ١٠٧ -

الأراضي لو كانت قد تركت ملكيتهم للأرض كما هي ، فإن الشعب ان آجلا أو عاجلا كان سيثور على هذه الأوضاع الشاذة ، وانه كان سينفجر لتحطيم هذا الاستعباد المنظم . والويل يومئذ لأصحاب الأرض » . ثم قال ، : « ان القانون الجديد يحمي كبار الملاك من ثورة لا شك فى أنها كانت ستقع ، تأخر موعد وقوعها أو تقدم . . لقد جنب القانون كبار الملاك هذه الثورة ، فحفظ عليهم أرواحهم وأموالهم . ولكنه صورها فى صورة أخرى . والقانون فى نفس الوقت يفتح أمامهم آفاقا أخرى للاستغلال والاستثمار » (٢٨) . ومعنى ذلك أن أحمد أبو الفتح قد عبر عن مزايا المشروع من ناحية آثاره على الملاك فقط ، وليس من ناحية آثاره التحريرية على الفلاحين .

وعلى كل حال ، ففى اليوم الذى صدر فيه القانون ، حذرت المصرى كبار الملاك تحذيرا قويا من مقاومته ، فكتبت تقول : « ويجب المصرى ، وقد جاء دور العمل الحقيقى ، أن ينبه كبار الملاك ، كما سبق أن نبههم أكثر من مرة ، الى أن أى محاولة من جانبهم لعرقلة المشروع بأية كيفية من الكيفيات ستقابل من المسئولين بحزم . . ويجب أن يختفى عهد الاقطاع من مصر ابتداء من اليوم والى الأبد » (٢٩) .

على كل حال ، فقد كان من نتيجة تخلى حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين عن قضية كبار الملاك ، أن أخذ هؤلاء على عاتقهم الدفاع عن مصالحهم . فكونوا حزبا جديدا تألف من كل من : على المنزلاوى ، وعبد المنعم رسلان ، وأحمد قرشى ، وعباس سيد أحمد ، وحشمت كيرلس ، ويعقوب بباوى ، وتوفيق البدرأوى ، ومحى الدين البدرأوى ، وحسن فودة ، وداود فودة ، وبرتى خياط ، ووهبه أديب ، وكمال نخلة ، ومحمود حرزاوى ، وحنا ويصا ، وأبادير يوسف ، وحسن مرزوق ، ومحمد مرزوق ، ومحمد الغار ، وأبو النصر الغار ، وعثمان على .

وقد سارع هؤلاء بمقابلة على ماهر باشا فى رياسه الوزراء يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٢ ، وقدموا له مذكرة تتضمن وجهة نظرهم فى الاعتراض على مشروع الاصلاح الزراعى ، وهى نعد وثيقه تاريخية على جانب عظيم من الأهمية .

والمذكرة تتناول بالتنفيذ الحرج التى اسند اليها مجلس قيادة الثورة فى وضع مشروع القانون الذى نشره يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢ ، كما تقترح حولا بديلة للمشاكل التى عالجها المشروع ، وتنضم الى جانب ذلك نقدا شديدا وهجوما مريرا على المشروع وعلى واضعيه .

فقد أثارَت المذكرة مسألة تقرب الفوارق بين الطبقات ، التى قيل فى ذلك الحين ان المشروع يعالجها ، فقالت ان « العلاج الوحيد لهذه المشكلة هو فى الضريبة التصاعدية ، التى قررت المذكرة أنها « المبدأ الذى أخذت به أرقى الأمم الديمقراطية » . ثم ذكرت المذكرة أن زعماء الاقتصاد والاجتماع فى مصر وفى الخارج قد عالجوا هذا الموضوع وخرجوا منه بنتيجة واحدة هى : « ان توزيع الملكية سيقضى على اقتصاديات البلاد ورخائها ، وسيجعل الجميع فقراء ، اذ سيقضى على الأغنياء ولا يغنى الفقراء » .

ثم تناولت المذكرة مسألة تحرير الفلاحين من سيطرة كبار الملاك ، فقالت ان « علاجه ميسور فى وجود الحكم الصالح وفى التشريعات التى تعطى للعامل حقوقا على المالك ، مثل تحديد الأجر وضمان حقوقه » . واقترحت المذكرة علاجا آخر للحد من سيطرة كبار الملاك ، بدلا من تحديد الملكية ، فقالت : « ولا بأس للحد من سيطرة الملاك الذين يملكون زمام ربع القرية أو ثلثها ، من انقاص تلك المساحة بشرط ألا تمس الحقوق المكتسبة » .

ثم تعرضت المذكرة لما كان يتردد من أن المشروع يساعد على توجيه

- ١٠٩ -

رؤوس الأموال الى النشاط الصناعى ، فوصفت هذا القول بأنه خطأ بعيد المدى لسببين ، الأول ، أن النشاط الصناعى يحتاج الى كفاية فنية ومواد خام ، علاوة على المال ، لأجل الصمود أمام المزاومة العالمية ، وها نحن نرى أن المصانع التى أنشئت بمصر غير قادرة على الصمود ، بل بعضها أصابته خسائر فادحة بسبب نقص فى احدى الوسائل الثلاث ، وربما تكون الكفاية الفنية أو المواد الخام . أما السبب الثانى ، فهو أن الميدان الطبيعى لتصنيع البلاد هو الصناعات الزراعية . وتلك الصناعات لا يمكن أن تقوم فى المساحات الصغيرة ، بل يجب أن تكون فى المساحات الكبيرة . ولذلك نرى فرنسا ، وهى أرقى الأمم ، لم تلجأ الى توزيع الملكية لهذا السبب الهام . على أنه اذا كان المراد هو صرف رؤوس الأموال المصرية عن الاستئثار من اقتناء الأراضى ، فان سريان قانون تجديد الملكية على المستقبل كفى بذلك .

ثم أخذت المذكرة تهاجم المشروع من جوانب ثلاثة : الجانب الأول ، ضرره على الاقتصاد القومى . وقد عُدت من هذه الأضرار : ضعف الانتاج وانحطاط جودته ، وقالت ان هذا ثابت من احصائيات وزارة الزراعة السنوية ، حيث يظهر بجلء أن انتاج المساحات الكبيرة هى ضعف انتاج المساحات الصغيرة فى الكمية والجودة . ثانيا : تدهور حصيلة الضرائب بجميع أنواعها من عقارية وتجارية وكذا الضريبة التصاعدية ، لانكماش الاستهلاك العام بسبب ضعف القوة الشرائية .

أما الجانب الثانى من جوانب الهجوم ، فهو ضرره على كبار الملاك أنفسهم . وقد أسهبت المذكرة فى شرح هذا الضرر . فذكرت ان « واضح المشروع لم يستوح روح العدالة والمساواة ، بل جعل هدفه اهدار حق المالك بشكل ملحوظ . ففى كل مادة من مواد هذا المشروع نجد انحرافا عن العدالة ، سواء فى المقدار الذى خصص لكل مالك ، أو فى الثمن وتحديد

وطريقة سداده ، أو فى تأجير الأرض ، وغير ذلك من جميع مواد المشروع » .
واستشهدت المذكورة بنص المواد للتدليل على صحة وجهة نظرها . فنأولت
حد المسائى فدان الذى ورد فى المشروع ، وعابت عليه أنه لا يفرق بين
العازب والمتزوج ، والذى له أولاد وبنات أو ليس له (يلاحظ أن الثورة قد
استجابت لهذا النقد وصدر القانون معدلا هذا النص بما يبيح للمتزوج
الذى له أولاد أن يمتلك ثلثمائة فدان !) . ثم تناولت المذكورة ثمن الفدان ،
وقالت ان المشروع قد حدد هذا الثمن بعشرة أمثال الفئة الإيجارية ، على أن
القاعدة العامة هى تقدير الثمن على أساس عشرين مثالا للفئة الإيجارية ،
وهذه القاعدة ثابتة لدى البنوك العقارية والشركات ، كما ان كثيرين من
الملاك قد اشتروا أرضا من الحكومة وغيرها على هذا الأساس . ومشروع
الحكومة قد يهبط بثمن الأرض الى أقل من قيمتها الحقيقية » .

وانتقلت المذكورة الى الجانب الثالث من جوانب الهجوم على المشروع ،
فزعمت أنه يتعارض مع مبادئ الدين ، وأنه من عمل الشيوعيين . فقالت :
« لم تقل الأديان مطلقا بتحديد الملكية . بل هذا العمل من أعمال اللادينيين ،
أى المذاهب الحمراء ، وهى المذاهب التى تهتم حرية الفرد وتجعله آلة
مسخرة لسلوب الإرادة » ! (ويلاحظ أن واضعى المذكورة قد تناسوا أن
الأخوان المسلمين أنفسهم قد دعوا فى برنامجهم الذى نشر يوم ٢ أغسطس
الى تحديد الملكية كما ذكرنا) .

وبلغت المذكورة قمة هجومها على المشروع حين زعمت أنه فى مجموعته
يعتبر « شبكة محكمة التدبير يراد بها شل الاقتصاد الزراعى ومناهضته ،
فى حين أن هذا الاقتصاد هو دعامة اقتصاد البلاد الرئيسى » . أما مخالفته
لل قانون والدستور فبادية للعيان ، (٣٠) .

هذه هي المذكرة التاريخية التي قدمها كبار الملاك لعلى ماهر يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٢ ، وقد أعدها يعقوب بباوى ، ووقعها معه سامى موسى ، وتمناها كبار الملاك لتكون أساسا للمناقشة بينهم وبين على ماهر .

وقد وقف على ماهر موقف العطف والشجيع من الملاك ، فبعد أن تناقش معهم فى المذكرة سألته الذكر ، وجه اليهم الشكر على روحهم الطيبة ، وصرح لهم بأن قانون الاصلاح الزراعى « سيوضع على أساس متين قوى من التعاون ، لا على أساس يهدف ولو من بعيد الى خلق نزاع بين الطبقات » ، ثم طالب اليهم أن يوافقوه بمذكرة أخرى فى ضوء المناقشات التى دارت بينه وبينهم (٣١) .

على أنه قبل أن يعد الملاك المذكرة الجديدة ، اجتمع مجلس قيادة الثورة وطلب الى على ماهر تقديم استقالته ، فقدمها يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ! فهل كان لهذه الاقالة صلة بمشروع الاصلاح الزراعى ؟ . لقد صرح على ماهر بعد استقالته بأن مجلس الوزراء كان قد أقر اجراءات المشروع بصفة عامة ونهائية (٣٢) . على أن متحدنا باسم قيادة الثورة صرح فى ذلك الحين بأن الاتفاق كان قد تم بين مجلس قيادة الثورة وعلى ماهر على أن تصدر الحكومة قانون تحديد الملكية كما أعد ، ولكن الخطوات التى اتخذت بشأنه كانت هى الفاصلة المؤدية الى استقالة الوزراء (٣٣) .

وفى الحقيقة ان موقف على ماهر من كبار الملاك وما أبداه من عطف وتشجيع لهم ، كان العامل الحاسم وراء اقالته . وهذا ما ذكره الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى خطابه أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ ، فقد قال : « كان رئيس الحكومة فى هذا الوقت يعطف على أصحاب الأرض . مجلس الوصاية أيضا فى جانب أصحاب

الأرض . وعقد هنا في مجلس الوزراء اجتماع مجلس الوصاية من أجل اقناعه بقانون الاصلاح الزراعى . واجتمع مجلس التورة بعد كده وقرر اقالة الوزارة المدنية الموجودة التى كان يرأسها على ماهر ، واقامة وزارة أخرى تنفذ قانون الاصلاح الزراعى . وأقيمت الوزارة ونفذ فانون الاصلاح الزراعى ، (٣٤) .

وبصدور قانون الاصلاح الزراعى تبدأ صفحة جديدة من مقاومه البورجوازية الكبيرة . فحتى صدور القانون كانت هذه الطبقة تعبر عن معارضتها بتأليف الروابط والأحزاب ، وايفاد الوفود ، ومقابلة المسؤولين ، وتقديم المذكرات . ولكن بعد صدور القانون اتخذت هذه المعارضة شكل العنف ، ثم شكل اقامة العقبات والعراقيل في طريق تنفيذ القانون ، ثم شكل تصفية الثورة ، ثم فى النهاية شكل احتواء الثورة .

ويتمثل استخدام العنف فى حادث عدلى الموم الشهير ، وهو الحادث الذى كان خليقا بأن يصبح ظاهرة عامة تهدد الثورة ، لولا أن سارعت الثورة الى الوقوف بقوة فى وجهه ، فأخمدت النيران قبل أن تستفحل .

وقد بدأ الحادث بعد ثلاثة أيام من صدور القانون ، فقد غادر عدلى يلوم ، الذى كان يمتلك ١٨٠٠ فدان من أجود الأراضي بالصعيد ، منشأة الموم التى تقع على بعد سبعة كيلومترات من مغاغة ، واقتحم مغاغة فى الساعة الثامنة مساء يوم ١٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، هو ورجاله الذين كانوا يمتطون جميعا صهوات خيولهم ، وعددهم ٣٥ رجلا . وأخذوا يعدون فى شوارع المدينة ، وكلما مروا بمقهى أو ناد ، أوقفوا جيادهم ليخطب عدلى الموم فى جموع الأهلين التى كانت تتوافد لاستجلاء الخبر ، وكان عدلى ثائرا وهو يخطب قائلا : « هية الحكاية نهيبه ، هية فوزى ، الى ياخذ شبر من

أرضى أقطم رقبته ، • وفى اليوم النالى خرج عدلى ورجاله الخمسة والثلاثون من نادى الحزب السعدى بمغاغة ممتطين صهوات خيولهم يجتاحون المدينة مرة أخرى • وعندما وصلوا الى الميدان الكبير الواقع أمام مبنى مركز البوليس ، أخذوا يطلقون نيران مدافعهم الرشاشة والبنادق التى كانوا يحملونها فى الهواء للارهاب • ودارت معركة بينهم وبين البوليس تبادل فيها الفريقان اطلاق النيران ، ثم وصلت نجدة من رجال عدلى المولوم من المنشأة على صهوات جيادهم أيضا ، وحاصر رجال القوتين مبنى المركز وظلوا يطلقون النيران ، فأصيب خفير نظامى وسيدة • وعندما حاول ضابط البوليس التفاهم مع عدلى ، أطلق عليه النار أيضا فلم يصبه ، وانتهى الأمر بالقبض على عدلى جماعته وتقديمهم لمحكمة عسكرية عليا بالمنيا ، وحكم عليه بالأشغال المؤبدة (٣٥) •

وقد وعت البورجوازية الكبيرة هذا الدرس جيدا ، فلم تحدث حوادث عنف أخرى من نفس النوع • ولكن حين بدأ تنفيذ المشروع ، وأخذت اللجنة العليا للاصلاح الزراعى فى معاينة الأراضى التى تقرر الاستيلاء عليها ، عمد كبار الملاك الى ايقاف آلات الرى بحجة ان عطلا مفاجئا أصابها ، كما توقفوا عن امداد آلاف الفلاحين بما يحتاجون اليه من سماد وبذور ونفقات الحرث والرى ، فى الوقت الذى كان الموسم الزراعى قد حل فعلا ولا سبيل الى انتظار أو امهال • فضلا عن ذلك ، فقد أخذ خبراء الزراعة من أتباعهم يشيعون الشكوك فى نجاح الدولة فى ادارة المساحات الواسعة ويؤكدون أن التوزيع سيكون تفتيتا للملكية وبالتالي سيؤدى الى انخفاض الانتاج ، وأن المستأجرين لن يدفعوا ما عليهم من ايجار أو ما اقترضوه من مال • وأنه من الأسلم أن تترك الأرض فى حيازة كبار الملاك اكتفاء بزيادة الضريبة

- ١١٤ -

المفروضة عليها • كذلك عمد كبار الملاك الى رفع القضايا أمام مجلس الدولة وأمام المحاكم العادية مطالبين بالغاء قرار الاستيلاء على أراضيهم ، متذرعين فى ذلك بشتى الحجج (٣٦) • ولكن مع استمرار الثورة فى تنفيذ المشروع ، لم يبق من أمل أمام البورجوازية الزراعية الكبيرة الا تصفية الثورة ورجوع الجيش الى ثكناته وعودة الحياة النيابية والارتداد الى العهد القديم •

مل الحاس :

- أحمد أبو الفتح : « الى أين » ؟ (المصرى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢) .
- الأهرام فى ٢١ أغسطس ١٩٥٢ .
- لزيد من التفاصيل راجع جريدتى الأهرام والمصرى فى تلك الفترة ابتداء من ١٥ ١٩٥٠ .
- حديث أحمد عبود لجريدة « لوموند » (المصرى فى ٥ سبتمبر ١٩٥٢) .
- افتتاحية المصرى يوم ١٤ أغسطس ١٩٥٢ .
- المصرى فى ١٦ أغسطس ١٩٥٢ .
- نفس المصدر فى ١٤ أغسطس ١٩٥٢ .
- نفس المصدر فى ١٦ أغسطس ١٩٥٢ .
- نفس المصدر فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٠ .
- نفس المصدر فى ١٤ أغسطس ١٩٥٢ .
- نفس المصدر فى أول أغسطس ١٩٥٢ .
- المصرى فى ٧ أغسطس ١٩٥٢ .
- نفس المصدر فى ٨ أغسطس ١٩٥٢ .
- نفس المصدر فى ٢ أغسطس ١٩٥٢ .
- نفس المصدر فى ٢ أغسطس ١٩٥٢ .
- نفس المصدر فى ٧ أغسطس ١٩٥٢ .
- نفس المصدر فى ١٤ أغسطس ١٩٥٢ .
- نفس المصدر فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .
- نفس المصدر .
- مريخات إبراهيم دسوقي أباطة وحافظ محمود فى المصرى يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٢ ، .
- تاح معبد عضو الأحرار الدستوريين ، ورد محمد محمود بدير المحامى وعضو الأحرار الدستوريين عليه (المصرى فى ٤ ، ٦ سبتمبر ١٩٥٢) .

-
- (٢١) المصرى فى ٣ سبتمبر ١٩٥٢
 - (٢٢) نفس المصدر فى ٥ سبتمبر ١٩٥٢
 - (٢٣) تصريحات عبد السلام فهمى جمعة (المصرى يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٢)
 - (٢٤) حديث عبد الفتاح حسن الى جريدة « ال تمبو » الايطالية (المصرى فى ١٤ اغسطس ١٩٥٢)
 - (٢٥) خطاب عبد الناصر يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ فى الاجتماع الاول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى
 - (٢٦) تصريحات فؤاد سراج الدين بشأن مشروع تحديد الملكية (المصرى فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢)
 - (٢٧) المصرى فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢
 - (٢٧) مكرر خطاب عبد الناصر السالف الذكر
 - (٢٨) المصرى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢
 - (٢٩) نفس المصدر فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢
 - (٣٠) المصرى فى ٥ سبتمبر ١٩٥٢
 - (٣١) نفس المصدر
 - (٣٢) نفس المصدر فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢
 - (٣٣) نفس المصدر
 - (٣٤) خطاب عبد الناصر السالف الذكر
 - (٣٥) المصرى فى ١٧ ، ١٩ سبتمبر ١٩٥٢
 - (٣٦) سيد مرعى : المرجع المذكور من ٥٧ - ٩٧ ، ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة : جمهورية مصر العربية. فى عامها الاول من ٦٨ - ٧٦ .

الفصل السادس

حل الأحزاب السياسيّة في مصر

الفصل السادس

حل الأحزاب السياسية في مصر

من عرضنا السابق لموقف الثورة البورجوازية الزراعية الكبيرة الحاكمة ، تتضح حقيقتان هامتان تبدوان متعارضتين : الحقيقة الأولى ، أن الثورة ، بعملها على تحرير الفلاحين من السيطرة السياسية للبورجوازية الزراعية الكبيرة عن طريق تحطيم ملكياتها العقارية ، إنما عملت في الحقيقة والواقع على تحطيم نفوذ هذه الطبقة السياسية وهدم سيطرتها التقليدية في الريف ، وهي السيطرة التي كانت تنعكس تلقائيا في استئثارها بالسلطة والحكم . ثانيا : أن الثورة ، بخلو مخططها من فكرة الاستمرار في الحكم بعد قيامها ، إنما كانت تنوى في الحقيقة تسليم البورجوازية الحاكمة السلطة والحكم ، وهي البورجوازية التي رأينا أن الثورة قد عملت على هدم نفوذها السياسي وتقويض سيطرتها في البلاد !

ولما كان التناقض يبدو واضحا بين هاتين الحقيقتين ، ومن شأنه إذا سلمت الثورة الحكم فعلا الى يد البورجوازية الحاكمة ، أن تقوم هذه البورجوازية بتصحيح الأوضاع وإزالة التناقض عن طريق إلغاء قانون تحديد الملكية أو تجميده أو تفريغه من مضمونه ، وبالتالي تصفية الثورة الديمقراطية - فقد كان ذلك ما دفع الثورة الى إزالة التناقض من جانبها ، عن طريق إبقاء السلطة في يدها والاستمرار في الحكم وقيادة الثورة الديمقراطية الى أهدافها البعيدة .

على أن الثورة لم تصل الى هذا القرار الا عبر خلافات وصراعات داخلية سوف نتعرض لها في الفصل البالى من هذه الدراسة ، والمهم أن ذلك اتخذ شكل مراحل أو أدوار كان الدور الأول منها فى أعقاب الثورة وانتهى بالاستقرار على الاستمرار فى الحكم والاستيلاء على السلطة ، وكان ذلك بعد شهر ونصف فقط من قيام الثورة . وكانت هناك عدة دوافع أساسية قد دفعت الى هذا القرار ، نذكر منها أولا ، تقاعس الأحزاب عن تطهير نفسها ، والثانى ، موقف الأحزاب من الاصلاح الزراعى .

وبالنسبة للتطهير ، فان هذه الدعوة كانت قد أطلقتها الثورة بعد أسبوع واحد من قيامها ، أى فى يوم ٣١ يوليو ١٩٥٢ ، وتضمنت أن تعلن الأحزاب برامجها محددة واضحة المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره . ووضح الآن أن الثورة قد قصدت بهذه الدعوة ما وقع فعلا ، وهو ضرب وتصفية الأحزاب ، وإيقاع الفرقة والانقسام فى صفوفها ، وأنها لم تكن دعوة بريئة المقصد ، وقد ثبت أن دعوة التطهير كانت أسببه بقنبلة متفجرة تطايرت بالأحزاب ومزقتها اربا اربا .

وقد ابتلع الطعم بسهولة كل من حزب السعديين وحزب الوفد . ويرجع السبب فى ذلك بالنسبة للحزب السعدي ، الى أنه كان الحزب الذى كانت يده ما تزال غارقة فى دماء الشعب ، وكان يعد الشريك الأكبر للملك فاروق فى جريمته ، وقد احتل مركز الأحرار الدستوريين فى معاداة الوفد . وكان المتوقع أن الثورة بعد قيامها سوف تقتص منه اقتصاصا عادلا لما عبث بالحريات وانتهك من الدستور واستبد بالحكم . وكان الأمر يختلف بالنسبة للوفد ، وان أدى الى نفس النتيجة ، وهى ابتلاع الطعم . فلم يكن لدى الوفد ما يدعوه للاعتراض على دعوة التطهير ، بعد أن أعلنت الثورة فى بيانها

- ١٢١ -

أنها تعمل « في ظل الدستور » ، ومعنى ذلك أنها سوف تسلمه الحكم . فقد كان اعتراضه على دعوة التطهير في صفوفه معناه التعرض لعداء الثورة له بما يترتب على ذلك من آثار .

أما الأحرار الدستوريين فكانوا أذكى ، فقد أعلن الدكتور محمد حسين هيكل أن التطهير يجب أن تقوم به سلطات لها قوة قضائية حتى لا يكون تطهير الأحزاب قائمه على أساس من الاعتبارات الشخصية^(١) . وقد اجتمع مجلس إدارة الحزب ، وقرر أيضا أن يكون التطهير من اختصاص اللجان الرسمية التي كونتها أو تكونها الحكومة . كما اجتمع شباب الحزب يوم ٥ سبتمبر ، وقرروا « الاصرار على التمسك بما سبق أن قرره مجلس إدارة الحزب وأعلنه رئيسه في هذا الشأن »^(٢) .

وقد حاول حامد جودة وكيل الحزب السعدى أن يحدو حذو الأحرار الدستوريين ، فأعلن أنه « ليس في الحزب من يستحق التطهير »^(٣) . ولكن احدا من أعضاء الحزب لم يصدق في دعواه الجريئة ، وأكثر من ذلك أنهم رأوا ان حامد جودة نفسه ، هو ورئيس الحزب ابراهيم عبد الهادى ، يستحقان التطهير ! فاجتمعوا يوم ٢٨ أغسطس وأعلنوا بيانا ظريفا ادعوا فيه أن رئيس الحزب ووكيله قد « تنحيا » عن منصبيهما في الحزب ، وان هيئة جديدة قد تألفت للحزب برئاسة محمود غالب ووكالة سامح موسى ، وقرروا وقف صدور جريدة « الأساس » لسان حال الحزب . وقد كان رد فعل هذا البيان مختلفا عند كل من رئيس الحزب ووكيله . أما ابراهيم عبد الهادى ، الذى كان قد أصيب بحالة من « الاضطراب والعصبية » بعد الثورة ، فقد أعلن ترحيبه بما حدث ، وبالقرارات التى صدرت . فأكد بذلك تنحيته عن رئاسة الحزب . ولكن حامد جودة سارع الى نفى ما نسب اليه من التنحي قائلا انه « لم ولن يتنحى عن مركزه في الحزب أو عن

الاشتغال بالسياسة » ، وأكثر من ذلك أنه سأل سيد مرعى عضو مجلس الإدارة الجديد للهيئة السعدية : « ليه ياسيد عملتم كده ؟ ليه تقولوا وتعملوا وتعلنوا فى الاذاعة والصحف حاجات لم تحصل ؟ » . فرد عليه قائلا : « الحالة التى كان فيها ابراهيم عبد الهادى ، واضطرابه وعصبيته جعلتنا نعمل الى عملناه » ! (٤) . ولم يلبث ابراهيم عبد الهادى أن عاد فأعلن تراجع عما سبق أن صرح به من موافقته على تنحيه . وازاء هذا الموقف أصدر سامح موسى وشوكت التونى بيانا أعلنوا فيه أنه « نظرا لتراجع ابراهيم عبد الهادى وحامد جوده عن سابق موقفهما من التنحي ، ولما كان الاستمرار فى مثل هذه الحركات من شأنه أن يفتت الوحدة ويشير الفتن ، فقد رأينا حسم الموقف ، واعتبار كل من ابراهيم عبد الهادى ومحمد حامد جودة مفصولين من الحزب السعدى » (٥) . على أن وحدة الحزب كانت قد تفتت فعلا ، فقد انقسم الى فريق يساند حامد جودة ويرشحه للرئاسة ، وفريق ما زال يساند ابراهيم عبد الهادى والهيئة القديمة ، وفريق ثالث يؤيد هيئة الحزب الجديدة . وازاء هذا الانقسام أعلن محمود غالب استقالته من الرئاسة والحزب يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ (٦) .

أما الوفد ، فقد قاده خوفه من الاصطدام بالثورة ، ورغبته فى مصانعتها حتى تعود الحياة النيابية ويعود الى الحكم ، الا اجراء تطهير شكلى فى هيئته تخلص به من بعض المعارضين والمتمردين وبعض من لا يشغلون مركزا هاما فى الحزب ، فأعلن فى يوم ٤ أغسطس ١٩٥٢ ، فصل كل من : عبد اللطيف محمود ، والدكتور حامد زكى ، وحسين الجندى (من الوزراء السابقين) وأحمد قرشى ، وأحمد عثمان حمزاوى ، ومحمود عثمان حمزاوى ، وشحاته متولى ، وسليمان عبد الفتاح ، والدكتور أمين المغربى ، وعبد الرحيم مكاوى ، ويحيى محمود مصطفى ، وحسن السيد فودة ، ومهنا امام قرشى ،

- ١٢٣ -

ومنها شريف قرشي (من الشيوخ والنواب) . ولم يذكر الوفد أسباب فصل هؤلاء الأعضاء بالتفصيل ، ولكنه اكتفى بالقول بأنها « أسباب مختلفة » (٧) .

على أن فصل هؤلاء الأعضاء لم يلبث أن فتح على الحزب بابا لا يسد من الهجوم والتشنيع من الأعضاء المفصولين ، الأمر الذي أضعف مركزه أمام الثورة ، وشغله بالدفاع والهجوم المضاد . فقد هاجم أحمد حمزاوي ، الذي كان قاهسيا ، فؤاد سراج الدين ، وطلب الى الرئيس على ماهر والنائب العام التحقيق معه ومع سكرتير الوفد فيما نسب اليه (٨) . واضطر فؤاد سراج الدين بطبيعة الحال الى الدفاع عن نفسه على صفحات الصحف . وحدث نفس الشيء مع الدكتور حامد زكي ، فقد اتهمه الدكتور محمد صلاح الدين بأفشاء أسرار مجلس الوزراء وفتح باب الحملة ضد رئيس مجلس الدولة واتخاذ موقف معارض للوفد في القضية الوطنية والاتصال المستمر بالسفير البريطاني وباقي سفراء الدول الأجنبية (٩) . وفي الوقت نفسه أصبحت لجنة التحقيق في الوفد ميدانا للصراع والتنافس على الزعامة بين الدكتور محمد صلاح الدين وفؤاد سراج الدين وأنصار كل منهما (١٠) . كما وقع صدام خطير بين مصطفى النحاس وعبد السلام فهمي جمعة يوم ٥ سبتمبر ١٩٥٢ عندما أخذ الوفد في النظر في تقرير لجنة التطهير عن المهندس عثمان محرم (١١) .

وبينما كان الوفد مشغولا بالدفاع والهجوم ، وبينما كانت تتوزع الخلافات ، أعلن اللواء محمد نجيب أنه « غير راض عن الطريقة التي اتبعتها الوفد في تطهير صفوفه ، وإن عناصر الفساد في الوفد لا تزال موجودة في القيادة وأنها لم تمس » ! . ونوه بأنه غير راض عن الطريقة التي استجابت بها الأحزاب لطلب تطهير صفوفها من عناصر الفساد « الذي يعد شرطا حيويا

للعودة الى حكومة برلمانية قديرة وأمينه في مصر ، (١٢) . كما أذاع على ماهر في يوم ١٠ أغسطس بياناً هجومياً حمل فيه على الأحزاب حملة شعواء ، وقال ان الشعب يضيق بها ذرعاً ، وأن الخصومة الحزبية قد وصلت الى حد الجريمة ، وأن الحياة البرلمانية لن تطهر الا بتطهير الأحزاب ، وأن هذه الأحزاب بوضعها القائم مقضى عليها ، فاما تنظيم وازدهار واما زوال وانهار (١٣) .

وعلى هذا النحو ، أفلحت الثورة في تمزيق الأحزاب ، واطهار ضعفها ، وبث الفرقة في صفوفها ، بدعوة التطهير التي أطلقتها . وقد صور أحمد أبو الفتح ما اعتري الأحزاب من انهيار بسبب دعوة التطهير تصويراً بليغاً في مقال له بعنوان « الى أين ؟ » تساءل فيه عن حدود كلمة « التطهير » التي انطلقت وكان بركاناً قد قذف بها . وقال ان هذه الكلمة « أصبحت داخل كل حزب مطية للطامع والحاقد والناقم ، فهذا يقول : افصلوا رئيس الحزب ! وهذا يقول : بل ونائب الرئيس أيضاً ! وثالث يضيف : بل والسكرتير وأعضاء مجلس الادارة ! وآخرون يقولون : لماذا لا نعزل هيئة الحزب كلها ونتولى نحن زمام الأمر ؟ . وماجت الأرض بمن عليها ، ورئيس الوزراء يقول : لابد من التطهير . التطهير أو تعمل الحكومة على تنفيذه . يقول رئيس الوزراء ذلك فنقول : آمين . فمن منا لا يريد التطهير يا أيها الناس ؟ . لكن بربك قل لنا : ما هو التطهير ؟ وما هي حدوده ، وما هي معايير ، وكيف السبيل الى تحقيقه ؟ لم لا تجمع لنا قسم الرأي بمجلس الدولة ليفتينا بمدلول التطهير ؟ ولماذا لا يكتب لنا أصحاب فقه الثورة عن محدودات التطهير ؟ أم أن الأمر هكذا لا يقصد به الا التعجيز ؟ » .

ثم قال أحمد أبو الفتح ان الوفد « بدأ يرتكب الأخطاء هو الآخر . اذ اجتمع وقرر وطهر وقصل عددا من الوفدين ، ولم يوضح أسباب فصلهم .

فظن الناس أن من فصلهم الوفد إنما هم قد فصلوا بغية التطهير . ولكن هذا الظن تقلقل في رؤوس الناس عندما اطلعوا على الأسماء ، فإن بعضها لم يعرف عن أصحابها عدم النزاهة . وراح الوفد يعلن أنهم إنما فصلوا لأسباب مختلفة ! ما هي الأسباب المختلفة ؟ ومن من هؤلاء فصل بقصد التطهير ؟ . وهل وقف التطهير عند ذلك ؟ . أسئلة ازدحمت في رؤوس الشعب . ورئيس الوزراء يعلن في أيهام بأن المقصود بالتطهير هو التطهير الحقيقي ! وما هو التطهير الحقيقي ؟ ، .

ثم أخذ أحمد أبو الفتح يدين الوفد لتقاعسه عن تطوير نفسه فقال إنه ينس من العثور على مدلول لكلمة التطهير « فرحت أقترح على الوفد أن يتعرف الآن هذه الكلمة ، وأن يعمل على اقرار أسس الديمقراطية داخل الوفد ، فيمنح الهيئة الوفدية حقوقها ، ويمنح لجان الوفد حقوقها . فقبل هذا جميل ، ومن حق الهيئة واللجان الوفدية أن ننال حقوقها ، ومن المعقول ، والوفد حصن الديمقراطية ، أن تنظم صفوفه على أسس ديمقراطية حقة . قال الوفد : سنفعل هذا . وانتظرت ، وبدأت اللجان تجتمع وتنفض ، وكلما استخثنتهم قالوا : اصبر ، فالصبر جميل . وقلت أيضا : ان من حق البلد عليكم أن يضم الوفد الى مجلسه الأعلى بعض أعضاء الهيئة الوفدية ممن عرف عنهم الصدق والاخلاص والوطنية والامتلاء بالروح الشعبية . فقبل لي : وهذا أيضا جميل ولا بد من تحقيقه . ورحت أنتظر هذا وذاك ، والاجتماعات تعقد متباعدة ، والحطى ثقيلة ، ونحن في عهد طابعه الحزم ، .

« وبينما أنا منتظر ، اذا بحزب ينشق فجأة ، واذا بزعمائه يقال عنهم أنهم تنحوا ، واذا بهيئة غير الهيئة ، وجريدة تغلق . فقلت : ما هذا ؟ فقبل : التطهير ! ولم أكد أفكر في هذا التطهير ، حتى تواتت الأحداث ، واذا بنائب الرئيس الذي قيل عنه أنه تنحى ، يعلن أنه لم يتنح . واذا

- ١٣٦ -

بالرئيس نفسه يعود فيقول انه على استعداد لثلا يتنحى . واذا بأعضاء
يمسكون برقاب أعضاء ، واذا بمناقشات ومهاترات ، وينتهى المطاف الى
استقالة رئيس الهيئة الجديدة . . . لقد انتهى به اضطراب التطهير ، فأخرجه
من عالم العاملين فى ميدان السياسة الى حيز المنزولين . . . فكم من كبائر ترتكب
باسمك أيها التطهير ! » .

ثم يقول أحمد أبو الفتح ان الوفد فى تلك الأثناء كان « يجتمع
وينفض الاجتماع دون قرارات . بل أكثر من ذلك أنه لا يحدد متى يتخذ
القرارات . وبين كل هذا وذاك يزحف أناس هنا وهناك يقولون : لعنة الله
على الأحزاب ! يجب حل هذه الأحزاب ! يجب تنظيم هذه الأحزاب بقانون
أو بقوانين ! لا انتخابات الا بعد تطهير الأحزاب ! أين أنت أيها الدستور ؟
قل أيها الدستور نحن فى طريقنا الى أين ؟ . . . » (١٤) .

فى تلك الأثناء كانت الثورة قد سلمت مشروعها بتحديد الملكية لحكومة
على ماهر ومجلس الدولة ونشر فى الصحف . وقد فعل هذا المشروع فى
الأحزاب ما فعله « التطهير » من الفرقة والانقسام - على نحو ما بينا فى الفصل
السابق من هذه الدراسة . وعند ذلك أدركت قيادة الثورة أن خطتها فى
التشهير بالأحزاب قد نجحت ، وأنها يمكن أن تنتقل من ذلك الى الخطوة
التالية ، وهى توجيه ضربة قوية ومؤثرة اليها ، تمهيدا لتصفيتها تصفية
نهائية .

وجاءت الفرصة حين أخذ على ماهر يجتمع بكبار الملاك ويبدى عطفه
عليهم ويشكر لهم « روحهم الطيبة » التى أبدوها فى مذكراتهم التى هاجموا
فيها الثورة لمشروع تحديد الملكية ووصفوه بأنه « من عمل اللادينيين أصحاب
المذاهب الحمراء » .

- ١٣٧ -

وعلى هذا النحو ، وفى نهاية الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٥٢ ، اتخذت الثورة الخطوات الهامة التالية فى هدم النظام القديم والاستيلاء على الحكم وهى :

أولاً : اقالة على ماهر باشا ، وتأليف وزارة جديدة برئاسة محمد نجيب يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ .

ثانياً : ضرب الأحزاب ضربة كبيرة باعتقال عدد كبير من أعضائها ، وكان على رأس هؤلاء فؤاد سراج الدين وإبراهيم عبد الهادى . وقد بلغ عدد المقبوض عليهم ٧٤ شخصا بعد من أضيف اليهم فى الأيام اللاحقة من الأسرة الملكية وزعماء الأحزاب والوزراء السابقين ورجال الحاشية . ونشرت الثورة بيانا بعد الاعتقالات أوضحت فيه - بجرأة - أنها قامت بهذه الاعتقالات لتساعد الأحزاب على تطهير صفوفها فى جو لا يسود فيه تأثير هؤلاء المعتقلين ! (١٥) .

ثالثاً : اصدار القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ ، بتنظيم الأحزاب السياسية فى يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، وقد ألزم هذا القانون الأحزاب بإيداع أموالها فى مصارف ليتم الصرف منها ، وقضى بعقاب الأمناء على هذه الأموال بالحبس اذا تخلفوا عن ذلك . ونص القانون على أن الأحزاب القائمة عند العمل به ، تعيد تكوينها وفقا لأحكامه ، وتقدم اخطارا بذلك لوزير الداخلية مشفوعا ببيان عن نظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية ، وأعطى القانون وزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب ، وفى هذه الحالة يعرض الأمر على محكمة القضاء الادارى (١٦) .

رابعاً : اصدار قانون اصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ . ومع أن وزارة على ماهر كانت قد وافقت على مبدأ تحديد الملكية يوم ٦ سبتمبر ، وألفت لجنة فرعية من ستة وزراء لوضع الصيغة

النهائية للقانون ، كما أقرت اجراءات المشروع بصفة عامة ونهاية (١٧) .
الا أن قيادة الثورة قد قصدت بتصديها لاصدار القانون على يد وزارة اللواء
محمد نجيب ، اعلان عزمها على تنفيذ المشروع بنفسها .

وتعتبر الفترة من تاريخ صدور قانون تنظيم الأحزاب السياسية في
٩ سبتمبر ١٩٥٢ الى تاريخ صدور قانون حل الأحزاب السياسية في
١٨ يناير ١٩٥٣ ، فترة اشتباك حقيقى وسافر بين الأحزاب السياسية ،
وبخاصة الوفد ، والثورة . وهو اشتباك كانت الثورة قد نسلمت له
من الناحية القانونية بسليمان حافظ ، الذى كان سجله فى مجلس الدولة
- كما يقول جورج فوشيه (١٨) - يتيح له أن يزيح عن المسرح السياسى أكثر
رجال السياسة وعلى رأسهم زعماء حزب الوفد . وقد عين نائبا لرئيس
الوزراء ووزيرا للداخلية فى وزارة محمد نجيب .

وكان أحمد أبو الفتح قد أطلق صيحة الانذار للأحزاب فى تعليقه على
القبض على الزعماء السياسيين وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين ، فقد أندر بأن
« الواجب الوطنى يحتم على الأحزاب أن تسارع الى تطوير نظمها ، وإلى تكوين
قياداتها ، بحيث تكون هذه النظم وهذه القيادات لا قصد ولا اتجاه لها سوى
الشعب وغير الشعب ٠٠٠ » واستطرد قائلا انه « اذا لم تقم الأحزاب على
ذلك ، تدخل الجيش مرة أخرى ، وقد يصل الأمر الى حل الأحزاب . وهذا هو
المكروه الذى يبغضه كل محب للديموقراطية » (١٩) .

وقد سارعت الأحزاب الى اتباع هذه النصيحة ، وأتاح لها قانون تنظيم
الأحزاب السياسية هذه الفرصة ، حتى بلغ عدد الاخطارات التى قدمت
لوزارة الداخلية ستة عشر ، قدمتها : هيئة الوفد المصرى ، الحزب السعدى ،
حزب الأحرار الدستوريين ، حزب بنت النيل ، الحزب النسائى ، الحزب

النسائي الوطني ، حزب العمال ، حزب العمال والفلاحين ، الحزب الاشتراكي ، الحزب الوطني ، الحزب الوطني الجديد ، حزب الفلاح الاشتراكي ، حزب الكتلة الوفدية ، الحزب الديمقراطي ، هيئة الاخوان المسلمين ، حزب الله (شباب سيدنا محمد) • وقد قدم فتحى الرملى ، سكرتير عام الحزب الديمقراطى اخطار تكوين الحزب ، متضمنا لائحة الحزب الأساسية وبرنامجه وأسماء الأعضاء المؤسسين وهم : فتحى الرملى ، والمهندس على لبيب ، ومحمد درويش ، ومصطفى محرم ، ومكرم حنا المحامى ، (٢٠) •

وقد حرص الوفد على أن يفوت غرض الثورة فى ضرب الحياة الديمقراطية ، وأن يكيف نفسه مع الوضع الجديد والعقلية الجديدة، خصوصا فيما يختص بالاصلاح الزراعى - فأعاد صياغة برنامجه الأول الذى أصدره يوم أول أغسطس ١٩٥٢ ، ونشره مرة أخرى يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، على أسس تقدمية • فقد وصف نفسه بأنه : « هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية » • ولما كانت الثورة لم تعلن فى ذلك الحين عزمها على إلغاء الملكية ، فلذلك اكتفى بتطبيق المبدأ الدستورى القائل بأن « الملك يملك ولا يحكم » • وتخلى الوفد عن دستور ١٩٢٣ ، فرأى وجوب الغائه ، لأنه صدر كمنحة من الملك ، ورأى اصدار دستور جديد من الأمة مباشرة بواسطة جمعية تأسيسية • وقد تحدث الوفد فى برنامجه عن اقامة « نظام اشتراكى اجتماعى » ، على الرغم من أن الثورة لم تكن فى ذلك الحين قد رفعت شعار الاشتراكية ، أو أوردته فى أى بيان من بياناتها ، ودعا الى « أن يكون توزيع الموارد الأساسية للبلاد والسيطرة عليها بطريقة نحقق الخير العام للجميع » • ، وألا يؤدى النظام الاقتصادى الى تركيز الثروة ووسائل الانتاج على نحو ضار بالمصلحة العامة » •

ويهمنا هنا أن نورد برنامج الوفد فيما يتصل بالطبقة العاملة ،
لأنه يوضح قصارى ما كانت الليبرالية على استعداد لمنحه لهذه الطبقة فى
ذلك الحين . ونلاحظ أن الوفد كان هو الحزب الذى نالت الطبقة العاملة على
يديه أهم مكاسبها الاقتصادية والسياسية حتى ذلك الحين . وهذا البرنامج
يتضمن :

١ - استصدار قانون التأمين الاجتماعى للعمال ، وذلك بمساهمة
الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال .

٢ - تعميم هذا النظام فى جميع أنحاء البلاد لمقاومة البطالة .

٣ - العمل على تعميم المساكن للعمال تدريجيا ، الحكوميين منهم وغير
الحكوميين .

٤ - استكمال التشريعات العمالية التى تكفل للعامل المحافظة على
حقوقه وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل .

٥ - استصدار قانون التأمين الصحى للعمال وأفراد أسرهم تيسيرا
لعلاج هذه الفئة الكادحة لرفع المستوى الصحى بينهم بما يكفل رفع مستوى
الانتاج الصناعى .

وقد حاول الوفد أن يركز على السياسة الخارجية فى مواجهة اهتمام
الثورة بإعادة البناء الاقتصادى والاجتماعى الداخلى . فشدد على إنهاء الاحتلال
من أراضي مصر والسودان ، وتحقيق الوحدة بينهما ، ورفض أى صورة
من صور الدفاع المشترك ، وتأييد شعوب افريقيا فى جهادها لنيل استقلالها ،
ودعم مجموعة الدول الافريقية الآسيوية ، والتمسك بعروبة فلسطين وجامعة
الدول العربية (٢١) .

وكان من الطبيعي أن ينير هذا التركيز على المسائل الخارجية غضب إسرائيل وبريطانيا . فقد علق راديو اسرائيل على هذا البرنامج قائلاً ، ان الوفد قد بذل محاولة كبرى ببرنامجهم الجديد ، للتدليل على أنه غير حزب سراج الدين وصلاح الدين ومن لف لفهما ، ولكن البرنامج في شكله وفي نصه وفي روحه أظهر ان المحاولة لم تنجح ، وأن حزب الوفد ما زال حزب التطرف السياسي والتعصب الأعمى في أكثرية المسائل التي لا تخص المصريين ولا تتعلق بحياتهم وظروف معيشتهم ! ، .

ثم أضاف : « نعم ان حزب الوفد لم يقوم بشن حملة مكشوفة على النظام الجديد في مصر ، ولم يتهمهم على سياسة الإصلاح وانهاش الفلاح ، بل انه حاول السير في التيار في هذا الصدد ، وربما كان ذلك خوفاً من الاعتقال وليس ايماناً بالإصلاح ومقتضياته - غير أن هجمته على النظام الجديد جاءت في شكل كلام مزوق ومعايير منمقة وعواطف جياشة حول التمسك بأمانى مصر القومية والعمل على تغيير الأوضاع في الديار المقدسة وما شاكل ذلك ، .

كما علقت محطة الشرق الأدنى على برنامج الوفد ، وما أعلنه من رفضه اشتراك مصر في الدفاع المشترك بأية صورة من الصور ، فقالت ان النحاس يحاول أن يغطي فشله في السياسة الداخلية ، بتوجيه أنظار الرأي العام الى المسألة الخارجية . وأن النحاس في ذلك لا يعبر الا عن رأى الأقلية المتطرفة في الشرق العربى . وهذا التعصب لا يفيد مصر لأنه يثير الذعر في نفوس الأجانب(٢٢) .

وفي الوقت الذى أعاد الوفد فيه صياغة برنامجه ، أعاد أيضاً صياغة تكوينه ، فقد قرر أن تكون جمعيته العمومية مكونة من جميع أعضاء الهيئة الوفدية ، يستوى في ذلك البرلمانيون ، وغير البرلمانيين ، ويبلغ عددهم

- ١٣٢ -

٥٥٠ عضوا ، ويكون من اختصاص هذه الجمعية اختيار الرئيس وهيئة المكتب وأعضاء الوفد الذين سيكونون بمثابة الهيئة التنفيذية (٢٣) ثم حل النحاس الهيئة الوفدية وأعاد تكوينها من الأعضاء القدامى ومن يريد الانضمام اليها من المصريين (٢٤) ، وحتى لا يعطى للنورة مبررا للاعتراض على التكوين الجديد ، استبعد من التنظيمات الجديدة « بصفة مؤقتة » فؤاد سراج الدين ، لأنه كان معتقلا فى ذلك الحين . وقد قدم فؤاد سراج الدين من معتقله استقالته من الوفد ومن الهيئة الوفدية « نهائية غير مشروطة » (٢٥) .

على ان النورة كانت - كما ذكرنا - ندير التخلص من الوفد ومن النظام القديم كله . وقد اتبعت فى ذلك الأسلوب التقليدى لضرب الوفد ، وهو ضرب زعامته . فقد كانت زعامة الوفد على مدى تاريخه تمثل مركز العصب الحساس الذى اذا ضرب شلت جميع الأطراف . وقد بدأت المعركة التاريخية حين أبلغ سليمان حافظ الدكتور محمد صلاح الدين أنه يجب استبعاد اسم مصطفى النحاس من كل التنظيمات الوفدية الجديدة ، على اعتبار أنه « دمل فى قلب الوطن يجب أن يفقع » ! وقد فهم الوفديون بطبيعة الحال هذه الاشارة وما تعنيه للحزب ، فاهتزوا فى جميع أنحاء القطر بالاجتماعات والاتصالات التى أسفرت عن نتيجة اجماعية هى : « أن يكون مصطفى النحاس رئيس الوفد ، أو لا يكون هناك وفد » (٢٦) . على أن هذه النتيجة لم تؤثر فى قرار سليمان حافظ ! فأعلن الوفد تحديه السافر لهذا الاعتراض ، وقرر فى اجتماع عقده يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، ألا يقدم اخطاره الى وزير الداخلية ، ووقع هذا القرار مع مصطفى النحاس ، عبد السلام فهمى ، وعلى زكى العرابى ، وعبد الفتاح الطويل ، وأحمد حمزة ، ومحمد محمد الوكيل ، ووافق الأعضاء المعتذرون لمرضهم على هذا القرار تليفونيا وهم : محمد محمد المغازى ، وسيد بهنس ، وفهمى ويصا . كما حضر الجلسة بعض الوزراء الوفدين السابقين وهم : محمد صلاح الدين ،

- ١٣٣ -

وابراهيم فرج ، وعبد المجيد عبد الحق ، والدكتور عبد الجواد حسين ،
واشتركوا في المناقشة ، ووافقوا بالاجماع على ذلك القرار(٢٧) .

وقد اعتقد الوفد بوقفته الصلبة أنه سوف يحمل الثورة على التفكير
مرتين قبل أن تقبل منازلته ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، فقد أبدى
« مصدر رسمي » فى ذلك الحين أسفه لأن يلجأ الوفد الى مثل هذه
« المناورة » ، وهذا « التهليل الأجوف » ! لا لشيء الا لرغبته فى استثناء رئيسه
وبعض أعضائه من تطبيق قانون الأحزاب الذى وافقوا عليه ، وقال انه
« كان الأجدر بهم ألا يحتموا من الاتهام وراء الوسائل الرخيصة ! لأن مصر
اليوم لا تعرف الاستثناء ولن تعرفه »(٢٨) .

ثم لم يلبث مجلس قيادة الثورة أن تحدى النحاس فى شعبيته فى
الوجه البحرى ، وفى بلدته سمنود بالذات ، فقام اللواء محمد نجيب برحلة
الى الأقاليم استقبل فيها استقبالا حماسيا لم يحظ به من قبل سوى
زعيم الوفد وحده . ثم صرح بعد ذلك بأن هذه الجولة قد أشعرت « بأن
الشعب قد سئم الساسة الذين يعدونه ولا يفون بما سكبوا فى سمعه
من الوعود » ، واستطرد : « ان الأحزاب السياسية التى رأيناها فيما مضى
وخبرناها فى مصر قد ماتت ، ولفظت الأنفاس ، وقامت مكانها رغبة غامرة
فى رؤية مصر حرة متخلصة من هذه الأحزاب التى كانت تتنازع السلطان
ولا شيء غير السلطان » ! (٢٩) .

على هذا النحو كان الوفد يواجه أعظم تحد واجهه فى حياته :
قوى ثورية من نوع جديد قدمت للشعب انجازات لم يستطع أن يحققها فى
تاريخه : طرد الملك ، قانون الإصلاح الزراعى ، إلغاء الرتب والألقاب .
ولم ير الوفد مفرا من التراجع ، خصوصا بعد أن حرم من أمواله وقدرها
١٢٠ ألف جنيه وضاعها فى أحد البنوك خضوعا لقانون تنظيم الأحزاب

- ١٣٤ -

السياسية^(٢٠) ، فقرر الرجوع عن قراره السابق بالآي يقدم اخطاره الى وزير الداخلية ، لأن هذا القرار كان يتضمن انهاء وجوده السياسي ، وقدم اخطاره لوزير الداخلية يوم ٦ أكتوبر ١٩٥٢ ، وجعل النحاس رئيساً فخرياً له مدى الحياة ، وأصبح أعضاؤه المؤسسون هم : عبد السلام فهمي جمعة رئيساً ، وعبد الفتاح الطويل ، وزكي العرابي ، ومحمد الوكيل ، وأحمد حمزة أعضاء^(٢١) . وازاء هذا التراجع الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الوفد ، قدم كل من أحمد أبو الفتوح وإبراهيم طلعت وصالح الدين محمد تهايمي وحسن صبري غنام استقالتهم من الهيئة الوفدية^(٢٢) .

على أن الثورة لم تقبل ما اعتبرته تراجعاً سورياً من جانب الوفد ، فاعتزمت الحكومة على رئاسة النحاس الشرفية ، واستندت في مذكرتها لمحكمة القضاء الإداري إلى أن الوفد ، في الوقت الذي وصف فيه رئاسة النحاس بأنها شرفية ، فإنه أعلن أنه « سيستلهم منه التوجيه ، ويستمد من إخلاصه ومن قوته ومن وطنيته وصلابته في الحق سراجاً منيراً ، ويقرر أنه سيمضي في مستقبل أيامه على نهجه الواضح وطريقه المستقيم وخطته القوية التي رسمها في تحرير وادي النيل ، معتبراً إياه ركنه الركين وحصنه الحصين ومرجعه في الملهمات » . وقالت المذكرة أن هذا القول « من شأنه أن يضع حضرة الرئيس السابق مصطفى النحاس في منصب حزبي يعلو في سلطانه ونشاطه الرئيس الفعلي ، إذ يستلهم منه التوجيه ويقرر أنه الركن الركين والمرجع في الملهمات » . كما أنه يبيح له ما لا يجيزه القانون للرئيس الفعلي ، إذ عين مدى الحياة ، في أن القانون يوجب انتخاب الرئيس الفعلي بطريق الاقتراع السري ولمدة لا تزيد على ثلاث سنوات » . واستندت المذكرة إلى نصوص القانون التي ذكرت أنها تنفي صراحة إمكان تعيين رئيس هرفة ، وذلك لما وضعه القانون من شروط لرئيس الحزب وسرية انتخابه

وتوقييت مدة رياسته (٣٣) .

وقد دفع الوفد بعدم دسورية المرسوم بقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية وبطلانه (٣٤) . وحشد حول محاميه وقانونييه فى القضية التى نظرت أمام محكمة القضاء الادارى وشهدت اعظم مناظرة قانونية بين الوفد والثورة . وقد أثار الوفد فى مذكرته التى قدمها فى هذا الشأن مسألة الخلاف حول قيام دستور ١٩٢٣ وسقوطه فقال ان هذا الموضوع أثير جديا فى مستهل حركة الجيش وتناوله رجال الفقه الدستورى وغيرهم من المفكرين بالشرح والتعليق ، وكان فى رأى فريق من هؤلاء ان الدستور قد انهار كله أو بعضه مباشرة فى أعقاب حركة الجيش التى بدأت فى صباح الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وانتهت مساء السبت ٢٦ منه بنزول الملك السابق عن عرشه . ورأى فريق آخر أميل الى الاعتدال ان الثورة بمعناها الدستورى وما ينبنى عليها من آثار ، كانهيار الدساتير القائمة ، لم تستكمل جميع عناصرها الا بعد ذلك التاريخ ، وبعد توالى صدور التشريعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى غيرت أسس المجتمع المصرى تغييرا جوهريا ، وأرست الأسس التى يقوم عليها اليوم العهد الجديد . فكانوا يرون ان الدستور لم يعد قائما بعد ذلك التحول . على ان رأى الرسمى قد ظل حائرا بين هذه الآراء . ومنطق الثورة كان يقتضى من قادتها اعلان سقوط الدستور فى حينه ، ولكن هذا الاعلان تأخر لأكثر مما ينبغى . وأن مسلك الحكومة فى الاستناد الى أحكام دستور ١٩٢٣ يجعل الحكم على ما صدر من تدابير ، لتقصى دستوريتها أو عدم دستوريتها ، انما يكون لزاما بالرجوع الى أحكام دستور ١٩٢٣ (٣٥) .

وقد ذهب الدكتور محمد صلاح الدين فى مراقبته الى القول بأن الثورة

- ١٣٦ -

« لم تكن ثورة على دستور ١٩٢٣ ، وإنما كانت الثورة من أجل هذا الدستور ، وإنما كانت ثورة على الأوضاع التي اعتدى بها على دستور ١٩٢٣ ، فالذى يهدم هو هذه الأوضاع وليس الدستور . فالثورة الأخيرة لم تكن ثورة الجيش وحده ، لأنه ثار باسم الشعب ، فهي ثورة الشعب كله فى سبيل رد الطفيلان ومن أجل عزل الملك لأنه كان يعتدى على الحياة الدستورية . وهذا صريح غاية الصراحة فى بيانات القائد العام ، « واستطرد قائلاً : « ان الأمر أشبه بتعاقد بين الشعب وبين الجيش ، كان ضمنياً فى أول الأمر ، ثم أصبح تعاقدًا صريحاً على الاحتفاظ بالحياة الدستورية ودستور ١٩٢٣ بالذات حتى يحل محله دستور جديد » (٣٦) .

وفى أثناء نظر القضية ، تبدى واضحاً ان الوفد قد نسى تماماً أنه يواجه ثورة عسكرية ، وأنه ما يزال يحكم على الأمور بمعايير ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . فعندما تفوه محامى الحكومة أمام مجلس الدولة بالعبارة الآتية : « اذا حل حزب الوفد ، فهو كشخصية معنوية تثول أمواله ٠٠ » - قاطعاً ابراهيم فرج قائلاً فى احتداد : « الوفد لن يحل - ولا تستطيع أنت ولا سليمان حافظ حله . الوفد تحله الأمة وتبقيه الأمة » ! (٣٧) .

بيد ان الوفد كان مخطئاً فى هذا التصور ، لأن الثورة كانت قد أخذت بالفعل فى هدم أسس النظام القديم . وفى ١٠ ديسمبر كانت قد أعلنت سقوط دستور ١٩٥٣ ، وتولى حكومة الثورة جميع مهام السلطة فى الدولة من تشريعية وتنفيذية فى فترة الانتقال وحتى يتم وضع الدستور الجديد . فاستكملت الثورة بذلك كل مقومات مدلولها القانونى (٣٨) . وفى يوم ١٣ يناير ١٩٥٣ أصدرت مرسوماً بتأليف لجنة من خمسين عضواً لوضع مشروع دستور جديد « يتفق وأهداف الثورة » (٣٩) . وفى يوم ١٦ يناير أهوت بسيف الحل على عنق أكبر حزب جماهيرى فى البلاد ، وذلك بصدر

مرسوم بقانون نص على حل الأحزاب ومصادرة أموالها لصالح الشعب ، وقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات(٤٠) . وفى يوم ١٨ يناير ، ولحماية الثورة من رقابة القضاء ، أصدرت الثورة مرسوما بقانون باعتبار التدابير التى اتخذها « رئيس حركة الجيش » لحماية الحركة ونظامها ، « من أعمال السيادة العليا » (لا تخضع لرقابة القضاء) اذا اتخذت فى خلال سنة من تاريخ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - بعد أن كانت هذه المدة سنة أشهر بمقتضى مرسوم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ . وفى يوم ٢٠ يناير ١٩٥٣ أذيع بيان عن اعتقال ١٠٢ ، منهم ٤٨ شيوعيا ، و١٥ لهم علاقات بالأحزاب المنحلة ، وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين وإبراهيم طلعت ، و٣٩ صرح وزير الارشاد أنه ثبت اتصالهم بعناصر أجنبية يهملها إثارة الخواطر ! (٤٢) .

وفى يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣ ، أكملت الثورة استيلاءها على السلطة من الناحية القانونية باعلان دستور فترة الانتقال ، الذى جعل السيادة العليا فى الدولة فى يد « قائد الثورة » ، وبصفة خاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها ، وجعل له حق تعيين الوزراء وعزلهم . ثم ركز السلطتين التشريعية والتنفيذية فى يد مجلس الوزراء . وجعل وضع السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ، ومحاسبة الوزراء ، من حق مؤتمر مشترك من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء (٤٣) .

ولقد كان معنى هذا الدستور المؤقت ، الذى نقل أعمال السيادة العليا من يد الوصى على العرش ، وهو الأمير محمد عبد المنعم ، الى يد قائد الثورة ، وجعل السلطة التشريعية التى يتولاها مجلس الوزراء خاضعة لرقابة مجلس قيادة الثورة فى المؤتمر المشترك المشار اليه - أن مصر قد وضعت من الناحية الفعلية تحت نظام جمهورى رئاسى من قبل أن يعلن

- ١٣٨ -

هذا النظام رسمياً . وفى هذا النظام الذى خضعت له مصر ، تجمعت كل السلطات ، بما فى ذلك السلطة القضائية عندما يكون القصد حماية النظام الثورى ، فى يد واحدة هى يد قائد الثورة (٤٤) .

وكانت الخطوة الطبيعية التالية هى إلغاء النظام الملكى واسقاط حكم أسرة محمد على رسمياً وإعلان الجمهورية يوم ١٨ يونية ١٩٥٣ ، مع تولى « قائد الثورة » رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته القائمة فى ظل الدستور المؤقت (٤٥) . وبهذه الخطوة التاريخية الهائلة تكون الثورة قد أتمت هدم النظام القديم ، وتغيير أسس المجتمع المصرى ، وتقويض المؤسسات السياسية والدستورية البورجوازية الحاكمة القديمة . ولكن بقيت جماعة المسلمين التى كانت محل معالجة خاصة .

هواشي الفصل السادس :

- (١) تصريح الدكتور محمد حسين هيكل يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .
- (٢) أنظر قرارات شباب الأحرار الدستوريين في المصري يوم ٥ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٣) تصريحات حامد جودة (المرجع المذكور في ٦ سبتمبر ١٩٥٢) .
- (٤) المصري في ٤ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٥) بيان سامح موسى وشوكت الترنس (نفس المصدر يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٢) .
- (٦) بيان محمود غالب في المصري يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٧) قرارات الوفد المصري (نفس المصدر يوم ٥ أغسطس) .
- (٨) بيان أحمد حمزاوي في المصري ٨ أغسطس ١٩٥٢ .
- (٩) تصريحات الدكتور محمد صلاح الدين (نفس المصدر في ١١ أغسطس ١٩٥٢) .
- (١٠) أنظر تعليق « المانشستر جارديان » على حركة التطهير في الوفد (المصري في ٧ أغسطس ١٩٥٢) .
- (١١) الأهرام في ٢٣ يناير ١٩٥٣ .
- (١٢) تصريحات اللواء محمد نجيب في المصري يوم ٩ أغسطس ١٩٥٢ .
- (١٣) الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص ٤١ (مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩) .
- (١٤) أحمد أبو الفتوح : إلى أين (المصري يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢) .
- (١٥) الرافعي : المرجع المذكور ص ٤٧ .
- (١٦) نفس المصدر ص ٥٤ .
- (١٧) الأهرام في ٢٣ يناير ١٩٥٣ ، أنظر أيضاً تصريحات على ماهر للمصري يوم ٨ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (١٨) جورج فوشيه : جمال عبد الناصر في طريق الوحدة والبناء ، تعريب نجدة هاجر وسعيد الفز ص ٤٢ (بيروت : منشورات المكتب التجاري) .
- (١٩) أحمد أبو الفتوح : المرجع السابق .
- (٢٠) المصري في ٩ أكتوبر ١٩٥٢ .

-
- (٢١) أنظر : برنامج الوفد المصرى ونظام هيئته فى المصرى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٢) المصرى فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٣) نفس المصدر فى ١١ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٤) نفس المصدر فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٥) نفس المصدر فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٦) نفس المصدر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٦) نفس المصدر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٧) نفس المصدر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٨) نفس المصدر .
- (٢٩) حديث محمد نجيب مع أحد المراسلين الأجانب فى المصرى فى ٣ أكتوبر ١٩٥٢ .
- (٣٠) المصرى فى ١١ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٣١) نفس المصدر فى ١١ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٣١) نفس المصدر فى ٧ أكتوبر ١٩٥٢ .
- (٣٢) نفس المصدر .
- (٣٣) مذكرة الحكومة الى مجلس الدولة عن أخطار الوفد (الأهرام فى ٢ يناير ١٩٥٣) .
- (٣٤) مذكرة الوفد فى قضية الاعتراض على اخطاره (الأهرام فى ١٠ يناير ١٩٥٣) .
- (٣٥) أنظر نص مذكرة الوفد السالفة الذكر أيضاً فى المصرى ٩ يناير ١٩٥٣ .
- (٣٦) أنظر مرافعة الدكتور محمد صلاح الدين أمام مجلس الدولة فى قضية اخطار الوفد (المصرى فى ١٤ يناير ١٩٥٣) .
- (٣٧) أنظر مجلّة جلسة ١٠ يناير ١٩٥٣ (المصرى فى ١١ يناير ١٩٥٣) .
- (٣٨) دكتور طعيمة الجرف : موجز القانون الدستورى ص ٢٦٤ - ٢٦٥ (مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٥٩) .
- (٣٩) الأهرام فى ١٣ يناير ١٩٥٣ .
- (٤٠) نفس المصدر فى ١٧ يناير ١٩٥٣ .
- (٤١) أنظر المذكرة الايضاحية للمرسوم (الأهرام فى ١٨ يناير ١٩٥٣) .
- (٤٢) أنظر تصريحات محمد فؤاد جلال وزير الارشاد فى المؤتمر الصحفى الذى عقد يوم ١٩ يناير ١٩٥٣ (الأهرام فى ٢٠ يناير ١٩٥٣) .
- (٤٣) أنظر نص الدستور المؤقت فى الأهرام ١١ فبراير ١٩٥٣ .
- (٤٤) جورج فوشيه : المرجع المذكور .
- (٤٥) ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة : العهد الجديد فى ضوء التشريعات التى صدرت فى العام الأول للثورة ص ١٤ .

الفصل السابع

إنشاء هيئة التحريير وحل جماعة الإخوان المسلمين

الفصل السابع

انشاء هيئة التحرير وحل جماعة الاخوان المسلمين

رأينا فى الفصل السابق كيف عدلت الثورة عن فكرة تسليم السلطة للبورجوازية المصرية القديمة الحاكمة ، وقررت الاستمرار فى الحكم ، وأخذت فى هدم المؤسسات السياسية والدستورية للبورجوازية ، فأسقطت دستور ١٩٢٣ ، وحلت الأحزاب السياسية ، وأصدرت القوانين اللازمة لحماية تدابير الثورة ، ووضعت السيادة العليا فى الدولة فى يد قائد الثورة بمقتضى دستور فترة الانتقال ، وأخضعت السلطة التشريعية التى يتولاها مجلس الوزراء لرقابة مجلس قيادة الثورة فى المؤتمر المشترك ، ثم ألغت نظام الحكم الملكى وأقامت نظام الحكم الجمهورى مكانه .

وفى ذلك الحين ، كانت الثورة قد أخذت فى اقامة تنظيمها السياسى ليسد الفراغ الذى سينجم عن حل الأحزاب السياسية . فأنشأت هيئة التحرير فى أواخر عام ١٩٥٢ ، واحتفلت بافتتاح فرعها الأول بالمنصورة فى أول يناير ١٩٥٣ ، وتلا ذلك افتتاح المراكز الاقليمية فى مديرية الدقهلية وفى المديرية المختلفة (١) . وفى يوم ١٥ يناير ١٩٥٣ ، أى فى اليوم السابق على اذاعة قرار حل الأحزاب السياسية مباشرة ، أذاعت هيئة التحرير أول بيان لها عن ميثاقها وأهدافها القومية ومنهجها فى السياسة الداخلية والخارجية (٢) . وفى يوم ٢٣ يناير ١٩٥٣ أعلنت الثورة ميلاد هيئة التحرير رسميا فى احتفال أقيم بمناسبة مرور ستة أشهر على حركة الجيش ، وكانت جريدة « المصرى » قد أعلنت قبل ذلك أنه انضم الى الهيئة عدد من

الشخصيات المعروفة من المستقلين ورجال الهيئات والأحزاب المختلفة وأساتذة الجامعات المصرية الثلاث (٣) كما ذكرت «الأهرام» ان الهيئة اتصلت بالأحزاب العمالية الثلاثة ، وبكثير من نقابات العمال وهيئاتهم لتوحيد صفوف العمال في كتلة واحدة داخل الهيئة (٤) .

وبمقتضى التنظيم الداخلى لهيئة التحرير انقسم الأعضاء الى «منضمين» و «عاملين» و «منتسبين» ، وأدرج الفتيان الذين هم أقل من ١٨ عاما فى منظمات باسم منظمات الشباب . وانتخب جمال عبد الناصر سكرتيرا عاما للهيئة ، وحسين الشافعى مراقبا للمناطق ، وحسن إبراهيم مراقبا عاما ، وإبراهيم الطحاوى سكرتيرا عاما مساعدا ، وأحمد طعيمة مديرا للنقابات ، وأحمد صبيح لادارة التنظيم ، ووحيد رمضان لمنظمات الشباب . وفى خلال عام ١٩٥٣ بلغ عدد فروع الهيئة نحو ١٢٠٠ فرعا فى أنحاء المديريات والمحافظات (٥) .

وقد تضمن برنامج هيئة التحرير أن أغراضها التحرر من جميع أنواع الاستعمار ، واجلاء القوات الأجنبية عن وادى النيل ، وتمكين السودان من تقرير مصيره دون أدنى تأثير خارجى ، ودعم الصلات مع الشعوب العربية للوصول الى تحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين ، وتعزيز ميثاق جامعة الدول العربية . وبالنسبة للميدان الداخلى تضمن البرنامج « توجيه النظام الاقتصادى الى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية ، وحسن توزيع الثروة ووسائل الانتاج ، واستغلال موارد البلاد الطبيعية ، وتشجيع الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها » ، و « كفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية » ، و « تأمين المواطنين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة » (٦) .

ونلاحظ ان البرنامج كان متواضعا جدا بالنسبة لما استطاعت الثورة أن تنجزه بالفعل في المجالين الخارجى والداخلى ، وعلى نحو يثير الدهشة ! فلا نجد فى البرنامج شيئا عن فلسطين ولا عن سياسة باندونج ولا عن قناة السويس ، بل ولا عن الثورة الاجتماعية ممثلة فى الإصلاح الزراعى ، كما لانجد برنامجا محددا للعمال والفلاحين . أى أنه كان على العكس تماما من برنامج الوفد الذى نشره يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، والذى نحدث عن كل هذه الشعارات - كما مر بنا - فقد وصف الوفد نفسه فى برنامجيه بأنه « هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية » ، وتحدث عن اقامة نظام اشتراكى اجتماعى » ، « ودعم مجموعة الدول الافريقية الآسيوية » - حتى ليكاد يصدق القول بأن الثورة كانت تطور أثناء حكمها برنامج الوفد وليس برنامج هيئة التحرير !

وهذا القصور فى برنامج هيئة التحرير مبعثه عدة أمور : **أولها** ، أن الثورة قامت بدون نظرية كما ذكرنا من قبل ، وظالت لفترة طويلة تعتمد على التجريب فى ممارسة الحكم . **ثانيا** : أنها تحاشت عند تأليفها هيئة التحرير أن تكون هذه الهيئة شبيهة بالأحزاب القديمة . فحينما سأل أحمد أبو الفتوح جمال عبد الناصر قبل قرار حل الأحزاب : لماذا تكونون هيئة التحرير ؟ ألا ترى أن هذه الهيئة قد تدعو الأحزاب الى الشعور بأنها تقوم لتنافسها أو لتحل محلها ؟ . أجاب عبد الناصر قائلا : « ان هيئة التحرير لا تعدو كونها هيئة يراد بها تعبئة الشعب لتحقيق أهداف الوطن » (٧) . ومعنى ذلك أنها لم تقم لتعبر عن مصالح طبقة معينة - وهو أساس تأليف الأحزاب - وبالتالي فلم تستهدف ببرنامجه أن يكون برنامج حكم ، وانما برنامج تعبئة . **ثالثا** : أن الثورة فى ذلك الحين لم تكن قد اتقنت صنع الشعارات التى تطلقها الأحزاب لاجتذاب الجماهير حولها حتى

- ١٤٦ -

ولو كانت لا تنوى تحقيقها ، وانما كانت الثورة تخطو خطواتها فى الحقل التجريبي حسبما تتطلبه ظروف استمرارها فى الحكم .

على كل حال ، فيعتبر قصور برنامج هيئة التحرير فى مواجهة البرامج الليبرالية والاسلامية والاشتراكية الموجودة من قبل على المسرح السياسى المصرى فى ذلك الحين ، مسئولاً لحد كبير عن موقف الجماهير أثناء الثورة المضادة التى كانت تتجمع نذرها فى تلك الأثناء ، والتى قادتها البورجوازية المخلوعة .

فى تلك الأثناء كانت سياسة الثورة فى الاحتفاظ بالسلطة والاستمرار فى الحكم تقوم على التخلص أولاً من حزب الوفد الذى كان يلج فى طلب استعادة الحكم ، ثم التحول بعد ذلك لتصفية اليسار واليمين ممثلاً فى الشيوعيين والاخوان المسلمين . ولقد رأينا كيف تم تنفيذ المرحلة الأولى بنجاح ، أما بالنسبة للمرحلة الثانية ، وفيما يختص باليسار ، فان الثورة قد اعتقلت فى يوم ١٩ يناير ١٩٥٣ ، أى بعد ثلاثة أيام من حل الأحزاب ، ٤٨ شيعياً من بينهم فتحى الرملى ومحمود سامى العدوى واسماعيل الهنيدى (٨) . ثم مضت فى خطة اعتقال الشيوعيين ومحاكمتهم خلال عام ١٩٥٣ (٩) . وفى يوم ٢ مارس ١٩٥٤ وجهت ضربة كبرى للحزب الشيوعى المصرى باعتقال ٤١ من أعضائه فى طنطا وكفر الزيات وشبرا الخيمة (١٠) .

أما بالنسبة للاخوان ، ونظراً لما كانوا يتمتعون به من ضخامة التنظيم وقوته وتغلغله فى أعماق الريف ، بل وفى صفوف الجيش ، فان الأمر كان يتطلب معالجة من نوع آخر . فقد عملت الثورة على نحييدهم عن طريق ابداء رغبتها فى اشتراكهم معها فى الحكم ، وحانت الفرصة لذلك حين تقرر اسناد رئاسة الوزارة الى اللواء محمد نجيب خلفاً لعلى ماهر ، فقد عرضت الثورة

على المرشد أن يشترك الاخوان فى الوزارة الجديدة بثلاثة أعضاء ، فقبل المرشد من جانبه هذا العرض ورشح ثلاثة هم : مير دلة ، وحسن العشماوى . ومحمود ابو السعيد . كما اقترح حسن العشماوى اسم الشيخ أحمد حسن الباقورى ، وقد قبله عبد الناصر وتحمس له . على أنه كان على المرشد العام حسن الهضيبي أن يعرض الأمر على مكتب الارشاد ، الذى له وحده حق ائبت فى هذه الأمور . ولكن المكتب رأى أن اشتراك الاخوان بهذا العدد الغليل يفوى السورة ويضعف الاخوان ، ففرر عدد الاشتراك فى الوزارة (١١) .

رفض مكتب الارشاد الاشتراك فى الوزارة ، ولكن الباقورى قبل الاشتراك فيها ، فاتخذ المكتب قرارا بفصله من هيئة الاخوان ، واكتفى بهذا الفصل ، فلم يهاجم الثورة ، والتزم موقف الحياد - وهو المطلوب . على أن الثورة مضت فى سياستها خطوة أخرى ، وذلك عن طريق ابعاد الاخوان عن المسرح السياسى وحصر نشاطهم فى مجال الدعوة الاسلامية والشئون الدينية وحدها . فحين طلبت الثورة من الأحزاب أن تقدم اخطارات اعادة نكوئنها ، قدم الاخوان اخطارهم بوصفهم حزبا سياسيا . ولكن عبد الناصر نصح لهم بالعدول عن ذلك والاكتفاء بممارسة دعوتهم الاسلامية بعيدا عن الحزبية والمعارك السياسية . وقد قبل الاخوان ذلك بعد خلافات داخلية ، وتم الاتفاق على أن تطلب وزارة الداخلية منهم تفسيراً عما اذا كانوا سيعملون على تحقيق أهدافهم عن طريق الحكم والاشتراك فى الانتخابات ، على أن يكون رد الجماعة بالنفى ، حتى لا ينطبق عليها القانون (١٢) . وقد اعتقدت الثورة أنها نجحت بذلك فى ابعاد الاخوان عن السياسة وتوجيه نشاطهم الى الوجهة الدينية البحتة . ولكن هذا الظن لم يلبث أن خاب سريعا وعلى نحو أوجب الصدام .

فحين وجهت الثورة ضربتها الكبرى للأحزاب فى يوم ١٦ يناير ١٩٥٣ ،

بقرار الحل ، واعتقلت الشيوعيين بعد يومين - أحس الاخوان المسلمون أن فرصتهم قد دنت ، اذ لم يبق من مؤيد للثورة في الميدان غيرهم . لذلك فعى صبيحة يوم صدور قرار الحل ، وكما يقول بيان مجلس قيادة الثورة في هذا الشأن ، حضر الى مكتب جمال عبد الناصر كل من صلاح شادى ومنير الدلة ، ودار بينهما وبينه حديث مير بدأه الاثنان بقولهما : « الآن ، وبعد حل الأحزاب ، لم يبق من مؤيد للثورة الا هيئة الاخوان . ولهذا فانهم يجب أن يكونوا فى وضع يمكنهم من أن يردوا على كل أسباب التساؤل ! » وقد سألهما عبد الناصر عما هو الوضع المطلوب ، فأجابا بأنهما يقصدان الاشتراك فى الوزارة . فرد عليهما عبد الناصر قائلاً : « اننا لسنا فى محنة ، واذا كنتم تعتقدون أن هذا الطرف هو طرف المطالب وفرض الشروط ، فانتم مخطئون » . فاقترحا عليه حلاً آخر يشركهم فى الحكم من وراء ستار ، ويقضى بأن تتكون لجنة من هيئة الاخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها ، واعتبرا هذا الحل « هو سبيلنا لتأييدكم ان أردتم التأييد » . ولكن جمال عبد الناصر أجابهما بأنه قد سبق أن قال للمرشد : « اننا لن نقبل الوصاية » ، وأنه يكررها اليوم مرة أخرى « فى عزم واصرار » (١٣) .

وقد كان ذلك نقطة التحول فى موقف الاخوان ، فقد أدركوا بما لا يدع مجالاً للشك ، أن الثورة تنوى الاستئثار بالحكم لا شريك لها فيه ، وأن الآمال التى عقدوها على توجيه مركب الثورة نحو تحقيق أهدافهم هى آمال خائبة لا سبيل لتحقيقها . فأخذوا عن طريق تصريحات المرشد يهاجمون الثورة وحكومتها فى الصحافة الخارجية والداخلية ، كما صدرت التعليمات شفويا الى هيئات الاخوان بأن يظهروا فى المناسبات التى يعقدها رجال الثورة بمظهر المحصن والتحدى ، ثم دفعوا بنشاطهم داخل قوات الجيش والبوليس ، كما صدرت التعليمات للعمال المنضمين للجماعة بالتغفل فى

نقابات العمال والسيطرة عليها . حتى اذا ما كان يوم ١٢ يناير ١٩٥٤ ، عمدوا الى استعراض قوتهم داخل الجامعة بمناسبة الاحفال بذكرى شهداء القناة ، فحضرها ومعهم « نواب صفوى » الزعيم الايراسى ، حيث وقع صدام خطير بينهم وبين منظمات الشباب التابعة لهيئة التحرير ، أسمر عن عدة اصابات وحريق سيارة . وعند هذا الحد قررت الثورة « ألا نكرر فى مصر مأساة رجعية باسم الدين » ، فأصدرت فى يوم ١٤ يناير ١٩٥٤ قرارها بحل جماعة الاخوان المسلمين ، واعتقلت فريقا كبيرا منهم على رأسه المرشد العام وزعماء الاخوان فى القاهرة والأقاليم (١٤) .

وبقرار حل جماعة الاخوان ، تكون الثورة قد ألبت عليها كافة القوى السياسية فى مصر : الوفد ، والأحزاب الصغيرة ، والشيوعيين ، والاخوان المسلمين . ولما كانت الليبرالية تهيم لهذه القوى المناخ المناسب لممارسة نشاطها الذى منعت من مزاولته ، فلذلك سرعان ما تكتلت للدفاع عنها . وفى ذلك الحين كانت الظروف تهيم لها القيام بثورة مضادة ناجحة ، بعد وقوع الانقسام بين الضباط الأحرار ، وتمرد اللواء محمد نجيب على الدور الذى كان يلعبه كواجهة لمجلس قيادة الثورة . وبذلك أصبح مصير الثورة مهددا بالفناء .

حواشي الفصل السابع :

- (١) الأهرام في أول يناير ١٩٥٣
- (٢) نفس المصدر في ١٦ يناير ١٩٥٣
- (٣) المصري في ١٠ يناير ١٩٥٣
- (٤) الأهرام في ١٤ يناير ١٩٥٣
- (٥) أحمد عطية الله . قاموس الثورة المصرية ١٩٥٤ (مكتبة الأصيلو المصرية ١٩٥٤)
- (٦) أنظر برنامج هيئة التحرير (المصري في ٢٣ يناير ١٩٥٣)
- (٧) حديث أحمد أبو الفتوح مع جمال عبد الناصر في المصري ٩ يناير ١٩٥٣
- (٨) الأهرام في ٢٠ يناير ١٩٥٣
- (٩) فوشيه ، جورج : جمال عبد الناصر في طريق الوحدة والبناء ، تهريب نجدة هاجر وسعيد المز من ١٤٠ (بيروت - منشورات المكتب التجاري ١٩٦١)
- (١٠) المصري في ٧ مارس ١٩٥٤ ، الأهرام في ٨ مارس ١٩٥٤
- (١١) حديثي مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥
- (١٢) محمد نجيب : كلمتي للتاريخ ص ٧٧
- (١٣) أنظر بيان مجلس قيادة الثورة بحل الإخوان المسلمين (الأهرام في ١٥ يناير ١٩٥٤)
- (١٤) نفس المصدر

الفصل الثامن إنقسام الثروة

الفصل الثامن

انقسام الثورة

تعتبر الانقسامات والصراعات الداخلية التي تعرضت لها ثورة ٢٣ يوليو ، من الأمور المعتادة في الثورات . وقد اعترف بها في مناسبات عديدة كل من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، والرئيس أنور السادات . ويرجع السبب في هذه الانقسامات الى عاملين رئيسيين : العامل الأول ، ما قرره عبد الناصر من أن « الأفكار السياسية عند الضباط الأحرار كانت تختلف وتتفاوت وفقاً لاختلاف الوسطين الاجتماعى والعائلى اللذين خرج منهما الضباط ، ثم وفقاً لمزاج كل منهم الخاص » (١) . أما العامل الثانى ، فهو ان الضباط الصغار ، باعتبارهم قوة وطنية نبعت من أصول اجتماعية مختلفة تغلب عليها البورجوازية الصغيرة بعد معاهدة ١٩٣٦ ، كانت تتوزعهم نفس التيارات والتنظيمات السياسية الوطنية الرئيسية التي كانت تتوزع القوى الوطنية في الأربعينيات وهي : الليبرالية ، والاسلامية ، والاشتراكية العلمية . وكان من الطبيعي أن تنشأ داخل محيط الضباط الصغار تشكيلات أو مجموعات تمثل هذه التيارات والتنظيمات . وعندما بدأ جمال عبد الناصر فى تكوين تنظيم الضباط الأحرار ، قاده عدم انتمائه لآى حزب أو تنظيم معين خارج الجيش ، الى عدم التمسك لتيار فكرى أو سياسى معين ، كما قادته رغبته فى الاستفادة من كافة العناصر الثورية المخلصة بين المجموعات ، الى تكوين تنظيمه من عناصر تنتمى لمختلف التيارات ، فكان تنظيم الضباط الأحرار على هذا النحو بمثابة جبهة (٢) .

- ١٥٤ -

على أنه بعد نجاح الثورة أخذت الأيديولوجيات المختلفة التي ينتمى إليها الضباط الأحرار ، تدفع بأصحابها نحو أهداف منشعبة . وقد بدأ أول خلاف - حسب روايه الرئيس السادات نفسه - حول نظام الحكم ، وهل يكون ديموقراطيا أو دكتاتوريا . وقد وقفت الغالبية الساحقة من الضباط (٧ : ١) الى جانب الدستورية ، بينما أصر عبد الناصر على الديموقراطية ، وأعلن سحبه عن رئاسه الهيئه الأساسية ثم رضخ لحكم الأغلبية بحكم علاقات القوى (٣) .

وفى الحقيقه أنه بعد قيام الثورة وخلع الملك كان هناك رأيان : أحدهما يرى دعوة البرلمان الوفدى المنحل لياشر سلطته الشرعية . والآخر يرى عدم دستوريه هذا الاجراء . وقد استنقر الرأى على استفتاء قسم الرأى بمجلس الدوله مجتمعاً لهداية مجلس قيادة الثورة الى التصرف الدستورى السليم . فافتى بأغلبية نسعة أصوات ضد صوت واحد ، هو صوت الدكتور وحيد رافت ، بعدم دستورية دعوة البرلمان (٤) . وكانت هذه الفتوى القانونية أخطر الفناوى القانونية فى تاريخ مصر المعاصر ، لأنها حولت مسار ثورة ٢٣ يوليو ، ووضعتها على طريق الاحتفاظ بالسلطة والاستمرار فى الحكم .

ومنذ ذلك التاريخ ، أخذت الأفكار السياسية والاجتماعية المتباينة للضباط الأحرار تنتشعب بكل فريق الى وجهة مختلفة . ويمكن تمييز عدة مجموعات فى ذلك الحين ، أولاها وأقواها مجموعة عبد الناصر ، التى فرضت انجائها على المجموعات الأخرى ، وقادت الثورة وسط مختلف العقبات والعراقيل . وكانت الفكرة الأساسية فى ذهن عبد الناصر ومجموعته ، بعد أن نجحت فى شق صفوف الأحزاب حول مسألتى التطهير والاصلاح الزراعى ، هو أن الوقت قد حان لهدم البناء القديم كله ، وتشبيد بناء سياسى

واجتماعى واقتصادى حديث ينقل مصر لعهد جديد . ومن المحقق أن احساس عبد الناصر الغامض بأن دورا بطوليا ينتظره فى عملية بناء مصر الحديثة ، كان يقوده ويوجه خطوانه ويساعده على التغلب على جميع التيارات التى كانت تعالب مركب النورة ويريد لها أن تنقلب على عقبيه . وقد أشار عبد الناصر الى هذا الاحساس فى كتابه « فلسفة الثورة » ، بقوله :

« لست أدري لماذا أذكر دائما قصة مشهورة للشاعر الايطالى الكبير « لويجى بيراندللو » أسماها : ست شخصيات تبحث عن ممثلين . ان ظروف التاريخ مليئة بالأبطال الذين صنعوا لأنفسهم أدوار بطولة مجيدة قاموا بها فى ظروف حاسمة على مسرحه . وان ظروف التاريخ أيضا مليئة بأدوار البطولة المجيدة التى لم تجد الأبطال الذين يقومون بها على مسرحه . ولست أدري لماذا يخيل الى دائما ان فى هذه المنطقة التى نعيش فيها دورا هائلا على وجهه يبحث عن البطل الذى يقوم به » (٥) .

أما المجموعات الأخرى داخل مجلس قيادة الثورة ، التى انقلب موقفها مع الحوف من قيام دكتاتورية عسكرية ، ومع تزايد المقاومة الشعبية للثورة ، فكانت ترى أنه يمكن أحداث التغيير الاجتماعى ، وإعادة البناء ، فى ظل الليبرالية ، ومع عودة القوى السياسية القديمة . ومن أجل ذلك وقفت هذه المجموعات تساند الليبرالية فى وجه النزعة الدكتاتورية ، التى أخذت تقود غالبية أعضاء مجلس قيادة الثورة تحت تأثير المصالح الجديدة التى تأسست لهم فى الإدارة والحكم . وإذا كان موقف رشاد مهنا من الليبرالية مفهوما ، لصلة النسب بينه وبين فؤاد سراج الدين ، حتى لقد دفعه ذلك لمعارضة الإصلاح الزراعى (٦) ، فان موقف مجموعة الضباط اليساريين (يوسف صديق وخالد محيى الدين) كان متشابكا لحدا كبير ، فقد تحمس خالد محيى الدين للنظام الليبرالى ، حتى لقد دعا الى أن يضمن الدستور لجميع المواطنين

« حرية الرأي والعقيدة وعمل الجمعيات وحق التظاهر السلمى لجميع المواطنين مع اخطار السلطات قبل ذلك بوقت كاف » . ولكنه فى الوقت نفسه هاجم المضمون الاقتصادى للنظام الليبرالى فكتب يقول : « ان النظام الاقتصادى الذى كان شعاره : « اتركه يعمل ، اتركه يمر » ، هذا النظام فى طريقه الآن الى الانقراض ، ويزحف بدلا منه نظام اقتصادى موجه ، أو اقتصاد منهجى يتوقى قدر المستطاع ديموقراطية الجماعة ، هذه الديموقراطية التى تحتتم أن يكون الانتاج من الجميع وللجميع » . ثم أخذ يدعو الى « اخضاع الجهاز الاقتصادى الصناعى لاشتراكية تعاونية نحد من طغيان المشروعات الفردية الجشعة التى تنتجها نحو الاحتكار » (٧) . والتناقض الأساسى هنا هو أن النظام الليبرالى ليس نظاما سياسيا فحسب ، وانما هو نظام اقتصادى فى الأساس يقوم على الحرية الاقتصادية ، وهو ما يتناقض مع الاقتصاد الموجه الذى تفرضه الاشتراكية ، كما يتناقض مع وجود الجيش فى الحكم .

ونعتقد أن هذا الموقف المؤيد للليبرالية من جانب الضباط اليساريين ، مستول عن حرمان الثورة فيما بعد من عناصر كانت كفيلة بإخصابها ، لأن عبد الناصر كان عليه أن يتخلص من كل من يوسف صديق وخالد محيى الدين مع عزمه على البقاء فى الحكم ، وهو ما قام به بالفعل .

ويعتبر موقف اللواء محمد نجيب من الليبرالية ذا طابع شخصى بالدرجة الأولى ، بمعنى انه يتصل بالصراع على السلطة بأكثر مما ينصل بالخلافات الايدولوجية . وقد كتب اللواء نجيب قصة حياته فى كتاب بعنوان : « مصير مصر » ذكر « مايلز كوبلاند » رجل المخابرات الأمريكى ، - ان حقا أو باطلا - أنه كتب بقلم أحد الأمريكين هو « ليه وايت » ، بعد

ان حصل على موافقة نجيب على مشروع الكتاب ومكث في القاهرة سنة من الزمن يسمى أثره في أوقات طعامه ويشاركه في العديد من اجتماعاته ويحوض معه في أحاديث ومناقشات طويلة . وقد وصف « كوبلاند » الجانب الفلسفي من الكتاب بأنه لم يكن يعبر عن نجيب وانما كان يعبر بدون أي التباس عن « ليه هوايت » الذي كان يبدو وكأنه ليبرالى أصيب بخيبة أمل ولم يجد مصرفا لطاقاته منذ انتهاء الحرب الأهلية الأسبانية . وقد ذكر أن « ليه هوايت » حاول مره أن يجر اللواء نجيب الى احسدى مقطوعات حكمه البالغة وسرعان ما ظهرت له الحقيقة وهي أن نجيب ليس لديه « حنى فكرة بسيطة عما كان يتكلم فيه » ! (٨) .

وكان هناك سبب هام دفع عبد الناصر وزملاءه الى اختيار نجيب ، هذا السبب هو أن نجاح الثورة كان يتطلب وجود قائد كبير معروف على رأسها يمكنه أن يحظى بولاء الضباط الكبار الآخرين القائمين على فرق الجيش والوينه المختلفة . وبعد نجاح الثورة برزت مشكلتان : المشكلة الأولى ، وهي خاصة بالضباط الأحرار ، مشكلة التخلص من نجيب . والمشكلة الثانية ، وهي خاصة باللواء نجيب ، مشكلة التخلص من الضباط الأحرار . وبالنسبة للمشكلة الأولى ، فلم يكن الأمر بالسهولة المطلوبة ، بعد أن انقلب اللواء نجيب بين يوم وليلة الى بطل قومي وطني يحظى بعبادة الجماهير له كما يحظى باحترام العالم الخارجى ، ثم ان الأمر كان يتعلق بتماسك الثورة أو تفككها . أما بالنسبة للأمر الثانى فهناك دليل قوى على أن حاجة الضباط الأحرار للتخلص من نجيب قد نشأت كرد فعل لحاجة نجيب الى التخلص من الضباط الأحرار . فقد قبل عبد الناصر وزملاؤه زعامة نجيب وأولوه احترامهم وتقديرهم واعتبروه أبا ، وأصدروا تعليماتهم الى الصحف بعدم ذكر اسم أى واحد منهم حتى تظل الأضواء مسلطة على اللواء نجيب وحده . ولكن جملة عوامل دفعت باللواء نجيب الى تصفية

الثورة :

أولاً : ان الضباط الأحرار فى مجلس قيادة الثورة كانوا هم حكام مصر الفعليون ، فقد كان مجلس قيادة الثورة هو الذى يتخذ القرارات بأغلبية الأصوات ، وهو الذى يسيطر هيمنته على البلاد . بينما كان اللواء نجيب يمارس زعامته من الناحية الشكلية وحدها .

ثانياً : ان اللواء نجيب ، باعتباره رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة ، كان بحكم هذه المناصب الخطيرة يتحمل المسؤولية عن كل قرار يتخذه الضباط ، بينما كانت مشاركته فى صنع القرار أقل بكثير من المستوى العظيم للمسئولية المترتبة على صدره .

ثالثاً : ان اللواء نجيب ، وقد أدهشته عبادة الجماهير له ، لم يلبث أن اعتقد أنه الزعيم الحقيقي للثورة ، فأراد أن يلبس الشكل المضمون ، ويستولى على الصلاحيات التى تمكنه من ممارسة الحكم ممارسة فعلية . ولما كانت مثل هذه الصلاحيات على النحو الذى تضمنه الدستور المؤقت وقوانين حماية تدابير الثورة ، تجعل من الرجل على الفور دكتاتورا فعليا ، وهو أمر كانت تنكره عليه بقية المجموعة فى مجلس الثورة ، فلذلك رأى اللواء نجيب أن البديل الوحيد هو عودة الديمقراطية الليبرالية ، حيث كان يمكنه فى ظل هذا النظام أن يحظى بتأييد جميع زعماء العهد القديم ويبقى رئيسا للجمهورية لأى عدد من السنين .

وهذا هو السبب فى أن اللواء نجيب انقلب من مهاجم شديد الوطأة على الأحزاب فى الأشهر الأولى للثورة ، حتى اعتبرها « قد ماتت ولفظت الأنفاس » ، الى مدافع عنها شديد البأس فى مارس ١٩٥٤ . كما أن هذا هو السبب فى أنه أصبح يستقطب اليه كافة القوى السياسية القديمة التى

رات أنها تستطيع بواسطته تحطيم سلطة مجلس قيادة الثورة ، وتصفية الثورة ، وسارعت الى اتخاذه متركزا قويا للثورة المضادة .

وقد برزت مشكلة التخلص من اللواء نجيب في مجلس قيادة الثورة منذ منتصف عام ١٩٥٣ ، عندما اقترح - على حد قوله في كتابه : « مصير مصر » - « أن يفسح لى جمال عبد الناصر المجال كيما أصرف الأمور لسنوات معدودة الى أن يكتسب الخبرة الضرورية له كيما يخلفنى فى الحكم » . ولقد أكدت له أننى سوف أستقيل عند ذلك لمصلحته بكل سرور ، والا - كما قلت له - فأننى مضطر الى الاستقالة فى الحال ، حتى ولو تسبب ذلك فى احداث أزمة » .

وكانت الطلبات التى تقدم بها اللواء نجيب - حسب بيان مجلس قيادة الثورة فى شأن استقالته - أن تكون له سلطة حق الاعتراض على أى قرار يجتمع عليه أعضاء المجلس ، وأن يباشر سلطة تعيين الوزراء وعزلهم ، وكذا سلطة الموافقة على ترقية وعزل الضباط وحتى تنقلاتهم . أى انه طالب اجمالا بسلطة فردية مطلقة(٩) .

وكان رد مجلس قيادة الثورة على هذه الطلبات أن اخذ يساعد بين اللواء نجيب وبين السلطة عن طريق التجاهل المتعمد(١٠) . وعند ذلك آثر اللواء نجيب أن ينتقل الى المعسكر الآخر : معسكر القوى السياسية المضروبة والمعادية للثورة . وكان عربون التقارب الطبيعى هو تبنى قضية الديمقراطية الليبرالية . فقد اكتشف اللواء نجيب ضرورة عودنها فى ذلك الحين ، بعد أن كان قد وافق على ارجائها لمدة ثلاث سنوات فى يناير عام ١٩٥٣ . وسنحت الفرصة له للضغط على مجلس قيادة الثورة حين اتخذ المجلس قراره بحل جماعة الاخوان المسلمين فى ١٥ يناير ١٩٥٤ ، وهو القرار الذى

- ١٦٠ -

صدر دون استشارته كما يقول « فوشيه » (١١) . فقد تدعم المعسكر المعادى للثورة بهذا القرار وأصبح يضم كافة القوى السياسية فى مصر . وعند ذلك ، وبعد شهر واحد ، وضع اللواء نجيب مجلس قيادة الثورة بين خيارين : اما عودة الحياة النيابية ، واما قبول استقالته . وقد قبل مجلس قيادة الثورة التحدى ، وقبل استقالة اللواء نجيب فى جلسة عاصفة يوم ٢٣ فبراير ١٩٥٤ ، وعين جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة .

حواشي الفصل الثامن :

- (١) موشيه المرجع المذكور من ٧ - ٨ .
- (٢) أسطر المحاولة الجديدة لكتابة قصة الصباط الأحرار لأحمد حمروش « قصة بيد السامر مع الصباط الأحرار » (رو اليوسف في ٢٧ سبتمبر ١٩٧١) .
- (٣) خطاب الرئيس أنور السادات يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧١ (الأهرام في ٢٨ سبتمبر ١٩٧١) . أسطر أيضا للرئيس السادات : « يا ولدى هذا عمك جمال » ، حديثي مع خالد محيي الدين يوم ١٢ فبراير ١٩٧٥ .
- (٤) أسطر حديث القائمقام يوسف صديق المصري في ٢٤ مارس ١٩٥٤ .
- (٥) جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة ص ٦١ - ٦٢ (سلسلة اخترنا لك عدد ٣ مايو ١٩٥٣) .
- (٦) صلاح سالم . « من هو رشاد مها » (التحرير في ٢٥ فبراير ١٩٥٣) ، « لماذا غير رشاد مهنا وصيا على العرش » (١١ مارس ١٩٥٣) .
- (٧) أسطر حالة ممس الدين « الأمة مصدر السلطات » (مجلة التحرير في ١٤ يناير ١٩٥٣) ، « الطريق الى ديموقراطية اقتصادية » (نفس المصدر في ١١ مارس ١٩٥٣) ، « الثقافة مدرسة السياسة » (نفس المصدر في ٨ ابريل ١٩٥٣) .
- (٨) مايكل كونراد . لغة الأمم ، نعريب مروان خير ، بيروت الانترناشيونال سنتر ١٩٧٠ .
- (٩) بيان مجلس قيادة الثورة بقبول استقالة اللواء محمد نجيب يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤ (الأهرام في ٢٥ فبراير ١٩٥٤) .
- (١٠) توم ليتل : المرجع المذكور .
- (١١) فوشيه : المرجع المذكور ص ١٤١ .

الفصل التاسع

معركة الليبرالية الأخيرة (الجولة الأولى)

الفصل التاسع

معركة الليبرالية الأخيرة

ال الجولة الأولى

قدم اللواء محمد نجيب استقالته تحت شعار عودة الحياة الديمقراطية فهل كانت. الثورة ترفض عودة الحياة الديمقراطية اطلاقا . أم كان الخلاف حول نوع هذه الحياة الديمقراطية التي تعود الى مصر ١٩٥٣ . يبدو أن مجلس قيادة الثورة كان ، منذ أن أخذ يتزايد ضغط اللواء نجيب عليه في أواخر عام ١٩٥٣ ، قد بدأ يفكر جديا في إعادة الحياة الديمقراطية ، ولكن بشكل يختلف عما كان سائدا قبل الثورة . ففي خلال الأشهر الثلاثة السابقة على الأزمة ، أجرى المجلس اتصالات موسعة مع عدد كبير من السياسيين القدامى بلغ عددهم نحو سبعين . وعندما أثار أحد المراسلين مسألة هذه الاتصالات مع صلاح سالم بعد استقالة نجيب ، وسأله عن حقيقة أسبابها ، أجاب بأنها كانت « بشأن تشكيل لجنة استشارية تضم عددا كبيرا من رجالات البلد لتقديم المشورة في الخطوات التي تتبع لاعادة الحياة النيابية والموضوعات الأخرى الحيوية التي تهم البلاد » . وأضاف صلاح سالم أن جدول أعمال جلسة المؤتمر المشترك يوم الثلاثاء ٢٣ فبراير ١٩٥٤ ، كان يشمل بحث هذا الموضوع وبقية الخطوات التي تسبق إعادة الحياة البرلمانية . وأنه لولا الظروف المؤلمة (استقالة نجيب) التي حدثت ، لتقرر في هذه الجلسة كل الموضوعات المذكورة (١) .

ولما كانت الاستقالة التي قدمها اللواء نجيب هي خاصة بعودة الحياة

- ١٦٦ -

البرلمانية ، وكان جدول أعمال جلسة المؤتمر المشترك فى ذلك اليوم يشمل بحث هذا الموضوع ، فيبدو أن سبب قبول استقالة محمد نجيب فى ذلك اليوم هو أن الخلاف كان يدور فى الحقيقة حول نوع الحياة البرلمانية التى تعود : هل هى تلك الحياة النيابية نفسها التى كانت سائدة قبل الثورة ، أم أنها نوع صورى يكفل عدم رجوع القوى السياسية القديمة ، ويضمن استمرار مسيرة الثورة - نوع كذلك الذى اتخذته مجلس قيادة الثورة يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ بعد ضرب القوى الديمقراطية والتقدمية (تشكيل مجلس وطنى استشارى) أو نوع كذلك الذى قام فى مصر على أساس دستور ١٦ يناير ١٩٥٦ .

على كل حال ، فإن تقديم اللواء نجيب استقالته تحت شعار عودة الليبرالية ، كان بمثابة إشارة البدء للقوى الليبرالية المضادة للتحرك والعمل . وكانت هذه القوى تنقسم الى قسمين :

- ١ - الأحزاب الليبرالية ، وتضم الوفد وأحزاب الأقلية ، وكانت المحنة قد علمتها كيف تنسى خلافاتها وتتضافر ضد الثورة فى جبهة متحدة .
- ٢ - الشيوعيون ، وكانوا ينقسمون فى ذلك الحين الى أربعة تجمعات رئيسية :

- (أ) الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى (حديثو) .
- (ب) العمال والفلاحون .
- (ج) الحزب الشيوعى المصرى .
- (د) نواة الحزب الشيوعى المصرى .

- ٣ - الاخوان المسلمون : وكان الموقف التقدمى الذى اتخذته الاخوان من المسألة الزراعية وتحمسهم لمشروع الاصلاح الزراعى ، وتنديهم

بالمملكات الكبيرة » التي أضرت أبلغ الضرر بالفلاحين والعمال وصيرتهم الى حال أشبه بحال الأرقاء ، قد دعمت شعبيتهم وقربتهم من الشيوعيين . وان كان كل من الطرفين المتباعدين أيديولوجيا يعتقد أنه الوريث الوحيد للقوى الليبرالية القديمة التي قامت الثورة بتصفيتها لصالحه . وكانا قد دخلا في مرحلة تحالف تكتيكي ضد الثورة . وسنرى أن هذين الطرفين كانا أسبق في التحرك ضد الثورة من القوى البورجوازية القديمة .

وقد بدأ أول رد فعل لاستقالة اللواء نجيب من جانب الفريق المؤيد لعودة الليبرالية داخل مجلس قيادة الثورة . واستطاع الجناح اليسارى منه - دون خوض في تفصيلات كثيرة (٢) - أن يحرك القوات الموالية له في سلاح الفرسان ويهدد الثورة بأكبر خطر واجهته الى ذلك الحين . ولكن عبد الناصر استطاع بفضل دهاءه أن يخمد هذه الفتنة قبل أن تتحول الى قتال مسلح ، فقد سارع بنفسه ليحاج الضباط ويسعى لاقتناعهم بأن القوى السياسية القديمة سوف تعود حتما لتولى الحكم وستخون مبادئ الثورة وتصفي انجازاتها . ولكن الضباط تحت خوف انحراف الثورة الى دكتاتورية عسكرية تحل محل أوتوقراطية فاروق تمسكوا بضرورة عودة اللواء نجيب الى رئاسة الجمهورية وعودة الحياة النيابية . ولما كان التمسك بالرأى المضاد يهدد بتحويل النزاع الى قتال مسلح كما ذكرنا ، فقد استجاب عبد الناصر لهذين المطلبين ، بصفة المناورة أغلب الظن ، حتى يملك الوقت الكافى لاستعادة قيادة الثورة .

فقد أعلن لضباط سلاح الفرسان ان مجلس قيادة الثورة قرر عودة محمد نجيب ، وتنحى مجلس قيادة الثورة ، وعودة الضباط الى مكنتاتهم ، وتولى خالد محيي الدين رئاسة الوزارة ، وعودة الحياة النيابية .

على أن نبا تصفية الثورة أثار نائرة ضباط الصف الثاني من الضباط الأحرار ، فاجتمعوا تحت قيادة البكباشى أحمد أنور ، قائد البوليس الحربى ، والصاغ مجدى حسنين ، وقائد الجناح وجيه أباطة ، واليوزباشية كمال رفعت ، وحسن التهامى ، ومحمد أبو الفضل الجيزاوى ، والصاغ سعد زايد . وتوجه بعض ضباط المدفعية المضادة للدبابات ، وحاصروا سلاح الفرسان ، وقلبوا الموقف رأسا على عقب ، وبدلا من أن يواجه خالد محيى الدين مهمة تأليف الوزارة ، وجد نفسه يواجه الاعتداء والتهديد بالاعتقال أو الإبعاد خارج القطر ، بينما كان محمد نجيب يواجه الاعتقال أيضا .

على أنه فى ذلك الحين كانت تتحرك جموع شعبية هائلة من الإخوان المسلمين والوفدين والشيوعيين والاشتراكيين ، تطالب بعودة محمد نجيب وسقوط الدكتاتورية ، بينما كان ضباط الاسكندرية يدلون بأصواتهم فى صف اللواء محمد نجيب . فعادت كفة الميزان ترجح لصالح الليبرالية ، واضطر عبد الناصر الى الموافقة على اصدار بيان فى السادسة من مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ يعلن فيه : أن المجلس قرر دعوة اللواء محمد نجيب للعودة الى رئاسة « الجمهورية البرلمانية المصرية » . وقد رد اللواء نجيب على هذه الدعوة بكتاب وجهه الى مجلس قيادة الثورة قال فيه : « قبلت رئاسة الجمهورية البرلمانية » (٣) . وهذا يوضح مدى الخطأ الذى وقع فيه جمهرة الكتاب والمؤرخين دون استثناء الذين عاجلوا هذه النقطة ، سواء أكانوا مصريين أم أجانب (٤) .

وفى خطاب محمد نجيب فى ميدان عابدين يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٤ ذكر أن الاتفاق بينه وبين مجلس الثورة قام على أساس النقاط الآتية :

١ - تأليف جمعية تأسيسية تمثل كافة هيئات الشعب المختلفة تؤدى وظيفة البرلمان مؤقتا وتراجع نصوص الدستور بعد أن يتم وضعها .

- ١٦٩ -

٢ - اجراء انتخابات بعد ذلك لاعادة الحياة النيابية فى مدى اقصاه نهاية فترة الانتقال(٥) وكانت فترة الانتقال قد أعلنت فى ١٧ يناير ١٩٥٣ لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦(٦) .

ويعتبر غلبة عناصر الاخوان المسلمين على عناصر الوفد واحزاب الاقلية فى هذه المظاهرات التاريخية ، التى وقعت فى يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ دليلا على أن الضربة التى أصابت البورجوازية الزراعية الكبيرة ، والخوف الذى كانت تحس به الرأسمالية المصرية ، وحل الأحزاب التقليدية واعتقال قادتها وتقديمهم للمحاكمة - كل ذلك كان له تأثيره فى شل مقدرة هذه القوى على العمل ، وجعل اشتراكها فى الجولة الأولى من الثورة المضادة محدودا للغاية .

يدل على ذلك المقارنة بين عدد المعتقلين المنتمين لمختلف الأحزاب فى مظاهرات ٢٨ فبراير ١٩٥٤ - فقد بلغ عدد المعتقلين من الاخوان ٤٥ ، ومن الوفد ٥ ، ومن الشيوعيين ٤ ، ومن حزب أحمد حسين الاشتراكي ٢٠(٧) . أى أن عدد المعتقلين من الوفد كان يساوى تقريبا عدد المعتقلين من الشيوعيين ، وكان يعادل ربع عدد المعتقلين من حزب أحمد حسين الاشتراكي ، كما كان يعادل ١ : ٩ من الاخوان المسلمين . وهو أمر لا يتناسب مع الحجم الفعلى لجماهير الوفد بالمقارنة مع جماهير الأحزاب الأخرى .

ومن المحقق أن التنظيم الدقيق الذى كانت تتمتع به جماعة الاخوان المسلمين وجماعات الشيوعيين كان له تأثيره فى سرعة تعبئتها لجماهيرها والدفع بهم فى مواجهه الثورة عندما سنحت الفرصة . فمع أن عدد الشيوعيين - كما وصفهم جمال عبد الناصر فى ذلك الحين - « لم يكن كبيرا ! » ، إلا أنهم كانوا - على حد قوله - « منظمين تنظيميا جيدا »(٨) .

وكان التقارب بين الاخوان المسلمين والشيوعيين قد وقع لأول مرة فى معسكرات الاعتقال قبل ثورة ٢٣ يوليو ، وأصبح كثير من الشيوعيين على مودة مع بعض قادة الاخوان المسلمين . وظهر هذا التقارب فى أعقاب الثورة . فقد وقف سيد قطب فى مؤتمر الاخوان الصحفى بشأن المسجونين السياسيين فى أغسطس ١٩٥٢ يطالب للشيوعيين « بالحرية كغيرهم ممن كانوا يكافحون الطغيان » . ووصفهم فى هذا المؤتمر بأنهم « من الشرفاء الذين ينبغى أن نقارعهم الرأى بالرأى والحجة بالحجة ، ولا نلقاهم بالحديد والنار » (٩) .

على أن حوادث كفر الدوار ، التى وقعت بعد ثلاثة أيام فقط من مؤتمر الاخوان المسلمين ، لم تلبث أن انتكست بالعلاقات بين الفريقين . فقد تملكى الريبة الاخوان فى أن الشيوعيين كان لهم ضلع فى هذه الحوادث التى قام بها العمال ، فسارع سيد قطب الى كتابة مقال نشر بجريدة « الأخبار » القاهرية هاجم فيه أولا الرجعية ممثلة فى « الاقطاعيين » و « المستغلين » و « الاستعماريين » ، ثم انتقل الى مهاجمة الشيوعيين ، متهميا اياهم بأنهم « انضموا الى القوى الرجعية لمكافحة العهد الجديد » . وقال ان دعاة الشيوعية « لا يعنيه أن يصل الخير الى الشعب . وانما يعنيه أولاً وبالذات أن تنتصر الشيوعية . وهم كانوا يجدون فى عهد الطغيان والفساد تربة صالحة لنمو البذرة الحبيثة ، لأنها لا تنبت الا فى المستنقعات . فما أن بدا أن عهداً من التطهير والاصلاح والعدالة قد طلع فجره ، خافوا على البذرة الحبيثة ألا تجد المستنقع ، فانضموا الى القوى الرجعية لمكافحة العهد الجديد » . ثم استطرد قائلاً انه « لم يكن غافلاً عن طبيعة الفكرة الشيوعية ، ولا عن اتجاهها الاصيل ، ولكنى كنت أحترم الضمير البشرى عن أن يكون من الدنس الى حد أن يحارب عهداً كالعهد الذى أشرق فجره منذ أيام ..

ولكن كم يخطئ الانسان فى تقدير مدى الدس الكامن فى بعض قلوب
الساس ، (١٠) .

على أن تطور العلاقات بين الاخوان المسلمين والنورة لم يلبث أن دفع
بالاخوان وبضميرهم البشرى الى الوفوع فى نفس « الدس » الذى اعقد
سيد قطب أن الشيوعيين وقعوا فيه : « دس » محاربه العهد الجديد
وبلغت محاربة الاخوان المسلمين دروبها على النحو الذى أدى بالنورة الى
اصدار قرارها بحل جماعة الاخوان المسلمين فى ١٤ يناير ١٩٥٤ . وعند
ذلك عادت العلاقات بين الاخوان المسلمين والشيوعيين الى مرحله التعارب
من جديد .

ففى أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ أدلى القانمقام يوسف صديق ، المعروف
بميلوله الماركسية بحديث للصحف أبرز فيه تصريحاً أدلى به « الهضيبى »
قال فيه « ان الشيوعية لا تقاوم بالعنف والقوانين ، وانه لا مانع لديه من أن
يكون لهم حزب ظاهر ، وان الاسلام كفى بضمان سلامة الطريق التى
تسلكها البلاد » . وقد ساق القانمقام يوسف صديق هذا الحديث للتدليل
على أن « الشيوعيين » الموجودين بمصر هم الآن قوة لا يمكن انكارها ، الا اذا
أردنا الهرب من الواقع ، وانهم كمصريين لهم الحق فى مناقشة آرائهم كغيرهم
من المواطنين ، (١١) .

على كل حال ، فقد نجحت المظاهرات والاضطرابات التى أطلقتها
جبهة الاخوان والشيوعيين والاشتراكيين والوفديين ، لمناصرة اللواء نجيب ،
وما أثارته من ردود فعل فى البورجوازية الكبيرة بجميع أجنحتها ، فى تثبيت
النصر الذى أحرزه اللواء نجيب بصفة مؤقتة . ففى يوم ٤ مارس ١٩٥٤ ،
اجتمع مجلس قيادة الثورة حيث قرر اتخاذ الاجراءات « الفورية » لعقد
جمعية تأسيسية « تنتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر » على أن تجتمع

خلال شهر يوليو ١٩٥٤ وتكون لها مهمتان : الأولى ، مناقشة مشروع الدستور الجديد وإقراره . والثانية ، القيام بمهمة البرلمان الى الوقت الذى يتم عقد البرلمان الجديد وفقا لأحكام الدستور الذى سيقره الجمعية التأسيسية . وحتى تجرى الانتخابات للجمعية التأسيسية فى جو تسوده الحرية السامة ، قرر مجلس قيادة الثورة أن تلغى الأحكام العرفية قبل اجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية بشهر . كما قرر أيضا إلغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من يوم ٦ مارس ، فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع الوطنى . ثم أعلن جمال عبد الناصر أنه قد تحدد يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ لعقد الجمعية التأسيسية (١٢) .

كانت هذه القرارات تمثل تنازلا من الثورة للمطالب الجماهيرية أكبر مما أعلنه محمد نجيب يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٣ . فقد نصت على أن تكون الجمعية التأسيسية عن طريق « الاقتراع العام المباشر » ، بينما كانت النقاط السابقة التى أعلنها اللواء محمد نجيب تقضى « بتأليف » جمعية تأسيسية بصل كافة هيئات الشعب المختلفة . كما حددت القرارات الأخيرة موعد اجتماع الجمعية التأسيسية فى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ، ولم تنص النقاط السابقة على موعد محدد . كذلك أغفلت القرارات الأخيرة ذكر الموعد الذى حددته النقاط السابقة كحد أقصى لعودة الحياة النيابية ، وهو « نهاية فترة الانتقال » . ذلك أن فترة الانتقال كانت تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦ - أى بعد عامين من ذلك التاريخ - ولعل بسبب طول هذه الفترة الباقية أن كان هذا الإغفال . على أن أخطر التنازلات التى قدمتها الثورة ، والتى تضمنتها هذه القرارات ، هو قرارها بإلغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من ٦ مارس فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع الوطنى ، ووعدها بإلغاء الأحكام العرفية قبل اجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية (حددت لهذا الإلغاء يوم ١٨ يونية

١٩٥٤) . فقد هيا هذا القرار لجميع القوى السياسية في مصر الفرصة كاملة لكشف مواقفها وانجاهاتها المعادية للنورة بشكل سافر وصريح لا موارد فيه . ولكنه ، من جانب آخر هيا للنورة نافذة عريضة نطل منها على القوى المعارضة لها بعد أن نزعتم عن وجهها نقاب النفاق والخوف ، وأخذت نجاهر بالخصومة والعداء في معركة كانت تحس بأنها المعركة الأخيرة .

وعلى كل حال ، فقد بدا أن النورة قد ألفت عصا الاسنسلام ، حين اجتمع المؤتمر المشترك (المكون من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء) يوم ٨ مارس ١٩٥٤ ، ورأى أن التعديلات التي طرأت على منصب كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ، والتي كانت ثمرة الأحداث التي اجتازتها البلاد في الأيام القليلة السابقة ، قد وجب أن يزال كل أثر لها بعد أن انطوت صفحة هذه الأحداث . « ولهذا الأسباب » - كما صرح صلاح سالم في البيان الذي ألقاه في هذا الشأن - « قدم رئيس مجلس الوزراء البكباشي جمال عبد الناصر الى مجلس قيادة الثورة رغبته في أن تعود الأوضاع الى سابق عهدها . وعلى ذلك قرر مجلس قيادة الثورة اسناد قيادة الثورة ورئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء ، بجانب منصب رئاسة الجمهورية ، الى اللواء أركان حرب محمد نجيب » (١٣) .

وبعودة جميع السلطات ليد اللواء محمد نجيب الذي أصبح مرتكزا لجميع القوى السياسية الديمقراطية والتقدمية ، بدأت الجولة الثانية في معركة الليبرالية الأخيرة .

حواشي الفصل التاسع :

- (١) أنظر نصريحات صلاح سالم في الأهرام ٨ مارس ١٩٥٤ .
- (٢) فوشيه . المرجع المذكور ص ١٤٢ وما بعدها ، ولتن وين : عبد الساصر ، قصة البحث عن الكرامة ص ١١٩ وما بعدها (بيروت : دار العلم للملايين) .
- (٣) أنظر بيان مجلس قيادة الثورة والكتب المتبادلة بينه وبين اللواء محمد نجيب بشأن عودته إلى رئاسة الجمهورية (الأهرام في ٢٨ فبراير ١٩٥٤) .
- (٤) على سبيل المثال ، فان فوشيه (ص ١٤٥) يعتقد أن اللواء نجيب قد فاجأ عبد الناصر وأحرجه حين وعد في خطابه يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٤ في ميدان عابدين بعودة الحياة النيابية ، وأنه لم يكن في استطاعة عبد الساصر أن يحتج على هذا الوعد . كما أن « توم ليتل » قد أورد معلومات غير صحيحة عن المصالحة لا تتفق مع ما ورد في بيان مجلس قيادة الثورة بخصوص دعوة نجيب إلى رئاسة الجمهورية وما جاء في خطاب اللواء نجيب يوم ٢٨ فبراير بخصوص نقاط الاتفاق التي عاد على أسسها إلى الحكم . فقد ذكر أن اللواء نجيب تلقى بلاغين من مجلس قيادة الثورة للتوقيع عليهما فوق عليهما معتقدا أن شروطه قد قبلت ، ولم يعلم إلا بعد إذاعة بلاغ مجلس قيادة الثورة مع رسالتيه من راديو القاهرة في صباح ٢٨ فبراير بأن هذه الشروط لم تقبل كاملة فيما يختص برئاسة الوزارة التي كان يشترط إسعادها إلى خالد محيي الدين . وهذا الكلام يتناقض مع ما ذكره « ولتن وين » من أنه كان من شروط عودة محمد نجيب أن يكون عبد الناصر رئيسا للوزراء ، وأن محمد نجيب قبل هذا الشرط سرورا (ص ١١٩) . أما ما أورده الراقعي في معالجته لهذه النقطة فهو غير دقيق مناقض وحافل بالأخطاء (ثورة ٢٣ يوليو ، تاريخنا القومي في سبع سنوات ص ١١٧ - ١١٨ - مكتبة النهضة ١٩٥٩) .
- (٥) خطاب اللواء نجيب في عابدين يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٤ (الأهرام أول مارس ١٩٥٤) وقد ذكر فيه أن هذه القرارات هي « أساس » الاتفاق بينه وبين مجلس قيادة الثورة .
- (٦) أنظر الأهرام ١٧ يناير ١٩٥٣ .
- (٧) المصري في ٣ مارس ١٩٥٤ .
- (٨) نصريحات جمال عبد الناصر لوكالة « أسسا » للأنباء الإيطالية (المصري في ٢٢ مارس ١٩٥٤) .
- (٩) مسبد قطب : « حركات لا تخيفنا » مقال بحريدة الأخبار القاهرية في ١٥ أغسطس ١٩٥٢ .
- (١٠) نفس المصدر .
- (١١) حديث للقاتم يوسف صديق المصري يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ .
- (١٢) بيان جمال عبد الناصر عن قرارات مجلس قيادة الثورة (الأهرام ٦ مارس ١٩٥٤) .
- (١٣) أنظر بيان صلاح سالم وزير الإرشاد يوم ٨ مارس ١٩٥٤ (الأهرام ٩ مارس ١٩٥٤) .

الفصل العاشر

معركة الليبرالية الأخيرة (الجولة الثانية)

الفصل العاشر

معركة الليبرالية الأخيرة

الجولة الثانية

كان على أثر صدور قرارات مجلس قيادة الثورة في ٤ مارس ١٩٥٤ أن أخذت القوى السياسية والاجتماعية القديمة تتأهب لاستلام السلطة ، كما أخذ مجلس قيادة الثورة أيضا من جانبه يعد نفسه لمواجهة الحياة السياسية الجديدة في ظل الحياة النيابية . ولما كانت الثورة قد حلت الأحزاب السياسية في ١٦ يناير ١٩٥٣ ، كما صادرت أموالها ، فقد كان واضحا بعد قرارات مجلس الثورة بعودة الديمقراطية الليبرالية ، ان الأحزاب القديمة سوف تعود الى الظهور من جديد ، وهذا ما فهمته هذه الأحزاب على كل حال . فعلى الرغم من أننا لا نجد في البيانات التي ألغها جمال عبد الناصر أو صلاح سالم أو محمد نجيب أثناء الأزمة إشارة ما الى السماح بعودة الأحزاب ، الا أن أحمد أبو الفتوح ، عندما كتب يرحب بقرارات مجلس قيادة الثورة ، أدرج هذه المسألة بين القرارات ، فكتب يقول : « أعلن المسئولون عن : اطلاق حرية الصحافة ، ورفع الرقابة على الصحف ، وانتخاب جمعية تأسيسية تراجع الدستور وتعتمده ، وأن الأحزاب السياسية ستعود ، وأن الحياة الديمقراطية الصحيحة بات من الحق عودتها » (١) .

على أن المشكلة التي برزت في ذلك الحين هي كيفية إعادة الحياة الحزبية . هل تعود الأحزاب بأسمائها القديمة وبأشكالها القديمة وبتشكيلاتها

القديمة ، أم تتكون أحزاب جديدة تماما ، أم تعود الأحزاب القديمة وتتكون الى جانبها أحزاب جديدة ؟ . حول هذه المسألة دارت مناقشات ممتعة اشترك فيها أطراف من قيادة الثورة ومن رجال القانون ومن الأحزاب وغيرهم .

فقد كان من رأى **خالد محيي الدين** أن الأحزاب القديمة « قد أدت رسالتها ، وانتهت مهمتها ، وأن الشعب الآن يريد أحزابا تتقدم له ببرامج جديدة ، . وانطلاقا من هذه الفكرة فلم يكن يرى أى خطر من عودة هذه الأحزاب التى - كما كان يعتقد - قد فقدت جماهيرها . وكان من رأى خالد أن « رجال الثورة سيكونون أكثر شعبية من الزعماء القدامى ، لأن الحائل الوحيد الذى كان بينهم وبين الشعب ، وهو ما ظنه الشعب من أن اتجاهاتهم دكتاتورية ، قد تلاشى ، ولهذا فسيمنحهم الشعب ثقته (٢) » .

أما **الدكتور السنهورى والدكتور السيد صبرى** ، فقد أبديا رأيهما بضرورة تكوين أحزاب جديدة تماما . على أن الخلاف دار بينهما حول الأساس الذى تقوم عليه هذه الأحزاب ، هل يكون أساسا سياسيا أم اقتصاديا ؟ فبينما كان الدكتور السنهورى يرى أن تتألف ثلاثة أحزاب على النحو الآتى : الحزب الجمهورى الاشتراكى ، وحزب الأحرار الديموقراطى ، وحزب اليمين (والأساس الغالب هنا سياسى) - فقد اعترض الدكتور السيد صبرى على هذا الرأى « لعدم ضبط الفوارق بين أهداف هذه الأحزاب » ، ورأى أن تقوم هذه الأحزاب الجديدة على النحو الآتى : حزب يمين ، ويمثل الاتجاه الرأسمالى ، وحزب يسار ، ويمثل الاتجاه الاشتراكى ، وحزب الوسط ، ويمثل الطبقة الوسطى ، ويمائل - فى رأيه - حزب الأحرار فى النظام الانجليزى (٣) .

على أن الأحزاب القديمة لم تكن من رأى إجراء أى تغيير أو تجديد فى سس فيامها ، أو فى أهدافها ، أو فى تشكيلاتها . فقد أعلن عبد السلام همى جمعة أنه « لا بد من عودة الأحزاب » (٤) . ومعنى ذلك أن نعود كما كانت . كما كان هذا أيضا رأى رجال حزب الأحرار الدستوريين ، الذين سفلوا أنفسهم باختيار مقر جديد مؤتم لحزبهم بدلا من المقر القديم الذى نانت الثورة قد حوله الى مدرسة (٥) . وكذلك كان من نفس الرأى الحزب لوطنى . ومن الطريف أن حافظ رمضان كان قد دعا فى ٢١ مارس الى عدم يام الحياة النيابية ، بحجة أن البلاد المحتلة لا يجوز أن يكون فيها لا حزب واحد ورأى واحد (٦) - فلما أثار هذا الرأى الاستياء الشديد بين لأحزاب ، اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى يوم ٢٦ مارس برئاسة حافظ رمضان نفسه ، وحضور عبد الرحمن الرافعى ومحمد زكى على وفكرى باظة وعلى منصور وعبد المقصود متولى ، وفسرت تصريحات حافظ رمضان أن « الحزب الواحد » يعنى « الجبهة الوطنية » ، وقررت أن موقف البلاد ما يحف به من ملابسات خارجية وداخلية ، يستدعى توحيد جهود الأما فى جبهة وطنية تجمع كل الأحزاب والهيئات لصيانة الهدف الأعلى ، وهو تحقيق الجلاء بدون قيد ولا شرط ، كما قررت « دعوة الأحزاب والهيئات جميع المشتغلين بشئون هذا البلد الى الاجتماع والتشاور فى تحقيق وحدة وما يستتبعه ذلك من تنظيم وتنسيق للخطى الواجب اتخاذها (٧) » .

على أن هذه الدعوة الى تكوين « جبهة وطنية » كانت فى ذلك الحين تمضى الفعل فى طريق التنفيذ . فقد كشفت الأهرام أن طائفة من رجال الأحزاب لنحلة أخذت فى تنظيم اتصالات بينها للاتفاق على خطة موحدة . وفى يوم ٢١ مارس أعلنت الأهرام ان هذه الاتصالات قد انتهت الى الاتفاق على

تأليف جبهة من رجال الأحزاب القديمة تتفق على رأى فى المسائل العامة ، وبحوض المعركة الانتخابية المقبلة ببرامج معينة وترشيحات معينة (٨) .

وعلى هذا النحو كانت الأحزاب تتشبث بموقفها ، ولا تتحرك تنظيميا الا فى اطار ما يضمن تماسك صفوفها وتكثف جهودها . ومن الطريف أن بعض الآراء قد انجهدت فى ذلك الحين الى احتواء السورة ذاتها فى الوفد ، بل ودعوتها الى الذوبان فيه . وفى مقال كتبه أحمد الألفى عطية تسأل : « لو أعيد تنظيم الوفد - الوفد الذى يرعاه روحيا الرئيس مصطفى النحاس - لو أعيد تنظيمه ، وبين أعضائه نلحم أسماء جمال عبد الناصر وصالح سالم ومن اليهما من رجال النورة ، ويسنبد منه من فسد من أعضائه الفدائي ، فماذا يكون الحال ، وكم تكون فرحة البلد وتأيدها الخالص العميق ؟ (٩) » .

وقد دار نقاش هام حول قيام حزب شيوعى فى مصر فى العهد الليبرالى الجديد . وكان الدكتور وحيد رافت قد أبدى رأيه فى حديث صحفى بأنه وان كان « لا يمكن الحجز على حريات الأفراد والجماعات فى تكوين الأحزاب السياسية التى تلائمهم لتعبر عن مقاصدهم وبرامجهم » الا أنه لا يجب أن يسمح بقيام حزب شيوعى . لماذا ؟ لأن مصر ليست دولة شيوعية ، بل ان الأمر على النقيض من ذلك . ومن ثم « فعلينا أن نهتدى فى هذا الصدد بما فعلته دول غيرنا ، كدول أوروبا الغربية ، فلقد تسامح بعضها فى تمثيل الشيوعيين فى برلماناتها ، ثم عادت فندمت على ما فعلت . وما دام النشاط الشيوعى ما زال معتبرا مهددا لأمن الدولة ، فلا نفهم كيف يمثل أصحاب هذا النشاط الآن فى البرلمان ؟ ورأى الدكتور وحيد رافت أن الذى يمكن السماح به هو تمثيل الاشتراكية الوطنية فى البرلمان ، على أساس أنها ممثلة فعلا فى المجالس التابعة لدى غيرنا (١٠) » .

على أن هذا الرأى لم يوافق عليه القائمقام يوسف صديق . فقد ذكر
أن « الشيوعيين الموجودين بمصر هم الآن قوة لا يمكن انكارها ، الا اذا أردنا
الهرب من الواقع . وانهم كمصريين لهم الحق فى مناقشة آرائهم كغيرهم من
المواطنين . وان انجلترا وأمريكا فيهما شيوعيون ، وفى الأولى حزب
معترف به » . ثم استشهد يوسف صديق بحديث الهضيبى - مرشد الإخوان
المسلمين - الذى وصفه بأنه « يمثل أكبر معسكر اسلامى فى الشرق ،
صرح فيه قائلا : « ان الشيوعية لا تقاوم بالعنف وبالقوانين ، وانه لا مانع
لديه من أن يكون لهم حزب ظاهر ، لأن الاسلام كفيل بضمان سلامة الطريق
الذى تسلكها البلاد » (١١) .

فى ذلك الحين ، كان مجلس قيادة الثورة يناقش الشكل الذى سيتحول
اليه هذا المجلس فى ظل النظام الليبرالى الجديد . وقد استقر الرأى على أن
يكون هذا الشكل هو حزب باسم : « الحزب الجمهورى » ، أو « الحزب
الاشتراكي الجمهورى » . وقد أعلن الباقورى أنه سينضم الى هذا الحزب
الجديد عند تأليفه ، وأنه سيرشح نفسه عن دائرة الخليفة . وقال ان هذا
الحزب هو حزب الثورة ، وان على كل مؤيد لمبادئ الثورة أن ينضم الى هذا
الحزب ، لأنه مظهرها الحقيقى (١٢) . وفى يوم ٢٠ مارس ١٩٥٤ أعلنت الأهرام
أن العمل فى اعداد مشروع برنامج الحزب قد أوشك على الانتهاء . ووصفت
البرنامج بأنه يختلف عن برامج الأحزاب التى عرفتها مصر فى الماضى ، فى
أنه مبنى على « مبادئ اشتراكية معتدلة » تتفق الى أبعد مدى مع ظروف
البلاد ومصالحها . وأنه يتضمن أهدافا واضحة وواقعية فى السياستين
الخارجية والداخلية تتماشى مع أهداف الثورة وروح العصر الحديث ومطالب
التقدم الاقتصادى والاجتماعى الذى تنشده البلاد . وذكرت أن مذكرة
تفسيرية اضافية لشرح كل بند من بنود البرنامج ، قد أعدت لتعرض على

البكباشى جمال عبد الناصر فى وقت قريب • وكشفت ان هذا البرنامج من وضع الدكتور راشد البراوى يعاونه فى ذلك البكباشى سمير حلمى والبكباشى محمد صدقى سليمان من رجال المجلس الدائم للانتاج القومى ، ولغيف من كبار المدنين المشتغلين بالأبحاث السياسية (١٣) • ومن هذا الخبر الذى أوردته الأهرام ، يتضح أن الثورة كانت تستعد لمواجهة الحياة الليبرالية الجديدة على أساس برنامج نظرى تقدمى يختلف عن برامج الأحزاب الأخرى ، ولكنه لا يتجاوز « المبادئ الاشتراكية المعتدلة » - كما قالت الأهرام •

على أن خطوات تأليف هذا الحزب الاشتراكى الجمهورى الجديد لم تلبث أن توقفت فجأة يوم ٢٣ مارس • فقد أعلن اللواء محمد نجيب فى ذلك اليوم - وكان ذلك بعد أربعة أيام فقط من نشر الخبر السابق فى الأهرام - أنه « ليس فى نيته انشاء حزب جديد » (١٤) • وفى اليوم التالى ، أى فى يوم ٢٥ مارس ، اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارا رسميا بعدم تأليف حزب (١٥) • ولكن ذلك يرتبط بتطور الأحداث التى حملت الثورة الى مرحلة جديدة •

فمنذ أن تنازل جمال عبد الناصر عن رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء اللواء محمد نجيب ، ورفعت الرقابة على الصحف ابتداء من ٦ مارس تنفيذا لقرارات مجلس قيادة الثورة ، أخذت القوى الوطنية الديمقراطية ، ممثلة فى الوفددين ، وقوى اليسار واليمين ممثلة فى الشيوعيين والاشتراكيين والايوان المسلمين ، وبالارتكاز على اللواء محمد نجيب - تتصرف على أساس أنها قد حققت انتصارا حاسما يهيئ لها الفرصة لطرد الثورة من الساحة السياسية كلها ، فلا يبقى من آثارها الا ما يمثلها اللواء نجيب • وقد أرادت أن يبدو الأمر فى صورة هزيمة صارخة منيت بها الثورة ، حتى لا تنهيا لها الفرصة للعودة للمشاركة فى

الحياة العامة فى ظل النظام النيابى الجديد الذى كانت ترمع اقامته • وحتى يتحقق هذا الهدف ، رفعت الشعارات الآتية :

أولا : عودة الجيش الى ثكناته • والجيش فى ذلك الحين كان مرادف لكلمة الثورة ، وبالتالي فان المعنى الحقيقى لهذا الشعار هو انسحاب الثورة من الحياة العامة وليس مجرد انسحاب الجيش • وقد شجع اللواء محمد نجيب اقوى السياسية السالفة الذكر على اطلاق هذا الشعار عندما بدأ هو نفسه باطلاقه • ففى يوم ٦ مارس دعا الشعب الى التمسك بالحياة النيابية ، زاعما أن « الوصول الى الحياة الدستورية الكاملة كان وما زال سياستى التى ظلمت أعمل لها فى الفترات الماضية ، ولم أغفل عنها يوما واحدا ، إيمانا منى بأن اشراك الشعب فى أمور بلاده هو الضمان الوحيد ضد كل طغيان » (١٦) - ولم يكن ذلك صحيحا كما رأينا من تتبع مواقف اللواء نجيب السابقة ، فقد هاجم الأحزاب علنا واعتبرها « قد ماتت ولفظت الأنفاس » - ثم دعا اللواء نجيب ، فى المؤتمر الكبير الذى عقد فى نادى القوات المسلحة يوم ٩ مارس ، ضباط الجيش الى ترك السياسة « لآخوانكم » فانهم يسعون للهدف الذى تسعون اليه ونسعى اليه جميعا ، وهو تحقيق عزة البلاد وحريتها » (١٧) •

وقد سارع الوفد الى المناداة بتحقيق ذلك فورا • وفى مقال لأحمد أبو الفتح يوم ١٥ مارس كتب يقول : « فى اعتقادى أن حركة الجيش لن تؤتى ثمارها ، ولن تكون قد أفادت الشعب الفائدة المرجوة ، الا يوم أن تجرى فى مصر انتخابات حرة نزيهة ، مكفول للشعب فيها كافة حقوقه ، دون أن يكون عليه أى قيد أو حتى شبه قيد • وفى اعتقادى أن حركة الجيش ستكون قد أصابها التوفيق يوم يعلن رجالها أن مهمتهم كضباط قد

- ١٨٤ -

انتهت ، وان الأمر من اليوم متروك للشعب يصرفه وفق رغبته الحرة
الطليقة (١٨) .

وقد توالى الصيحات بعودة الجيش الى ثكناته ، واشتد الهجوم على
صفحات الجرائد المعارضة ، حتى بلغ الأمر أن كتب القائمقام أحمد شوقي .
الذى كان من الضباط الأحرار وأكبر الضباط رتبة بعد محمد نجيب ،
يتهم الثورة بالانحراف عن مبادئها قائلا : « هل كان من أهداف الثورة أن
تحكم البلاد ؟ هل كان من أهداف الثورة أن تكتم الأفواه وتقيد الحريات ؟
هل كان من أهداف الثورة أن يزج بالمواطنين الجاني منهم والبريء فى السجون
وأن تملأ المعتقلات ؟ هل كان من أهداف الثورة أن تقحم الجيش فى السياسة
وفى كل مرفق من مرافق البلاد ؟ وأليس من أبناء مصر من يستطيع القيام
بالأعمال المعهدة بها الآن لبعض ضباط الجيش حتى يتفرغ هؤلاء الضباط
الى النهوض بجيشنا المفلدى لكي يتمكن من القيام برسائلته . . اذن عودوا
الى صفوفكم فى الجيش (١٩) » .

ثانيا - إعادة الحياة النيابية فوراً :

وقد اتخذت هذه الدعوة شكل المطالبة بإجراء انتخابات « للبرلمان » ،
لا « لجمعية تأسيسية » . وقد أطلق هذه الدعوة من المثقفين الليبراليين
احسان عبد القدوس فى مقال يوم ١٦ مارس ١٩٥٤ تساءل فيه : لماذا
تنحصر كل الجهود فى تكوين جمعية تأسيسية منتخبة ؟ ولماذا لا ننتخب
برلمانا كاملا ؟ ثم قال ان قانون الانتخابات للجمعية التأسيسية هو نفسه
يصلح لانتخاب البرلمان . واذا كانت مهمة الجمعية التأسيسية تنحصر فى
اقرار الدستور الجديد ، فان البرلمان المنتخب يستطيع أن يقوم بنفس
المهمة : مهمة اقرار الدستور أو تعديله (٢٠) . وسرعان ما تبنى الوفد
هذه الدعوة . وفى تصريحات عبد السلام فهمى جمعة يوم ٢٠ مارس ١٩٥٤ ،

طالب بأن تكون الانتخابات التي تجرى ، « للبرلمان ، وليس » لجمعية تأسيسية « (٢١) . وفى يوم ٢٥ مارس وعلى الرغم من ان الأحزاب لم يكن قد سمح بعودتها بعد ، الا أن جريدة « المصرى » نشرت تصريحاً لمن وصفته بأنه « مصدر يستطيع أن يتحدث باسم الوفد » أبدى فيه رأيه فى الموقف القائم ، وقد أعلن تمسك الوفد بالنظام الجمهورى البرلمانى ، والاصلاح الزراعى ، وعودة الحياة النيابية فوراً ، حتى سنمر الأوضاع « . وفى هذا التصريح وصف « المصدر » السالف الذكر اللواء محمد نجيب بأنه : « يستحق تقدير الوطن ، فقد عمل لصالح مصر الكئير (٢٢) » .

وقد أفلحت هذه الدعوة فى احداث التأثير المطلوب فى مجلس قيادة الثورة . وفى الصريحات التى أدلى بها اللواء محمد نجيب يوم ٢٣ مارس ١٩٥٤ ، صرح بأن « ما وعدنا به من قيام الجمعية التأسيسية فى تاريخ غايته ٢٣ يولية القادم ، لتراجع الدستور وتولى أعمال البرلمان - هو أقل صور الحياة النيابية التى سنصل اليها البلاد حتى ذلك التاريخ ، أى الجمعية التأسيسية . وان كان ثمة تغيير فالأحسن ، وقد يكون ذلك بقيام برلمان مباشرة . ونحن جميعاً نعمل فى دراسة متواصلة لتحقيق هذا الغرض » (٢٣) .

ثالثاً - اسقاط وزارة الثورة وتاليف وزارة مدنية :

وكان القائمقام يوسف صديق هو الذى أطلق هذه الدعوة يوم ٢٣ مارس ١٩٥٤ . فقد اقترح اقامة وزارة ائتلافية برئاسة الدكتور وحيد رافت تمثل التيارات السياسية المختلفة القائمة فعلاً فى البلاد ، وهى : الوفد ، والاخوان المسلمون ، والاشتراكيون ، والشيوعيون ، على أن تكون مهمة هذه الوزارة « اجراء الانتخابات للبرلمان الجديد » . وقد بنى اختياره لوحيد رافت على أنه كان العضو الوحيد فى قسم الرأى بمجلس الدولة الذى أفتى بدستورية عودة البرلمان الوفدى القديم المنحل ليمارس سلطته الشرعية فى أعقاب

قيام الثورة ، بينما أفتى نسعة ضده بعدم دستورية دعوة ذلك البرلمان .
وكان رأى القائمقام يوسف صديق هو : اما دعوة البرلمان الوفدى المنحل
لنولى حقوقه الشرعية ، أو تأليف الوزارة الائتلافية السالفة الذكر (٢٤) .

على أنه لما كانت عودة البرلمان الوفدى القديم أمرا متعذرا فى ذلك
الحين ، اذ سبق أن رفضه قسم الرأى بمجلس الدولة بأغلبية ١/٩ ، فقد
تبنت نقابة الصحفيين فكرة تأليف الوزارة القومية لاجراء الانتخابات ضمن
مطالبها المشهورة التى قررتها يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ (٢٥) .

رابعا - الافراج عن المعتقلين :

وكان عبد الناصر قد أعلن يوم ٥ مارس أنه ينوى الافراج عن المعتقلين
بعد بحث سريع لحالاتهم ، وأن المحكوم عليهم من محكمة الثورة سيعاد
النظر فى الأحكام التى صدرت ضدهم ، أما الذين لم يحاكموا بعد فلن يقدموا
للمحاكمة (٢٦) .

وفى ذلك الحين كان قد صدر عفو صحى عن ابراهيم عبد الهادى ،
وكان يقيم فى منزله . كما كان فؤاد سراج الدين يقيم بمستشفى الدكتور مجدى
بناء على قرار مجلس الثورة (٢٧) . وكان قد أفرج عن البكباشى مصطفى داغب
الذى سبق أن قررت محكمة الثورة الحكم عليه فى قضية القائمقام رشاد
مهنيا بالسجن ١٥ سنة ، كما أفرج عن اليوزباشى محمد عبد الله المحكوم عليه
بخمسة سنوات ، كما أفرج عن اليوزباشى سعد عبد الحفيظ المحكوم عليه
ب ٧ سنوات ، كما أفرج عن اليوزباشى محمد عبد الخالق المحكوم عليه
ب ١٥ سنة فى هذه القضية . وقد ذكرت « الأهرام » أن هؤلاء الضباط
كانوا من الضباط الأحرار الذين اشتركوا فى ثورة الجيش ثم اتهموا بأنهم
حاولوا احداث انقلاب . وكان قد سبق ذلك الافراج عن الصاغ عبد العزيز

هندي بعد أن أمضى مدة العقوبة وهي سنة ٠٠ ولم يكن قد أفرج بعد عن
البكباشي إبراهيم حافظ عاطف والصاغ السيد إبراهيم والملازم محيي
الحولي (٢٨) .

وفي ذلك الحين كان ما يزال في الاعتقال مصطفى النحاس ، واحمد
حسين ورشاد مهنا (٢٩) كما كانت تجري محاكمة السيدة زينب الوكيل (٣٠) .
وكان الهضيبي وكبار رجال الاخوان المسلمين ما يزالون بعد في الاعتقال .
كما أعلن عن محاكمة اليوزباشي مصطفى كمال صدقي وآخرين أمام المحكمة
المصرية العليا في قضية الشيوعية التي اتهموا فيها . وكانت محكمة الثورة
قد أرسلت ملف التحقيق الى نيابة أمن الدولة (٣١) .

وفي يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ اجتمع مجلس نقابة الصحفيين واتخذ قراراته
التاريخية التي طالب فيها بإلغاء الأحكام العرفية فوراً ، وإلغاء الأحكام
التي صدرت من غير طريق القضاء العادي ، والإفراج عن المعتقلين ومن بينهم
أعضاء نقابة الصحفيين (٣٢) . ثم عقد المحامون جمعيتهم العمومية في نفس
اليوم ، وقرروا الاضراب يوم ٢٨ مارس استنكاراً لحادث الاعتداء على المعتقلين
والمسجونين ، كما قرروا تسجيل هذا الاحتجاج في محاضر الجلسات
بالمحاكم (٣٣) . وفي يوم ٢٧ مارس اجتمعت هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية
وأصدرت بياناً طالبت فيه بإلغاء الأحكام العرفية وكل ما اتخذ من تدابير
وأجراءات استثنائية فوراً ، وحل مجلس قيادة الثورة « منذ اليوم » ،
وتأليف وزارة مدنية تتحمل المسؤولية عن رئيس الجمهورية حين اجتماع
الجمعية التأسيسية (٣٤) . وفي اليوم التالي اجتمع مجلس إدارة جمعية
التدريس في كل من جامعتي القاهرة وإبراهيم (عين شمس حالياً) واتخذ
قرارات بإلغاء الأحكام العرفية ، وإطلاق الحريات فوراً ، وعودة الحياة
الدستورية (٣٥) . وهكذا بلغت معركة الليبرالية أضعدها .

خامسا : فى ذلك الحين كان التحدى من جانب بعض الضباط الأحرار لدور جمال عبد الناصر قد بلغ مبلغه . ففى حديث للقائمقام يوسف صديق نشرته « المصرى » كشف عن أنه كان « على رأس الضباط الأحرار » يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأنه قام بالدور الرئيسى الذى مكن للضباط الأحرار من تنفيذ سياستهم . ثم قال ان دوره يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ « سيطرته للتاريخ » ، « وان كان الرئيس اللواء محمد نجيب لم يخل على الحق فى مذكراته التى نشرها على الناس حين قال اننى كنت الشرارة الأولى التى اندلعت فى هذا التاريخ » . واستشهد يوسف صديق بجمال عبد الناصر ، فقال انه يفضل أن يسأل أيضا البكباشى جمال عبد الناصر عن هذا الدور ، وأنا راض بتقريره (٣٦) . أما القائمقام أحمد شوقي ، فقد أعلن أنه كان أكبر الضباط رتبة بعد محمد نجيب « عندما قام معهم بتنفيذ الحركة » (٣٧) . وقد أفاد ابراز كل من يوسف صديق وأحمد شوقي لدوريهما على هذا النحو ، فى التقليل من دور عبد الناصر ، الذى كان قد عرف فى ذلك الحين بأنه كان الرأس المدبر وراء الحركة . وربما كان ذلك ردا على ما أورده مجلة « لايف » الأمريكية ، التى كانت قد نشرت خمس صفحات عن عبد الناصر باعتباره الزعيم الحقيقى للثورة ، وقالت انه كان يحكم مصر بالفعل منذ عزل فاروق ، من خلال الشخصية التى اختارها لتقف فى الصف الأول ، وهى شخصية اللواء محمد نجيب .

سادسا : وفى يوم ٢٤ مارس ١٩٥٤ خاضت البورجوازية المصرية المالية المعركة ضد الثورة بالخطاب الخطير الذى القاه « على الشمسى » رئيس مجلس ادارة البنك الأهلى ، فى ذلك اليوم ، والذى كان قاطعا فى ابراز عجز السياسة الاقتصادية التى اتبعتها الثورة عن قيادة التقدم الاقتصادى فى البلاد . فقد أبرز حالة الركود الاقتصادى الذى أخذ يسود البلاد منذ قيام

الثورة ، ونسبه الى الخوف من تدخل الدولة المتعاقب ، والقلق ، والخوف من وقوع انكماش ، وقال ان الانعاش الاقتصادى يتطلب جوا من الطمأنينة على مستقبل الاستثمار ، كما ان النمو الاقتصادى يصعب تحقيقه اذا ظلت رؤوس الأموال معطلة . وتحدث عن نتائج تطبيق قانون اصلاح الزراعى ، فاعطى صورة قاتمة قائلا : « لقد أسفر الاصلاح الزراعى فعلا عن تخفيض الاجادات الزراعية . ولهذا اثر لا ينكر من ناحية العدالة الاجتماعية ، ولكن مما يؤسف له ان البطالة الزمنية بين العمال الزراعيين آخذة فى الازدياد ، هذا الى ان الظروف الاقتصادية السائدة ، وبعض العوامل المترتبة على تنفيذ الاصلاح الزراعى ، قد أدت الى زيادة طلاب العمل ، ونتج عن ذلك انخفاض فى مستوى الأجور الزراعية » ثم قال ان الجمود النسبى فى ايراد المشتغلين بالزراعة يؤدى الى الحد من مقدراتهم الشرائية ويعوق التقدم « (٣٨) » .

حواشي الفصل العاشر :

- (١) أنظر مقال أحمد أبو الفتح في المصري يوم ٧ مارس ١٩٥٤ .
- (٢) تصريحات خالد محيي الدين لجريدة « فرانس سوار » الفرنسية ، وقد نقلته المصري في ٢٠ مارس ١٩٥٤ .
- (٣) أنظر حول تكوين الأحزاب المصرية : الأهرام في ١٥ ، ١٨ مارس ١٩٥٤ .
- (٤) تصريحات عبد السلام فهمي جمعة في المصري ٢٠ مارس ١٩٥٤ .
- (٥) المصري في ٢٨ مارس ١٩٥٤ .
- (٦) تصريحات حافظ رمضان في الأهرام ٢١ مارس ١٩٥٤ .
- (٧) قرارات الحزب الوطني (المصري في ٢٧ مارس ١٩٥٤) .
- (٨) الأهرام في ٢٢ مارس ١٩٥٤ .
- (٩) مقال أحمد الألفي عطية في (الأخبار في ٢٣ مارس ١٩٥٤) .
- (١٠) حديث الدكتور وحيد رافت للمصري في ١٢ مارس ١٩٥٤ .
- (١١) حديث القائمقام يوسف صديق للمصري في ٢٦ مارس ١٩٥٤ .
- (١٢) الأخبار والمصري في ١٨ مارس ١٩٥٤ .
- (١٣) الأهرام في ٢٠ مارس ١٩٥٤ .
- (١٤) الأخبار في ٢٤ مارس ١٩٥٤ .
- (١٥) المصري في ٢٦ مارس ١٩٥٤ .
- (١٦) المصري في ٧ مارس ١٩٥٤ .
- (١٧) المصري في ١٠ مارس ١٩٥٤ .
- (١٨) المصري في ١٥ مارس ١٩٥٤ .
- (١٩) المصري في ٢٧ مارس ١٩٥٤ .
- (٢٠) المصري في ١٦ مارس ١٩٥٤ .
- (٢١) المصري في ٢٠ مارس ١٩٥٤ .

-
- (٢٢) المصري في ٢٥ مارس ١٩٥٤
 - (٢٣) المصري في ٢٤ مارس ١٩٥٤
 - (٢٤) نفس المصدر
 - (٢٥) نفس المصدر في ٢٧ مارس ١٩٥٤
 - (٢٦) تصريحات اليكباتي جمال عبد الناصر (المصري في ٦ مارس ١٩٥٤)
 - (٢٧) المصري في ٦ مارس ١٩٥٤
 - (٢٨) الأهرام في ٧ مارس ١٩٥٤
 - (٢٩) المصري في ٢٨ مارس ١٩٥٤
 - (٣٠) نفس المصدر في ٥ مارس ١٩٥٤
 - (٣١) الأهرام في ٢١ مارس ١٩٥٤ ، المصري في ٢٠ مارس ١٩٥٤
 - (٣٢) أنظر قرارات مجلس نقابة الصحفيين يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ (المصري في ٢٧ مارس ١٩٥٤)
 - (٣٣) قرارات مجلس نقابة الصحفيين يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ (نفس المصدر)
 - (٣٤) بيان هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية (نفس المصدر في ٢٨ مارس ١٩٥٤)
 - (٣٥) بيان مجلس ادارة هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، وكذا بيان مجلس ادارة هيئة تدريس بجامعة ابراهيم (عين شمس) (نفس المصدر في ٢٩ مارس ١٩٥٤)
 - (٣٦) حديث القائمقام يوسف صديق للمصري في ٢٦ مارس ١٩٥٤
 - (٣٧) حديث القائمقام أحمد شوقي للمصري في ٢٧ مارس ١٩٥٤
 - (٣٨) خطاب على الشمسى رئيس مجلس ادارة البنك الأهلى (المصري في ٢٥ مارس ١٩٥٤)

الفصل الحادى عشر
سقوط الليبرالية فى مصر

الفصل الحادي عشر

سقوط الليبرالية في مصر

٢٦ - ٢٩ مارس ١٩٥٤

في ذلك الحين كان جمال عبد الناصر يرقب قوى الديمقراطية الليبرالية وهي تحقق أعظم انتصاراتها على الثورة ، يراها وهي تسلب من مجلس قيادة الثورة الكسب الشعبي الذي حصل عليه بقراراته التي أطلق بها حرية الصحافة ووعدها فيها بإعادة الحياة النيابية وإلغاء الأحكام العرفية ، وكان يتصور ما تعنيه عودة الليبرالية في ذلك الوقت من عودة عقارب الساعة إلى الوراء ، ومن رجوع كل القوى الاجتماعية والسياسية القديمة إلى مواقعها السابقة . وكان يحس بالتالي بأخطار تهدد الآمال الكبيرة التي كان يزدحم بها صدره في بناء مصر جديدة تنفض عنها تراب القديم . وكان ، وهو أعرف بطاقاته الكامنة ، يرى هذه الثورة المضادة وهي توشك أن تلتهم كل ما بنته الثورة ، وكل ما يمكن أن تبنيه . ولم يكن بغريزته المقاتلة العنيدة ينوى الاستسلام . ولم يخف نواياه في أخرج الظروف . ففي المؤتمر الوطني الكبير للقوات المسلحة الذي عقد يوم ٩ مارس ١٩٥٤ ، والذي وقف فيه اللواء نجيب يدعو الضباط إلى ترك السياسة والعودة إلى ثكناتهم ، وقف عبد الناصر بعده يقول في عبارات خطيرة :

« لقد أشاع المغرضون أن وحدتنا قد تفككت ، وأذاع المضللون أن قوتنا

- ١٩٦ -

قد تحللت • فخرجت الرجعية من جحورها يسندها الاستعمار ، متحدين متكاتفين ضد الوطن العزيز وأبنائه ، وضد الثورة وأهدافها • قام الرجعيون يضللون ويخادعون ويطالبون بالاستبداد ، ويناشدون الاستغلال ، ويتهمون هذه الثورة بالزور والبهتان ، ولكنكم أنتم يا رجال الجيش تؤمنون إيمان قويا بأهداف الثورة ، وتحسون احساسا قويا بآلام الشعب ، وتعلمون يقينا آمال الشعب ، وأنتم الذين قمتم بثورة ٢٣ يوليو ، وأنتم الذين سترغون الرجعية على النكوص على أعقابها ، والانزواء في جحورها ، وتحطمون الاستعمار وتقضون عليه • • وإذا كانت الرجعية تحطم الأشخاص ، فانها لن تقوى أبدا أن تحطم المبادئ السليمة والأهداف العظيمة والمثل العليا • لن تستطيع الرجعية ذلك أبدا ما دمت مؤمنون بها • ان أمامنا رسالة صعبة تحتاج منا جميعا جهدا جبارا نقاوم به الرجعية التي تزعم زورا وبهتانا أنها تنادى بالحق ، وما هو الا الباطل ، ولهذا فان الرجعيين لن يخذعوكم أنتم أيها الرجال ، واننى فى هذا المكان المقدس أعاهدكم أننى لن أضلل ، ولن أخادع ولن أستخذى مهما قالوا ، لأنى أؤمن إيمانا قويا بالمبادئ والأهداف والمثل العليا التى لا بد أن تنتصر • سأحارب الرجعية والاستعمار بكل ما أوتيت من قوة ، وستحقق الثورة باذن الله وبقوة ارادتكم الأهداف العظيمة كلها كاملة طالما كنتم متحدين وغير مخدوعين ، وطالما أنتم تقدرون الامور • • قالوا ان الثورة تصفى أعمالها • ولكنى أقول ان الثورة تسير فى طريقها بقوة وشجاعة وحزم وعزم ، وان هذه الثورة مثلة فيكم ، وستحقق كل شئ ، ولن نخاف أبدا ولن نهرب أحدا ، واننا الآن أقوى مما كنا عليه فى الماضى» (١) •

بهذه العبارات الخطيرة لم يخف عبد الناصر نواياه • ولكن لأنه ضابط عسكري ، وقد سبق أن قام بحركته بواسطة الجيش ، فان تقديره لفكرة

المقاومة لم يكن يبعد كثيرا عن الجيش الذي كان يراه الأداة الوحيدة القادرة على ضرب الثورة المضادة ، والذي كان يرى أن الثورة ممثلة فيه ، ومن هنا فقد حذر الضباط من الانخداع بكلام الرجعيين ، وأعرب عن يقينه بأن الثورة تستطيع تحقيق أهدافها « طالما كنتم متحدين وغير مخدوعين وطالما أنتم تقدرتون الأمور » .

ولقد أزعج هذا الخطاب القوى السياسية القديمة كل الازعاج - خصوصا بعد أن أخذت جريدة الجمهورية ، لسان حال الثورة ، تعزف على نفس النغمة . فكتب أحمد أبو الفتح مقالا تحت عنوان : « سيادة الشعب » ، قال فيه : « منذ بات معروفا أن الجمعية التأسيسية على وشك التكوين عن طريق الانتخاب المباشر ، وهناك نوع من « الواعش » من الكتاب يحاول التشكيك في مقدرة الشعب على حكم نفسه بنفسه . تارة يشككون باسم «الرجعية» ، وتارة باسم « سيطرة الاستعمار » ، وتارة باسم « الاقطاعيين » . ان الأمر من اليوم متروك للشعب يصرفه وفق رغبته الحرة الطليقة » (٢) . على أن اللواء محمد نجيب لم يكن من رأى عبد الناصر في مفهوم كلمة «الرجعية» أو « الرجعيين » ، فبينما كان الأخير يعنى بها جميع القوى السياسية والاجتماعية القديمة التى تسعى لاعادة عقارب الساعة الى الوراء ، فقد أعلن اللواء نجيب أنه حين يتحدث عن الرجعية والرجعيين « فانما أقصد عددا قليلا ، هم المفسدون فى حق هذا البلد » (٣) .

على كل حال ، فلما كانت سيطرة اللواء محمد نجيب والضباط الأحرار الموالين له شبه كاملة على الجيش فى ذلك الحين ، فقد كان ذلك كافيا لبث اليأس فى قلب عبد الناصر من احتمال استخدام الجيش فى الثورة على الثورة المضادة . وقد بدا أنه لم يبق مفر من اللقاء عصا المقاومة ، وهو ما حدث يوم ٢٥ مارس ، وتمثل فى حدثين خطيرين :

الأول : الافراج عن الهضيبي وعبد القادر عودة وجميع المعتقلين من الاخوان(٤) . وقد حدث هذا الافراج بعد أقل من أسبوع على تصريح لعبد الناصر لو كالة « انسا » للأنباء الإيطالية ، قال فيه ان « إعادة هذه الجماعة لا تفكير فيها في البرهة الحاضرة ، وعندما نسمح لها بذلك ستكون حرة في اختيار الشكل الذي تفضله ، سواء كحزب اسلامي ، أو جمعية اسلامية »(٥) . وكان للملك سعود الذي كان يزور القاهرة منذ يوم ٢١ مارس دور في التسوية . ففي حديث لعبد الرحمن عزام لجريدة المصري في يوم ٢٥ مارس صرح بأن « الملك سعود هو الذي تكلم مع البكباشي جمال عبد الناصر شخصيا ، وقال له : ان مصر ، وهي زعيمة الدول العربية والاسلامية ، لا يجدر أن يكون الاخوان المسلمون فيها في المعتقلات ، ألا يباشروا نشاطهم(٦) ولذلك ففي اليوم التالي أعلنت جريدة «الجمهورية» أنه « قد تقرر إعادة جماعة الاخوان المسلمين ، وزوال كل أثر لقرار حل الجماعة الصادر في يناير الماضي »(٧) .

ثانيا : أما الحدث الخطير الثاني ، فهو ان مجلس قيادة الثورة اجتمع في نفس اليوم ليقرر تصفية الثورة بالقرارات الآتية :

- ١ - يسمح بقيام الأحزاب .
- ٢ - مجلس قيادة الثورة لا يؤلف حزبا .
- ٣ - لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على حرية الانتخابات .
- ٤ - تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا حرا مباشرا ، بدون أن يعين أى فرد وتكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة ، وتكون الانتخابات حرة .

- ١٩٩ -

٥ - حل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ ، باعتبار الثورة قد انتهت ، وتسلم البلاد لممثلي الأمة .

٦ - تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها (٨) .

على هذا النحو انتهت ثورة الجيش أمام هجوم الثورة الليبرالية المضادة ، وبدا لعبد الناصر أن عقارب الساعة قد دارت الى الوراء بالفعل . ولكن هل كان ذلك واضحا في عين السواد الأعظم من الشعب في ذلك الحين ؟ للإجابة على هذا السؤال نقول ان المعركة من أولها الى آخرها كانت تحكمها العناصر الثلاثة الآتية :

العنصر الأول : الضباب الأيديولوجي الكثيف الذي كان يلف الثورة في ذلك الحين . لقد قامت بلا أيديولوجية - باعتراف عبد الناصر نفسه كما أوضحنا . وحتى مارس ١٩٥٤ لم تكن قد صاغت أيديولوجيتها بعد . وفي غياب مثل هذه الأيديولوجية ، فان اجراءات تصفية القوى الاجتماعية والسياسية القديمة كانت تبدو بالمنظار الليبرالي اجراءات تقوم بها دكتاتورية عسكرية . وتلك مأساة الثورة في ذلك الحين .

اما العنصر الثاني : فهو وضوح أيديولوجية القوى السياسية التي خاضت المعركة ضد الثورة ، وهي : الوفد ، والاخوان المسلمون ، والشيوخيون . وهو وضوح كان يستقطب اليه بالحثم ولاء جماهير من كافة الطبقات الاجتماعية .

اما العنصر الثالث في المعركة ، فيمكن في ان الليبرالية التي كانت تمثل المناخ الوحيد في ذلك الحين لتعيش جميع القوى السياسية السالفة الذكر ، بعد أن عجزت الثورة عن توفير المناخ البديل لهذه القوى بغموضها الأيديولوجي - هذه الليبرالية كانت تهيء المناخ الوحيد أيضا للبورجوازية

الزراعية الكبيرة الحاكمة القديمة للانقلاب على كل منجزات الثورة الديمقراطية وإعادة عقارب المجتمع المصرى الى الوراء . وتلك هى مأساة القوى التقدمية التى ارتبطت بالليبرالية فى ذلك الحين .

فى خضم هذه المعركة المحتدمة ، كانت هناك قيادات عمالية ترقب الصراع التاريخى الدائر بين الليبرالية والثورة ، وتدرك بحسها البروليتارى الخطر الذى يمكن أن يتعرض له كفاحها ونضالها ومكاسبها لو نجحت الثورة المضادة وعاد عهد سيطرة أصحاب الشركات . وقد كانت الفرصة التاريخية التى تهيأت لها هى ان وقوفها الآن الى جانب الثورة قد يحقق لها النصر ، وقد يضمن لها ميزة الحليف أو الشريك ، بينما أن وقوفها الى جانب القوى الليبرالية لن يهيء لها هذه الميزة ، لأن البورجوازية التجارية والصناعية لن تدعها تشاركها مغنم النصر ، اذ سيتغلب عنصر التناقض على عنصر التحالف فى علاقاتهما .

ويتضح من التحقيق التاريخى الذى أجرينته لهذه الحركة باتصالاتى بالقيادات العمالية التى لعبت الدور الرئيسى فيها ، وبالرجوع الى المصادر الأصلية ، ان التسابق على كسب القوى البروليتارية كان قائما بين قوى الديموقراطية الليبرالية وقوى الثورة المؤيدة لعبد الناصر . فطبعا لما ذكره الصاوى أحمد الصاوى ، رئيس اتحاد نقابات عمال النقل المشترك ، الذى نفذ اضراب واعتصام ٢٦ مارس المؤيد لاستمرار الثورة ، فان القائمقام يوسف صديق قد اتصل به مرتين ، وتم لقاءه به مرتين فى أعقاب كل اتصال ، وكانت المقابلة الأولى فى اللواء السابغ مشاة بالعباسية ، حيث كان يجتمع حينذاك ببعض الضباط بينهم خالد محيى الدين . أما المقابلة الثانية فتمت فى بيت يوسف صديق نفسه بضاحية الزيتون . وكان الاتفاق على أن يقوم عمال النقل المشترك باضراب مؤيد لتصفية الثورة عند حلول

ساعة الصفر . على أن هذه الاتصالات كانت خاضعة لرقابة جماعة عبد الناصر . ففي صباح اليوم التالى للمقابلة الأولى ، كان الضابط عبد العظيم شحاتة يزور الصاوى أحمد صاوى ليستفسر منه عن أسباب ذهابه الى اللواء السابع . أما بعد المقابلة الثانية ، فكان الصاوى هو الذى ذهب - على حد قوله - الى هيئة التحرير ليبلغ كلا من الصاغ ابراهيم الطحاوى ، السكرتير العام المساعد للهيئة ، والصاغ عبد الله طعيمة ، مدير النقابات ، بنبا هذه المقابلة ! (٩) . وعلى كل حال ، فقد كان معروفا لدى القيادات العمالية الأخرى ، ان موقف اتحاد نقابات عمال النقل المشترك هو مؤيد لتصفية الثورة ، وان هذا الاتحاد سوف يشترك فى الاضراب الذى قررت نقابة المحامين القيام به يوم الأحد ٢٨ مارس استنكارا لحوادث الاعتداء على المعتقلين والمسجونين . وقد لعبت الظروف دورها فى انتقال هذا الاتحاد من فريق الليبرالية الى فريق الثورة فى آخر لحظة (١٠) .

وقد تهيأت الفرصة للقيادات العمالية الموالية للثورة للعب دورها فى المعركة الناشبة بين الليبرالية والثورة ، عندما اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارات يوم ٢٥ مارس بتصفية الثورة . فقد استدعى الصاغ أحمد عبد الله طعيمة هذه القيادات الى هيئة التحرير يوم ٢٦ مارس ، لابلغها بهذه القرارات . ولعل الغرض من هذا الاستدعاء هو جس نبض القيادات فيما يمكن أن تقدمه لمساندة الثورة . على أنه من الثابت - لو كان هذا الاستنتاج صحيحا - أن ذلك قد تم بمبادرة من كل من طعيمة والطحاوى دون اشتراك عبد الناصر فيه . فلم يكن عبد الناصر فى ذلك الحين يعتقد فى امكانية نجاح هذه الحركة لو تمت ، بل كان يرى أنها قد تعرض فاعليها لأخطار لا يستطيع دفعها عنهم . لقد كان عبد الناصر ، كما ذكرنا ، يعتقد - بعقليته العسكرية - ان الجيش وحده هو الأداة التى يمكنها هزيمة القوى الليبرالية .

- ٢٠٢ -

وفى الواقع ان تقدير القيادات العمالية نفسها ، لنجاح الحركة التى قامت بها ، لا تتجاوز نسبة ١٠٪ - كما قال لى كامل العقيلي !

على كل حال ، ففى هيئة التحرير فى ذلك اليوم ٢٦ مارس ولدت فكرة الاضراب والاعتصام تأييدا لاستمرار الثورة . ويقول محمد محمد أحمد العقيلي الشهير بكامل العقيلي ، وهو رئيس اتحاد نقابات عمال السيارات ، انه كان صاحب الفكرة . وكما ذكر محمد نوح ، رئيس نقابة مستخدمي ترام القاهرة فى ذلك الحين ، فقد كان الاتجاه العام داخل القاعة بين القيادات العمالية مؤيدا لاستمرار الثورة ومضادا لقرار عودة العسكريين الى ثكناتهم » ، « لايمان الجميع » - كما قال - « بأن الثورة سوف ترفع مستوى العمال وسوف نسنجيب لمطالبهم . ولذلك فعندما أبلغ الصاغ أحمد طعيمة القيادات العمالية بقرار تصفية الثورة أبدوا اعتراضهم على الفور ، واقترح كامل العقيلي عمل اضراب مؤيد لاستمرار الثورة . وقد أعجبت الفكرة طعيمة ، ووافق على الفور (١١) . على أنه عندما نقل الى عبد الناصر هذه الفكرة ، أبدى هذا معارضته الصريحة لها . وطلب اليه ابلاغ القيادات العمالية بالا تقدم على شيء ، « لأن محمد نجيب » - على حسب قوله - « فى اوج مجده ، وسيشغلكم فى ميدان التحرير دون أن أستطيع أن أعمل لكم شيئا ! » على ان البصاغ طعيمة رد قائلا : « لقد قمنا يوم ٢٣ يوليو ورءوسنا على اكفنا ، وقد مد الله فى عمرنا سنتين ، ولا نطلب منك سوى أن تقوم فتصلى ركعتين وتدعو الله لنا » (١٢) .

وقد كانت الخطوة التالية هى مناقشة كيفية تنفيذ الفكرة . وقد دارت مناقشات طويلة لتحديد من يتزعم الاضراب ، ومكان تنفيذ الاعتصام . وقد استبعد سيد خلاف ، رئيس اتحاد نقابات عمال المحلات التجارية ، من تزعم الحركة نظرا لعدم امكانية تنفيذ مثل هذا الاضراب ، كما استبعد كامل

- ٢٠٣ -

العقيلي لقلة فاعلية اضراب سيارات التاكسي ونقل البضائع وغيرها . واختير الصاوى أحمد صاوى رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك لتزعم هذا الاضراب، كما اختيرت دار الانحد مكانا للاعتصام ، وكانت أسباب هذا الاختيار (أولا) ان اتحاد النقل المشترك يسيطر على شريان القاهرة الحيوى وهو المواصلات ، (ثانيا) الرغبة فى احتواء الاتحاد نظرا لما كان شائعا من أنه سوف يشترك فى اضراب ٢٨ مارس المزمع عقده تأييدا لتصفية الثورة .

وقد ذهب بالفعل كل من كامل العقيلي ، وسيد خلاف ، وزكى مخيمر (رئيس نقابات عمال النرام) الى جراج بولاق ، الذى كان يموج بالاضطراب فى ذلك اليوم نظرا لمعارضة العمال فى نقل جراجهم الى مصر القديمة ، وأخطروا الصاوى بقرار القيادات العمالية بتنزعه الحركة واختيار دار الاتحاد مقرا للاعتصام ، فوافق ، وتوجه الجميع الى دار الاتحاد حيث بدأ الاعتصام من الساعة السابعة والنصف مساء ، وتم استدعاء مجالس ادارات النقابات الأخرى لتتخذ قراراتها بالاضراب والاعتصام ، وبذلك دخلت الحركة فى دور التنفيذ الفعلى .

وطبقا للتنسيق الذى جرى مع هيئة التحرير ، فقد أخذت دار الاذاعة المصرية فى اذاعة قرارات النقابات بالاضراب حتى من قبل اتخاذها فعلا ! وقد تضمنت هذه القرارات نصا شبه موحد ، بأن المعتصمين من قادة الحركة العمالية قد قرروا الاضراب عن الطعام ، وعن العمل ، والاعتصام ، حتى تجاب المطالب الآتية :

١ - عدم السماح بقيام الأحزاب .

٢ - استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء

المستعمر .

— ٢٠٤ —

٣ - قيام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحادات والروابط والجمعيات والمنظمات الى جانب مجلس قيادة الثورة ، بمنابة جمعية وطنية ! تعرض عليها القرارات التي يرغب المجلس في اصدارها .

٤ - عدم الدخول في معارك انتخابية (١٣) .

على ان عمال الترام لم يستجيبوا لهذه الدعوة ، واستمروا في عملهم بشكل طبيعي وعادى . على الرغم من أن رئيس النقابة ، زكى مخيمر ، كان بين المعتصمين بدار الاتحاد . ويرجع السبب في ذلك الى تشجيع القيادات العمالية الأخرى للعمال على الاستمرار في العمل . وكان على رأس هؤلاء محمود فرغلي ، الماركسي الذي كان يتخذ بطبيعة الحال نفس موقف القيادات الماركسية الأخرى من الثورة - وهو ضرورة تصفيتيها باعتبارها دكتاتورية فاشية تريد فرض حكمها العسكري على البلاد . وكان من الضروري إيقاف مركبات الترام بالقوة ، وهو ما تم عن طريق الاعتداء على هذه المركبات بواسطة جماعات عمالية نظمت لهذا الغرض ، كما ضرب محمود فرغلي ضربا مبرحا بواسطة عناصر عمالية وبوليسية . وفي الساعة الثامنة صباحا كان الشلل قد شمل جميع وسائل المواصلات .

على هذا النحو حققت الحركة نجاحها الذي كان نقطة تحول في ثورة ٢٣ يوليو ، وهو نجاح يجب أن نعترف بأنه لم يكن ليتحقق لولا ما تم مسبقا من تنسيق هيئة التحرير . ولقد رأينا ان الحركة كانت قاصرة على العاصمة ، كما أنها اقتصرت في بدايتها على الطليعة العمالية المؤيدة للثورة دون الطبقة ، وقد اتخذت دون أية تعبئة للقواعد العمالية ، اذ لم يكن ثمة وقت لذلك ، وكان من الممكن في مثل هذه الحالة أن تنفصل الطبقة العاملة عن قياداتها ، وهو ما حدث بالفعل بالنسبة لعمال الترام بالذات .

- ٢٠٥ -

على أن ذلك لا ينفى الحقيقتين الآتيتين : الأولى : ان الحركة قد نجحت بوصفها حركة قامت بها الطبقة العمالية وليست بوصفها حركة طلبية أو مثقفين أو أى فئة أو طبقة أخرى .

ثانيا : انه لولا هذه الحركة لقضى على الثورة قضاء مبرما ، ولعادت الحياة النيابية الى مصر من جديد ، ولتغير وجه تاريخ مصر .

على كل حال ، فقد كان على يد هذه الحركة نهايه الديموقراطية الليبرالية ، فقد شجعت الحركة ضباط الأسلحة الموالين لعبد الناصر على التحرك ، كما شجعت الضباط المترددين على حسم موقفهم وإعلان ولائهم لعبد الناصر ، وقد اجتمع هؤلاء يوم ٢٧ مارس (اليوم التالى لاضراب العمال) واتخذوا قرارات بالغاء قرارات ٥ و ٢٥ مارس ، وبإلاعتصام فى ثكناتهم الى أن تلغى هذه القرارات ، وحملوا مجلس قيادة الثورة مسئولية ما يقع من حوادث اذا لم تجب مطالبهم ! (١٥) . أما الضباط الموالون لمحمد نجيب وللثورة المضادة ، فبعضهم لاذ بالفرار ، مثل القائمقام أحمد شوقي الذى لجأ الى قصر الطاهرة حيث يقيم الملك سعود ضيف مصر فى ذلك الوقت للاحتماء به (١٦) .

وفى هذه الظروف ارتدت كثير من الفرق السياسية القديمة المعادية للوفد الى أصولها الأولى ، فأعلن حافظ رمضان ان الثورة يجب أن تستمر حتى تحقق ما وعدت به (١٧) . أما الاخوان المسلمون ، الذين كان عبد الناصر قد اشترى تأييدهم للثورة فى مقابل الافراج عن زعمائهم يوم ٢٥ مارس كما ذكرنا ، فقد انقلبوا على الليبرالية ، وفى المؤتمر الكبير الذى عقدته الجماعة يوم ٣٠ مارس ، وقف المرشد العام ، الهضيبي ، خطيبا قائلا :

« اننى أهنتكم أيها الاخوان بعودة داركم اليكم وبمباشرة نشاطكم على صورة أوسع وأكثر تفانيا . وان كنتم من قبل عامين لم يؤخركم

مؤخر ، ولم ينتكم من عزمكم أحد . . لقد ظهر رأى ينادى بعودة الأحزاب القديمة الى الوجود مرة أخرى ، واننى لفى عجب شديد من هذه الجراءة وهذا المنطق ! ان الأحزاب والهيئات النيابية السابقة عانت منها الدول أشد العناء ، فقد كان والدهم الفساد والمحسوبية وتفشى فيهم حب الذات ، فلم يكن عملهم لوجه الله ولكن كان عملا لوجه الشيطان . ثم استطرد الهضيبي يقول : « أفهم ان شخصا ينادى بعودة الحياة النيابية ، ولكن لا ينادى بعودة الأحزاب القديمة كى تباشر دهامها . . فنحن اذ نطالب بالحياة النيابية فانما نطالب بحياة نيابية نظيفة طاهرة سليمة مكفولة فى ظلها حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية القول » (١٨) .

ولم يسأل الهضيبي نفسه : كيف يمكن لدكتاتورية عسكرية ان تفرز حياة نيابية نظيفة طاهرة تكفل فى ظلها الحريات العامة - كما كان يتوهم؟ وكيف تعود الحياة النيابية دون أن تعود الأحزاب القديمة وتطرح نفسها على الشعب فى انتخابات حرة نظيفة لكى يقرر بنفسه بقاءها أو فنائها ؟

والمهم هو ما ثبت من عجز الأحزاب القديمة ، وعلى رأسها الوفد ، عن تحريك أى قوة جماهيرية للدفاع عنها، فأثبتت افلاسها السياسى الكبير . ولقد كانت جريدة «المصرى» هى التى تصدت يوم ٢٨ مارس لادانة حركة ٢٦ مارس كحركة سلطوية ، وحملت مجلس قيادة الثورة مسئوليتها . فكتب محمود عبد المنعم مراد تحت عنوان : « حقيقة الموقف » يقول :

« ان جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة مسئولون أدبيا وتاريخيا عن احترام قرارات يوم الخميس الماضى (قرارات تصفية الثورة) والمحافظة عليها والعمل على تنفيذها . فما الذى حدث ؟ حدث ان منشورات كثيرة وزعت بان تستمر الثورة ولا تلغى الأحكام العرفية ولا تجرى انتخابات . وحدث أن قامت بعض المظاهرات التى اشترك فيها أشخاص معينون يهتفون ببقاء الثورة

واستمرارها وعدم تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس ورجبت بها جميع طوائف الشعب ، وحدث أن اندس بعض العمال المأجورين وحرضوهم على الاضراب ، فتعطلت السيارات الامنيوس بعض الوقت ، ثم فطن العمال الى حقيقة الأمر وهاجوا على أولئك الذين دفعوهم الى الاضراب . كل هذا لا يمكن أن يحدث الا اذا كانت هناك بعض العناصر التي تعارض في قرارات مجلس قيادة الثورة ، وتريد الاخلال بالأمن واحداث الفتنة بين صفوف الجيش والشعب ، بدعوى ان البلاد سنسلم للأحزاب ، مع ان الواقع ان البلاد ستسلم لممثل الأمة الذين سيختارهم الشعب في انتخابات حرة « (١٩) . وفي نفس العدد تساءلت المصرية : « لماذا كل هذه الفتن ؟ ان القرارات التي اتخذها مجلس قيادة الثورة ، اتخذها بمحض اختياره ورغبته ، والا فما هي القوة التي أرغمته على اتخاذها ؟ ما هي القوة التي أجبرت مجلس قيادة الثورة على تقرير منح الشعب حريته ؟ » .

على أن هذه الكلمات كانت صحيحة في واد ونفخة في رماد . ففي يوم ٢٩ مارس اجتمع مجلس قيادة الثورة وقرر ما يلي :

١ - ارجاء تنفيذ القرارات التي صدرت في ٥ مارس و ٢٥ مارس ١٩٥٤ ، حتى نهاية فترة الانتقال .

٢ - تشكيل مجلس وطني استشاري يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة .

وفي يوم ١٥ ابريل اجتمع المجلس مرة أخرى لاتخاذ الاجراءات التنفيذية لتصفية القوى الوطنية الديمقراطية والتقدمية ، فقرر :

١ - محاسبة المسئولين عن الفساد السياسي في العهود الماضية وطرق ابعادهم من العمل في محيط السياسة وحرمان عدد منهم من حقوق السياسية .

- ٢٠٨ -

٢ - تطهير الصحافة .

٣ - منح سلطات للمسئولين في الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها .

٤ - البحث في اصدار قانون لحماية النورة والأسس التي يقوم عليها المجلس الوطني .

وفى نفس اليوم قرر أن يحرم من حق تولي الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولى مجالس ادارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات كل من سبق أن تولى الوزارة في الفترة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٣ الى ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ - أى في السنوات العشر السابقة على الثورة - وكان منتبها الى حزب الوفد أو حزب الأحرار الدستوريين أو الحزب السعدي . أما من لم يكن منهم منتبها الى هذه الأحزاب ، فلا يحرم الا بقرار من مجلس قيادة الثورة .

وبموجب هذا القرار حرم من الحقوق السياسية كل من :

(أولا) الوزراء الوفديون : مصطفى النحاس ، على زكى العرابي ، عبد السلام جمعة ، مكرم عبيد ، احمد نجيب الهاللي ، فؤاد سراج الدين ، مصطفى نصرت ، احمد حمزة ، عبد المجيد عبد الحق ، محمد محمد الوكيل ، عبد الفتاح الطويل ، عثمان محرم ، محمد صلاح الدين ، محمود سليمان غنام ، حسين الجندي ، ابراهيم فرج ، عبد الفتاح حسن ، عبد اللطيف محمود ، حامد زكى ، يسين احمد ، عبد الجواد حسين .

(ثانيا) من الوزراء الدستوريين : محمد حسين هيكل ، احمد على علوبة ، رياض عبد العزيز سيف النصر ، عبد المجيد ابراهيم صالح ، على عبد الرازق ، احمد عبد القفار ، احمد رمزي ، عباس ابو حسين .

(ثالثا) الوزراء السعديون : ابراهيم عبد الهادى ، محمود غالب ،

ممدوح رياض ، على أيوب ، عبد الرازق السنهورى ، أحمد مرسى بدر ،
الدكتور نجيب اسكندر ، عبد المجيد بدر •

وفى نفس اليوم ١٥ ابريل ، قرر مجلس قيادة الثورة حل مجلس
نقابة الصحفيين ، بحجة أنه ثبت ان سبعة من أعضائها البالغ عددهم اثنى عشر
عضوا تقاضوا فى العهد الماضى مبالغ جسيمة من المصروفات السرية ،
وان أقلام بعض الصحف اشتد حقدها على الثورة وظلت تعمل بكل الوسائل
للتشكيك فيها ، وأنها عندما رفعت الرقابة على الصحف أخذت تؤلب الجمهور
على الثورة وهبت تحاربها(٢٠) •

وقد كانت تلك فى الحقيقة هى نهاية الدور السياسى للطبقة البورجوازية
المصرية الكبيرة • فمن الثابت تاريخيا أن الحكم قد انتقل من يدها نهائيا منذ
ذلك التاريخ الى يد العناصر البورجوازية الصغيرة ، العسكرية والمدنية ،
وعلى يد هذه العناصر تغير وجه المجتمع المصرى تغيرا جذريا ، وتغيرت معه
الحياة السياسية المصرية كل التغير ، كما تغيرت علاقات مصر الدولية ،
وانقلبت علاقاتها بالقوى العظمى ، وتغيرت أيضا علاقاتها بشعوب المنطقة
العربية ، وانتقلت الى مستوى جديد •

حواشي الفصل الحادى عشر :

- (١) خطاب عبد الناصر فى مؤتمر القوات المسلحة الذى عقد بنادى القوات المسلحة يوم ٩ مارس (المصرى ١٠ مارس ١٩٥٤) .
- (٢) أحمد أبو الفتوح : « سيادة الشعب » (المصرى فى ١٥ مارس ١٩٥٤) .
- (٣) تصريحات اللواء محمد نجيب للمصرى فى ٢٤ مارس ١٩٥٤ .
- (٤) المصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ .
- (٥) تصريحات عبد الناصر لوكالة « أنسا » للأنباء الايطالية (المصرى فى ٢٢ مارس ١٩٥٤) .
- (٦) المصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ .
- (٧) الجمهورية فى ٢٨ مارس ١٩٥٤ .
- (٨) المصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ .
- (٩) أنظر الملحق رقم ١ .
- (١٠) أنظر الملحق رقم ٢ .
- (١١) نفس المصدر .
- (١٢) أنظر الملحق رقم ٣ .
- (١٣) نفس المصدر .
- (١٤) نفس المصدر ، أنظر أيضا كلمة محمد أحمد العقيل فى الجلسة الثالثة عشرة من جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الصادرة تحت عنوان : « الطريق الى الديمقراطية » ص ٤٨٨ (كتب قومية عدد ١٥٠) .
- (١٥) الرافعى : ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ص ١١٣ - ١٢٤ .
- ومن الطريف أن الرافعى اعتقد أن قرارات ضباط الجيش يوم ٢٧ مارس باستمرار الثورة، هى بداية الحركة ، وبني على ذلك أن هذه القرارات تعتبر ثورة على قرارات ٥ و ٢٥ مارس ، وبالتالي هى استمرار لثورة الجيش فى ٢٣ يولية . وقد أورد اضراب عمال النقل فى المقام الثانى . ومن الواضح أن هذا الكلام لا يتفق مع الحقائق التاريخية التى أوردناها فى المتن . كما أن عبارة عبد الناصر التى سجلها فى دفتر زيارات اتحاد عمال النقل المشترك يوم ٢٩ مارس قاطعة فى اعتباره أن ثورة الجيش فى ٢٣ يوليو قد انتهت وبدأت ثورة جديدة .
- (١٦) الجمهورية فى ٢٨ مارس ١٩٥٤ .
- (١٧) نفس المصدر .
- (١٨) نفس المصدر فى ٢١ مارس ١٩٥٤ .
- (١٩) المصرى فى ٢٨ مارس ١٩٥٤ .
- (٢٠) الرافعى : المرجع المذكور ١٢٦ - ١٢٩ .

ملاحق الكتاب

ملحق رقم (١)

رواية الصاوى احمد صاوى عن

احداث أزمة مارس ١٩٥٤*

كانت لنا علاقة بالقائمقام يوسف صديق منذ قيام الثورة . وبعد قرارات مجلس قيادة الثورة يوم ٥ مارس ١٩٥٤ ، أرسل مندوبا لاستدعائى لمقابلته فى اللواء السابع بالعباسية ، وأذكر ان ذلك كان يوم ١٠ مارس . وقد ذهبت ومعى سكرتير النقابة للقاءه . وهناك وجدت حركة كبيرة داخل اللواء ، وكان هناك اجتماع موجود به يوسف صديق وخالد محيى الدين . وقابلت يوسف صديق ، فأخبرنى أنه قد جهز كل شىء بين طلبة الجامعات وغيرهم من الطوائف ، ولم يبق غير العمال ، وطلب الى التعاون بعمل اضراب ساعة الصفر ، فوافقت . ولكن فى صباح اليوم التالى عند ذهابى الى الجراج ، وجدت البكباشى عبد العظيم شحاته منتظرنى ، وسألنى عن أسباب ذهابى الى اللواء السابع ، فأنكرت وقلت اننى كنت فى مدينة العمال لحل بعض المشاكل العمالية - وكنت هناك فعلا ولكن قبل ذهابى الى اللواء السابع - ولم أعترف بشىء .

وبعد أيام ، وأذكر ان ذلك كان يوم ١٧ مارس ، أرسل القائمقام يوسف صديق فى استدعائى مرة أخرى لمقابلته فى بيته فى الزيتون ، فذهبت حذرا ، وكان موجودا عنده بعض الضباط ، وطلب الى أن أكون على استعداد

* دار الحوار يوم ١٥/١١/١٩٧٤ .

- ٢١٢ -

لعمل اضراب مؤيد لتصفية الثورة وعندما قلت ان الاضراب سوف يترتب عليه خسائر مادية للعمال ، قال انه سيصرف عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . وعندما سألته عن نصيب العمال من غنائم الحركة ، قال انه سيتألف حزب للعمال وسيكون لنا فيه النصيب الأوفى . على أننى بعد أن عدت الى بيتى وفكرت فى المسألة ، قررت أن أخبر الصاغ طعيمة بما جرى ، فذهبت ليلا الى هيئة التحرير بعابدين ، وقابلت الطحاوى وطعيمة ، وأعلمتهما بالمقابلة ، فشكرانى واتصلا بجمال عبد الناصر وأخبراه بما قلت لهما ، فطلب اليهما أن أستمر فى التظاهر بالعمل مع جماعة يوسف صديق . وفى يوم ٢٦ مارس أعلننا الاضراب تأييدا للثورة .

س - من طلب اليك اعلان الاضراب ؟

ج - نحن اجتمعنا مساء يوم ٢٦ وقررنا الاضراب والاعتصام تأييدا للثورة وأرسلت فى دعوة مندوبى ٦٤ نقابة تابعة للاتحاد لاتخاذ القرار أيضا .

(لم تسفر المناقشة الطويلة مع الصاوى عن تحديد من طلب اليه اعلان

الاضراب أو صاحب الفكرة فى هذا الاضراب) .

س - لماذا أيدتم الثورة ولم تؤيدوا جماعة محمد نجيب ؟

ج - أيدنا الثورة لما رأيناه من ظلم أصحاب الشركات . وكنا نخشى اذا انتهت الثورة أن تعود سيطرة أصحاب الشركات من جديد .

س - هل تحقق أمكم بعد عودة عبد الناصر الى الحكم فى ٢٩ مارس ؟

ج - نعم ، بعد هذا الاضراب أصبح الاتحاد صاحب سيطرة على أصحاب الشركات ، وأصدرت الثورة القوانين تباعا التى ترد الى العمال حقوقهم وتؤمن حياتهم .

(انتهت المناقشة)

- ٢١٣ -

ملحق رقم (٢)

رواية محمد نوح عن دوره في

أزمة مارس ١٩٥٤ *

توجهت يوم ٢٦ مارس الى مكتب السيد/طعيمة مسئول النقابات بهيئة التحرير ، وكان هناك جميع النقابيين تقريبا : أعضاء الاتحاد العام ورؤساء النقابات . وكانت « هيئة التحرير » قائمة على قدم وساق بمناسبة قرار عودة العسكريين لشكنااتهم ، وإذا بأحمد طعيمة دخل القاعة وتأكد من حضور جميع النقابيين ، وأبلغنا بقرار مجلس قيادة الثورة تصفية الثورة . وكان الجو العام داخل القاعة معاد لهذه الفكرة لايمان الجميع بأن الثورة سترفع من مستوى العمال وستستجيب لمطالبهم ، فأبدى أعضاء الاتحاد العام معارضتهم لعودة العسكريين لشكنااتهم ، واقترح كامل العقيلي رئيس اتحاد عمال السيارات عمل اضراب لبيان شعور العمال وعدم رضاهم عن هذا القرار وتمسكهم بالثورة . فأعجبت الفكرة طعيمة جدا ووافق النقابيون بالاجماع .

وبدأت دراسة كيف ينفذ الاضراب ، وحصلت مناقشات طويلة وصلت في النهاية الى تكليف اتحاد عمال النقل العام بتزعم حركة الاضراب ، حيث ان اتحاد النقل في يده شريان البلد الرئيسي وهو المواصلات . واستبعد سيد خلاف رئيس اتحاد نقابات عمال المحلات التجارية من تزعم الحركة نظرا لعدم امكانية تنفيذ مثل هذا الاضراب .

كان رئيس اتحاد نقابات عمال النقل المشترك هو صاوي أحمد

* دار الحوار يوم ٢٣/١١/١٩٧٤ .

- ٢١٤ -

صاوى ، فأرسل فى استدعائه ، وذهب كل من كامل العقيلي وسيد خلاف
بمربة من العربات لاحضاره وهو لا يعلم عن دوره شيئا ، وأسند اليه
الدور .

وفى هذه الليلة حضر مندوب الاذاعة ، وأخذ يذيع قرارات الاضراب من
مجالس ادارة النقابات كلها .

س - لماذا أيدتم قرار الاضراب والاعتصام ؟

ج - كنا نؤمن بالثورة ، فقد كانت تستجيب لجميع المشاكل العمالية
الجماعية والفردية ، لذلك نفذنا الاضراب والاعتصام عن ايمان .

س - قلت ان كامل العقيلي اقترح فكرة الاضراب . فما أدراك أنه كان على
اتفاق مسبق مع الصاغ طعيمة على الفكرة قبل طرحها فى هذا
الاجتماع ؟

ج - يسأل كامل العقيلي عن ذلك وهو حى يرزق .

(انتهت المناقشة)

ملحق رقم (٣)

رواية كامل العقيل عن دوره في

اضراب ٢٦ - ٢٩ مارس ١٩٥٤*

فى يوم الجمعة ٢٦ مارس ١٩٥٤ استدعينا الى هيئة التحرير لنبلغ بقرار مجلس قيادة الثورة بعودة الجيش الى الككنات وانتهاء الثورة . وقد عارضنا الفكرة وطالبنا ببقاء الثورة ، وعرضنا فكرة عمل اضراب واعتصام تأييدا للثورة . وقد دار نقاش حول مكان الاعتصام ، فاقترحت أن يكون دار اتحاد النقل المشترك . وانتقلت أنا وسيد خلاف رئيس اتحاد المحلات التجارية وزكى مخيمر رئيس نقابة عمال الترام الى جراج بولاق لاحضار الصاوى أحمد صاوى رئيس اتحاد النقل المشترك . وكان فى ذلك الجراج تجمع فى ذلك اليوم بسبب معارضة العمال فى نقل جراجهم من بولاق الى مصر القديمة . وقد أبلغنا الصاوى بقرار القيادات العمالية ، فوافق ، وذهبنا به الى الاتحاد ، وبدأنا الاعتصام من الساعة السابعة والنصف مساء ، وبدأنا الاتصالات التليفونية ببقية القيادات العمالية ، وأخذت الاذاعة تذيع بياناتها حتى نجح الاضراب فى الساعة الثامنة صباحا .

س - من استدعاكم الى هيئة التحرير ؟ وكيف تم الاستدعاء ؟

ج - استدعانا الصاغ أحمد عبد الله طعيمة تليفونيا .

س - من الذى اقترح فكرة الاضراب والاعتصام المؤيد لاستمرار الثورة ؟

* دار الحوار يوم ٢٧/١١/١٩٧٤ .

- ٢١٦ -

ج - أنا صاحب الفكرة .

س - هل أوعز أحد بها اليك ؟

ج - كلا ، وإنما الشعارات المطروحة عن أنها ثورة عمال دفعتنى للتمسك
بالثورة .

س - هل سبق ذلك اتفاق بينك وبين الصاغ طعيمة أو أحد آخر من ضباط
هيئة التحرير ؟

ج - للأمانة والتاريخ لم يكن هناك اتفاق سابق قبل عرض هذه الفكرة .
وانما اقترحت الفكرة عرضا .

س - ما سبب ورود الفكرة بذهنك ؟

ج - كنا قد عرفنا قبل أن نذهب الى هيئة التحرير أن مظاهرة مؤيدة
لمحمد نجيب سوف تخرج من الجامعة يوم الأحد ٢٨ مارس وسيشارك
فيها عمال اتحاد النقل المشترك . ومن هنا وردت الفكرة بذهنى
لعمل اضراب مؤيد لاستمرار الثورة ، كما أن هذا هو السبب فى
اختيار مقر اتحاد النقل المشترك لتنفيذ الاعتصام وقيادة الاضراب
ليكون تحت سيطرتنا .

س - ماذا كان رد الفعل لدى الصاغ طعيمة عندما اقترحت عليه الفكرة ؟
وماذا كان رد الفعل لدى جمال عبد الناصر ؟

ج - لقد رحب الصاغ طعيمة بالفكرة . ولكنه عندما تحدث تليفونيا مع
جمال عبد الناصر ليبلغه بالفكرة ، طلب منه عبد الناصر ألا نعمل
أى شئ لأن محمد نجيب فى أوج مجده ، وإذا فعلنا شيئا فقد يشنقنا
فى ميدان التحرير ، ولن يستطيع هو - أى عبد الناصر - أن يعمل
لنا شيئا . وقد رد طعيمة قائلا : لقد قمنا يوم ٢٣ يوليو ورؤوسنا

- ٢١٧ -

على أكفنا ، وقد مد الله في عمرنا سنتين ، ولا نطلب منك إلا أن تقوم
فتصلي ركعتين وتدعو الله لنا .

س - هل كنتم ضامنون نجاح الاضراب والاعتصام ؟

ج - كلا . كانت نسبة نجاح الحركة ١٠ في المائة فقط ، وكانت الخسارة
كبيرة .

س - ما الذي دفعك وزملائك لتأييد الثورة في هذا الوقت ؟

ج - الشعارات المطروحة عن أنها ثورة عمال وفلاحين .

(انتهت المناقشة)

المراجع

اولا - مصادر اصلية

١ - وثائق رسمية :

- ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة - جمهورية مصر فى عامها الاول
(مطبعة التحرير ١٩٥٤)
- ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة - العهد الجديد فى ضوء التشريعات
التي صدرت فى العام الاول للثورة
(القاهرة - مطبعة لاباترى ١٩٥٤)
- بيان السيد المهندس الزراعى سيد مرعى وزير الدولة للاصلاح الزراعى
فى مجلس الامة يوم ١٩٥٧/٨/٥ ، الاصلاح الزراعى فى خمس سنوات
(القاهرة - دار القاهرة للطباعة ١٩٥٧)
- جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة (اخترنا لك : مايو ١٩٥٤)
- جمهورية مصر - الاصلاح الزراعى : قانون الاصلاح الزراعى من
سبتمبر ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٥٤ ، الجزء الاول
(دار النيل للطباعة)
- جمهورية مصر - المجلس الدائم للانتاج القومى
(مطبعة مصر ١٩٥٥)
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : زيادة السكان فى الجمهورية

- ٢٢٠ -

العربية المتحدة وتحدياتها للتنمية •

(القاهرة - المطابع الأميرية ١٩٦٦)

الدستور المصرى وقانون الانتخاب ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ •

(المطبعة الأميرية ١٩٣٠)

كتشنر ، فيكونت : تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى

مصر والسودان سنة ١٩٥٣ •

(القاهرة - مطبعة المقطم ١٩١٤)

اللجنة المركزية للاحصاء : مجموعة البيانات الاحصائية الأساسية ،

اقليم مصر •

(المطبعة الأميرية ١٩٦١)

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية : الطريق الى

الديموقراطية • (كتب قومية عدد ١٥٠)

مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به •

(المطبعة الأميرية ١٩٣٨)

قانون رقم ٨٠ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر

وبريطانيا العظمى •

(المطبعة الأميرية ١٩٣٧)

مجموعة ملاحق دور الانعقاد العادى التاسع عشر ١٩٤٣ - ١٩٤٤ •

محمد فهميم : الموسوعة العمالية الحديثة •

(مكتبة ندا بالقاهرة ١٩٥٥)

مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ،

القسم الثالث ، والرابع •

(القاهرة - مصلحة الاستعلامات)

الميثاق ، وقانون الاتحاد الاشتراكي •

(الدار القومية للطباعة والنشر)

نيازي حسب الله - مجموعة قوانين الضرائب •

(الاسكندرية - مطبعة عابدين ١٩٥٠)

وزارة الشئون الاجتماعية - الادارة العامة للعمل : تقويم النقابات

والاتحادات العمالية في جمهورية مصر •

(دار الجمهورية للطباعة ١٩٥٦)

٢ - وثائق تاريخية :

أحمد قاسم جودة : المكرميات (خطب وبيانات حضرة صاحب المعالي

مكرم عبيد باشا من فجر النهضة الى اليوم) •

ماركس وانجلز : بيان الحزب الشيوعي •

(موسكو - دار التقدم ١٩٦٨)

محمد خطاب : المسحراتي •

(المكتبة السعيدية)

المؤتمر الوفدي : مستقبل مصر كما رسمه الزعيم مصطفى النحاس

واقطاب الوفد المصري •

(عدد خاص من جريدة الحوادث عن المؤتمر الوفدي سنة ١٩٤٣)

مجموعة أعمال المؤتمر الاقتصادي الأول •

(١٨ - ٢١ ابريل ١٩٤٦)

- ٢٢٢ -

٣ - مذكرات :

- أنور السادات : قصة الثورة كاملة (كتاب الهلال)
- أنور السادات : يا ولدى هذا عمك جمال (كتاب الهلال)

٤ - احاديث شخصية :

- حديث شخصي مع الصاوي أحمد صاوي يوم ١٥/١١/١٩٧٤
- حديث شخصي مع محمد نوح يوم ٢٣/١١/١٩٧٤
- حديث شخصي مع محمد محمد أحمد العقيلي (كامل العقيلي) يوم ٢٧/١١/١٩٧٤

٥ - صحف ومجلات :

- الاثنين ١٩٤١
- الأخبار ١٩٥٤
- الأهرام ١٩٤١ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٧١
- التحرير ١٩٥٣
- الجمهورية ١٩٥٤
- التحرير ١٩٥٣
- روز اليوسف ١٩٧١
- الطليعة ١٩٦٩ ، ١٩٧١
- الفجر الجديد ١٩٢٥ ، ١٩٤٦
- المصري ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤
- الوفد المصري ١٩٤١
- الوقائع ١٩٤٥

ثانيا - دراسات

١ - نشرات اقتصادية :

- ادارة التعبئة العامة ، نشرة ادارة التعبئة العامة ، ابريل ١٩٦٢ .
- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أكتوبر ١٩٤٨ .
- بنك مصر : شركات بنك مصر .

٢ - دراسات وبحوث :

- ابراهيم الخطيب : نهضة الشعب المصرى الشقيق ، ترجمة ابراهيم الخطيب (اسم المؤلف لم يرد) .
- ابراهيم عامر : الأرض والفلاح .
- (القاهرة - مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٥٨)
- ثورة مصر القومية . (القاهرة - دار النديم ١٩٥٧)
- ابراهيم عبده ، الدكتور : تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضة الفكرية والاجتماعية . (القاهرة - مطبعة التوكل ١٩٤٥)
- أحمد رشدى صالح : كرومر فى مصر .
- (القاهرة - دار القرن العشرين)
- أحمد صادق موسى : تاريخ الدين العربى العام المالى والسياسى .
- (القاهرة - المطبعة الفخرية ١٩٤٤)
- أحمد عطية الله : قاموس الثورة المصرية .
- (الانجلو المصرية ١٩٥٤)
- البرت شقير : الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر وتاريخ ذلك ، من ١٨٦٦ الى الآن .
- (القاهرة ١٩٢٤)

— ٢٢٤ —

- أنور عبد الملك : مصر ، مجتمع جديد بينيه العسكريون
(بيروت - دار الطليعة ١٩٦٢)
- بارتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادي في مصر ، ترجمة خيرى حماد
(دار الكاتب العربى ١٩٧٠)
- جمال الدين محمد سعيد ، الدكتور : الطريق الى الاشتراكية
حافظ عفيفى ، الدكتور : على هامش السياسة ، بعض مسائلنا القومية
(القاهرة - دار الكتب المصرية ١٩٣٨)
- حسن ربيع : مصر بين عهدين ، بحث اقتصادى واجتماعى وسياسى ،
الجزء الأول (القاهرة ١٩٥٤)
- حسين خلاف ، الدكتور : تطور الايرادات العامة في مصر الحديثة
(معهد الدراسات العربية ١٩٦٦)
- حسين الرفاعى ، الدكتور : الصناعة في مصر
(القاهرة - مطبعة مصر ١٩٣٥)
- خالد محيى الدين : أثر التراث الاشتراكى فى التكوين الفكرى
للضباط الأحرار ، مقدمة كتاب رفعت السعيد : تاريخ الفكر الاشتراكى
فى مصر
- دوين وارينر : الاصلاح الزراعى والانماء فى الشرق الأوسط ، تعريب
خيرى حماد (اخترنا لك عدد ١٥٩)
- ريجين برنو : البورجوازية فى شتى مراحلها ، تعريب انعام الجندى
(بيروت - منشورات حمد)
- صيد قطب : الاسلام والراسمالية

- سيد مرعى : الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى
(كتب قومية ١٩٥٨)
- شهدى عطية الشامعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦
(الدار المصرية للكتب ١٩٥٧)
- صادق سعد : مشكلة الفلاح
(دار القرن العشرين)
- صبحى وحيدة ، الدكتور : فى اصول المسألة المصرية
(الانجلو المصرية ١٩٥٠)
- طعيمة الجرف ، الدكتور : موجز القانون الدستورى
(مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٥٩)
- عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ج ١
(النهضة المصرية ١٩٤٧)
- ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات
(النهضة المصرية ١٩٥٩)
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية فى مصر
(دار الكاتب العربى) ١٩١٨ - ١٩٣٦
- فؤاد محمد شبل : الدستور السوفيتى ، رسالة جامعية
(القاهرة - مصطفى البابى الحلبي)
- فوشيه ، جورج : جمال عبد الناصر فى طريق الوحدة والبناء ، تعريب
(بيروت منشورات المكتب التجارى)
- نجدة هاجر وسميد الغز
- لينين : الاشتراكية البورجوازية الصغيرة والاشتراكية البروليتارية

- ٢٢٦ -

- ماوتسى تونج : الديمقراطية الجديدة .
- مريت غالى : الاصلاح الزراعى .
- (القاهرة - دار الفصول للنشر ١٩٤٥)
- مايلز كوبلاند : لعبة الامم ، تعريب مروان خير .
- (بيروت - الانترناشيونال سنتر ١٩٧٠)
- محمد رشيد رضا : تاريخ الامام الشيخ محمد عبده .
- محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق .
- (دار الكاتب العربى ١٩٦٧)
- محمد عبد المعبود الجبيلى وشهدى عطية الشافعى : أهدافنا الوطنية .
- (القاهرة - مطبعة الرسالة ١٩٤٥)
- مؤسسة الثقافة الشعبية : المحاضرات العامة التى أقيمت فى دار الجمعية الجغرافية الملكية ١٩٤٨ .
- (المطبعة الأميرية ١٩٤٩)
- يوسف نحاس ، الدكتور : الفلاح وحالته الاقتصادية والاجتماعية .
- (القاهرة - مطبعة المقتطف ١٩٢٦)

Baer, G., A History of Landownership in Modern Egypt 1800 - 1953
(Oxford University Press 1962).

The Cambridge Medieval History Vol. II. (Cambridge at the University Press 1929).

Little, Tom Egypt (London 19).

Lloyd, Lord G; Egypt Since Cromer Vol. II (London 1934).

Lutsky, V.; Modern History of the Arab Countries (Moscow, Progress publishers 1969).

Pirenne, H.; Medieval Cities (Prinston University Press 1925).

كتب وأبحاث للمؤلف

- ١ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) .
(القاهرة : دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .
- ٢ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدان .
(بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .
- ٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ، من ثورة يوليو الى أزمة مارس ١٩٥٤ .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .
- ٤ - عبد الناصر وأزمة مارس .
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .
- ٥ - الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .
- ٦ - صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) .
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .
- ٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) .
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- ٨ - الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

- ٢٢٨ -

- ٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية في البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) .
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .
- ١٠ - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى .
(القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
- ١١ - الصراع بين العرب وأوربا ، من ظهور الاسلام الى انتهاء الحروب الصليبية .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- ١٢ - حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٣ - مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر .
(القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
- ١٤ - تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ (مجلدان) .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٥ - الفزوة الاستعمارية للعالم العربى ، وحركات المقاومة .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٤) .
- ١٦ - مصر فى عصر السادات .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .
- ١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
- ١٨ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ ، (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .

- ٢٢٩ -

- ١٩ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
- ٢٠ - مذكرات سعد زغلول ، الجزء الثانى ، تحقيق (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

مع آخرين :

- ١ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق .
- (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .
- ٢ - تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع د. يونان لبيب رزق و د. روف عباس .
- (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .
- ٣ - تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع د. يونان لبيب رزق و د. روف عباس .
- (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

- ١ - تاريخ النهب الاستعماري لمصر (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون مارلو .
- (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦) .

فهرس

٥	تقديم الطبعة الثانية
٩	تقديم الطبعة الأولى
١٣	الفصل الأول : البورجوازية المصرية ، أصولها وتطورها
٣٣	الفصل الثاني : البورجوازية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
٦٥	الفصل الثالث : دعوة الإصلاح الزراعى قبل ثورة ٢٣ يوليو
٧٥	الفصل الرابع : ثورة ٢٣ يوليو والإصلاح الزراعى
٩٣	الفصل الخامس : موقف الطبقات من الإصلاح الزراعى الأول
١١٧	الفصل السادس : حل الأحزاب السياسية فى مصر
١٤١	الفصل السابع : انشاء هيئة التحرير وحل جماعة الإخوان المسلمين
١٥١	الفصل الثامن : انقسام الثورة
١٦٣	الفصل التاسع : معركة الليبرالية الأخيرة ، الجولة الأولى
١٧٥	الفصل العاشر : معركة الليبرالية الأخيرة ، الجولة الثانية
١٩٣	الفصل الحادى عشر : سقوط الليبرالية فى مصر
٢١١	ملحق رقم ١
٢١٣	ملحق رقم ٢
٢١٥	ملحق رقم ٣
٢١٩	مراجع الكتاب
٢٢٧	أعمال المؤلف



رقم الايداع : ٨٩ / ١٦٢
الترقيم الدولي : ٦ - ١١١ - ١٣٣ - ٩٧٧

